جامعة تشرين

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

قسم اللّغة العربيّة

نـزعُ الخافضِ بينَ النّظريّة والاستعمال
(دراسة تَطبيقيّة في حَماسةِ أبي تَمّـــــام)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب

عبيدة خليل الشبلي

إشراف الدّكتورة

د. سميرة موسى

٢٠١٤

شهادة

نشهد أنّ العمل الموصوف في هذه الرّسالة، هو بحث قام به الطالب: عبيدة خليل الشبلي تحت إشراف:الدكتورة سميرة موسى، في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة تشرين، وأيّ رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثَّق في النّص.

المرشح : المشرف:

عبيدة خليل الشبلي الدكتورة سميرة موسى

تصريح

أصرح بأن البحث الموسوم ب(نزع الخافض بين النظريّة والاستعمال، دراسة تطبيقية في حماسة أبي تمّام)، لم يسبق أن قُدِّم للحصول على أيّة شهادة، ولا هو مقدّم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح:

عبيدة خليل الشبلي

نزع الخافض بين النظرية والاستعمال
دراسة تطبيقية في حماسة أبي تمام

المقدمة.....أ- ج

الفصـل الأوَّل : نزع الخافض في النّحو.....١-٣٧

أولاً: نَزْع الخَافِض لُغَةً واصطلاحاً.....٢- ٥

١- الخافض لغة.....٢- ٣

٢- الخافض اصطلاحاً..... ٣- ٥

ثانياً: نزعُ الخَافِضِ بين التسمية والشروط والأسباب.....٦- ١٦

١- التسمِية..... ٦- ٨

٢- الشُروطُ الوَاجِبُ تَوافُرها عِندَ نَــزْعِ الخَافِضِ.....٨-١٠

٣- دَوَاعِيه (أَسْبابه).....١٠-١٦

ثالثاً: نزع الخافض بين السّماع والقياس.....١٦- ٢٢

رابعاً: الحذف أساس نزع الخافض.....٢٢-٢٦

خامساً: نَزْعُ الخَافِض والتَّضمين.....٢٧-٣٤

ثامناً: نزعُ الخافضِ وحروف المعاني.....٣٥-٣٧

الفصل الثاني الخافض(حرف الجر).....٣٨-١٠٤

أولاً: الحرف لغةً واصطلاحاً.....٤٠-٤٢

١- الحرف لغةً.....٤٠-٤١

٢- الحرف اصطلاحاً.....٤١-٤٢

ثانياً: أقسام الاسم بعد نزع الخافض(حرف الجر):

<u>القسم الأول</u>: نزع الخافض ونصب الاسم بعد نزعه في المنصوبات:

أولاً: نزع الخافض(الحرف) في الظّرف وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.....٤٢-٤٥

ثانياُ: نزع الخافض(الحرف) في المفعول لأجله وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.٥٤-٦٢

ثالثاً: نزع الخافض(الحرف) في التّمييز وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.....٦٢-٦٩

رابعًا: نزع الخافض(الحرف) في الحال وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.....٦٩-٧٥

خامساً: نزع الخافض(الحرف) في المفعول به (التّعدية واللزوم) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.....٧٥-٨٩

سادساً: نزع الخافض(الحرف) في(أنْ وأنّ) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.....٩٠-٩٨

القسم الثاني :نزع الخافض (الحرف) مع بقاء الاسم مجروراً في ربّ.

- نزعه مع ربّ مع بقاء الاسم مجروراً وفق الاستعمال الجاري في الحماسة..٩٨-١٠٢
- قواعد نزع الخافض(الحرف) التي لا دوران لها في الحماسة.....١٠٢-١٠٤

الفصل الثالث:الخافض(الاسم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)...١٠٥ - ١٥١

أولاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النحو.....١٠٥- ١١٥

ثانياً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (الظرف).....١١٦-١٢١

ثالثاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (الحال).....١٢٢-١٢٧

رابعاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (المفعول المطلق).....١٢٨-١٣٦

خامساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (المفعول لأجله).....١٣٧- ١٤٤

سادساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (المفعول به).....١٤٥- ١٥١

خاتمة.....١٥٢- ١٥٥

المصادر والمراجع.....١٥٦-١٦٣

ملخص البحث.....١٦٤- ١٦٦

مقدمة :

المنصوب على نزع الخافض اسم منصوب يذكر بعد فعل حقّه أن يتعدّى بالحرف، ولكنه يحذف عند تعيينه، وهذا الحذف يخضع لغرض الإيجاز والاختصار. نحو قولنا: دخلت الدّار، ومررت البيت؛ أي: دخلت في الدّار ، ومررت بالبيت.

ولقد أشار النّحاة القدامى إلى استعمال هذا المصطلح في كتبهم، فكان استعماله في الشعر والنثر في عصور الاحتجاج وما تلاها، وأول إشارة وردت لهذا المصطلح هي ذكر سيبويه له في كتابه في بابين من أبواب كتابه:فالباب الأول هو باب"الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعولين" والباب الثاني هو باب" ما شُبّهَ من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص" .

وتعدُّ ظاهرة نزع الخافض من أكثر الظواهر شيوعاً في الكلام العربي، وهي من المسائل المهمة التي لفتت أنظار الباحثين إليها، فلقد أشار النحويون القدامى إلى هذه الظاهرة، وإلى كثرة هذا الحذف، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف؛ إذ أجازوا حذف بعض حروف الجر، وبقاء عملها قياساً. "ومن ذلك حذف رب مثلاً، وأجازوا النصب على نزع الخافض، والنصب يعدّ هنا ظاهرة من ظواهر الخفّة وهذا إذا دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على ميل العرب إلى التخفيف، فهم قد يضمرون الخافض، أو يحذفونه فيما كثر من كلامهم؛"لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج".[1]

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع المنصوب على نزع الخافض في النحو العربي، وقد وجدت بعد بحث واستقصاء بعض تلك الدراسات، وهي شذرات نحوية جعلت من نزع الخافض صلباً لها، ولكن هذه الدراسات على وجودها تكاد تندر في مجال النص الشعري، ودراسته جمعاً وتطبيقاً، لذلك آثرت أن يكون البحث أول رسالة جامعية مستقلة جعلت من المنصوب على نزع الخافض في حماسة أبي تمام عنواناً لها...

يهدف البحث بعد عودة إلى كتب التراث النحوي إلى الوقوف على النصوص الشعرية في حماسة أبي تمام دراسة وتطبيقاً، فالبحث هوعملية إحصائية، ومحاولة لإعادة خلق تلك

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٣.

الحالات الإعرابية المرتبطة بالمنصوب على نزع الخافض، عبر عرض الآراء والاختلافات النحوية، والإعرابية بين علماء النحو العربي، منذ كتاب سيبويه إلى يومنا هذا.

يمتاز البحث بأنه أول رسالة مستقلة بحثت مسألة نزع الخافض في حماسة أبي تمام، فهو يحاول الوقوف على مسألة نحوية قلّما التفت الباحثون إليها، ولم تلقَ حماسة أبي تمام حقّها من البحث وفق مصطلح نزع الخافض(الحرف والاسم)، ولم يخصص لهذا المصطلح من الدراسة سوى بعض المقالات المتواضعة التي لا تتصل بموضوع هذا البحث إلا في جزئيات محدودة.

ولقد حاول البحث الموسوم بـــ(نزع الخافض بين النظرية والاستعمال دراسةٌ تطبيقية في حماسة أبي تمام) أن يقف على حدود الظاهرة النحوية المتعلقة بنزع الخافض في النص الشعري، وذلك جمعاً وتطبيقاً وتحليلاً، ويهدف البحث أيضا إلى تطبيق القواعد النحوية والدلالية على الاسم المنصوب على نزع الخافض؛ وذلك تأصيلاً للدرس النحوي العربي، والإفادة من دراسات الآخرين في هذا المجال.

لقد أتت هذه الدراسة التي تتناول النحو العربي بين النظرية التي وضعها النحاة الأوائل والاستعمال الجاري في ديوان الحماسة لأبي تمام لمعرفة مدى تطابق القاعدة مع أمثلة الاستعمال الجاري، ومعرفة القواعد التي يحتاجها المتعلم، ليصل إلى ما يريده من علم النحو دون تعلم ما لا يريده .

وتسعى هذه الدراسة إلى الموازنة بين الصورة النظرية للنحو العربي عند النحاة القدامى والمحدثين وصورته في الاستعمال الجاري، وذلك بدراسة نزع الخافض؛ لبيان مواضع الاستعمال الجاري في الحماسة، وتحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى توافق القاعدة النحوية والاستعمال الجاري واتفاقهما في الحماسة، وما وقع لها من تغيّر، أو تطابق، وتقوم هذه الدراسة على عينة من أبيات الحماسة في كل باب من أبواب نزع الخافض، وذلك بغية معرفة أكثر القواعد وظيفة ودوراناً لجعلها في تناول المتعلم بسهولة ويسر.

وقد سبقت البحث دراسات قليلة تمحورت حول نزع الخافض منها(**الحذف في القرآن الكريم**) وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الدكتوراه قدمت إلى جامعة الخرطوم، أعدها

الطالب: فضل محمد النمس، وقد تناول فيها الباحث حذف الحروف من القرآن الكريم، ولم تكن مخصصة لحذف الخافض، بل لحذف الحروف عامة .

ومن تلك الدراسات **(نزع الخافض في الدرس النحوي)** وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الماجستير قدمت إلى جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، في اليمن، أعدها الطالب: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، وقد عرضت هذه الرسالة للتغيير الحاصل عند حذف الخافض، واقتصرت على الجانب النّظري.

ولم تقتصر الدراسات السابقة على الرسائل بل كان هناك عدد من الأبحاث المنشورة التي تناولت هذا الموضوع منها**(المنصوب على نزع الخافض في اللغة العربية)** وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين للدكتور: جهاد يوسف العرجا، وقف هذا البحث على المنصوب على نزع الخافض وفق الواقع العملي للغة العربية نطقاً واستعمالاً وهو بحث صغير لا يتجاوز عدداً من الصفحات.

ومن الأبحاث المنشورة والتي صلبها مرتبط بموضوع نزع الخافض البحث المجزوء من الكتاب الموسوم بـــ(دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم" **مسألة نزع الخافض)** وهو بحث صغير من هذا الكتاب عرض فيه الباحث بعض الآراء، ولم يتجاوز به حدود مسألة نزع الخافض في الحرف، وإيصال الفعل إلى مفعوله، ولم يتطرّق فيه إلى حذف المضاف البتة.

ولابدّ لنا من تقدير تلك الدراسات والإفادة منها، ولكنها تلتقي مع موضوع البحث في جزئيات محدودة، وهذا ما يعطي البحث الأهمية ويمنحه أسباب الجدة.

وأما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي، عمدت فيه إلى وصف هذه الظاهرة وصفاً مفصلاً وذلك في مسألتي نزع الخافض(الحرف والاسم)، وأظهرت المنهج الوصفي في هذا البحث عبر تطبيقه على ديوان الحماسة لأبي تمام.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة فصول تسبقها هذه المقدمة، **فالفصل الأول** عالج فيه البحث مصطلح نزع الخافض في بين اللغة والاصطلاح، وارتباط نزع الخافض بمسألة العامل النحوي، وعلاقته بالحذف، وضوابط نزعه من تسمية وأسباب، والشروط الواجب توافرها عند

نزع الخافض، ثم تطرق إلى ارتباط مصطلح نزع الخافض بالقياس والسماع، وإلى علاقته بالتضمين، ثم تناول مصطلح نزع الخافض بين النظرية والاستعمال، كما بين ارتباط نزع الخافض بحروف المعاني.

وتناول **الفصل الثاني** نزع الخافض(حرف الجر) وورده في المنصوبات، فقد بدأ الفصل بمعنى الحرف في اللغة والاصطلاح، ثمّ بين بعد ذلك مواطن هذا النزع في المنصوبات من المفعولات (كالمفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه" الظرف") وكذلك نزعه مع غير المفعولات من المنصوبات كالحال والتمييز، ونزعه مع أنْ وأنّ، وقد جسّد الفصل هذه المواطن عبر دراستها وتطبيقها على حماسة أبي تمام في باب نزع الخافض. (الحرف).

ويقف **الفصل الثالث** على مسألة نزع الخافض المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛إذ بدأ الفصل بمصطلح نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النحو، ثم تطرق إلى مواضع هذا الحذف في المنصوبات من المفعولات(كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول المطلق) وكذلك في المنصوبات من غير المفعولات كالحال، فظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هي من الظواهر الكثيرة الورود في النحو العربي، والغالب فيها تخريج النحاة ذلك النزع على التوسع. وقد ربط الفصل مصطلح نزع المضاف بديوان الحماسة لأبي تمام عبر اختيار أبيات تناسب نزع المضاف وتتطابق مع مواضعه. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي وصل إليها.

إنّ ما يسمى نزع الخافض(الحرف أو الاسم) بين النظرية والاستعمال هو تأصيل للنظرية النحوية القديمة في باب نزع الخافض، وتظهر حياة هذا الاستعمال من خلال تطبيق هذه الظاهرة ودراستها دراسة تطبيقية موسعة على ديوان الحماسة لأبي تمام، فالاستعمال المعاصر هو استمرار للأشكال المنحدرة من القديم، فهي ماثلة جارية في لغة الشعر، وذلك ما وقف عليه البحث في الفصلين الثاني:نزع الخافض(حرف الجر)، والفصل الثالث:نزع الخافض(نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، وذلك بغية رسم منهج نحوي لغوي معاصر يحاول عن طريقه الباحث أن يسلّط الضوء على مسألة الخافض بين النظرية والاستعمال، ولعلنا نضرب مثلاً معاصراً مبسطاً للاستعمال اللغوي والنحوي لنزع الخافض،

وهوقولنا: جرى النهر، والأصل فيه : جرى ماء النهر، وإنما هذا من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ولا يفوتني أن أثمن جهود أستاذتي الكريمة الدكتورة سميرة موسى التي طوقتني بالرعاية بدافع من حبّها للبحث العلمي، وقد صبرت علي وصابرت، كما كان لملاحظاتها دور كبير في تصحيح ما أصاب البحث من هنات، فلها منّي جزيل الشكر والامتنان، بوركت جهودها وزاد فضلها، وعلا شأنها، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة تشرين كلية الآداب والعلوم الإنسانية ممثلة بعميد كلية الآداب ونائبيه وقسم اللغة العربية، والإداريين القائمين عليها، وأتوجَّهُ بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة تشرين الذين لم يألوا جهداً في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه من توجيهات وإرشادات. سائلا اللهَ الكريمَ أنْ يثيبَهم عنِّي خيرًا.

وأتقدم بشكري الجزيلِ في هذا اليومِ إلى أساتذتي الموقَّرينَ في لجنة المناقشة لتفضُّلِهم عليَّ بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهلٌ لسدِّ خللها وتقويمِ معوجِّها وتهذيبِ هناتها والإبانةِ عن مواطن القصور فيها ، سائلا اللهَ الكريمَ أنْ يثيبَهم عنِّي خيرًا.

وأقول أخيراً: استعنت بالله رب العالمين على إتمام هذه الرسالة، وأتمنى أن أكون موفقاً في ذلك، فيخرج هذا البحث بالنتائج المرجوة منه، وأسأل الله ألا يذهب جهدي في غير طريقه المنشود، وهو خدمة العلم. إن هذا جهد المُقَل فما وقع فيه من صواب فبفضل من الله، وما وقع فيه من خطأ وهناتٍ فمن نفسي ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والله الموفق لكل خير.

الفَصـــــلُ الأوَّلُ:(نزع الخافض في النّحو)

أولاً: نَزْعُ الخَافِض لُغَةً واصطلاحاً.

١- الخافض لغة.

٢- الخافض اصطلاحاً.

ثانياً: نزْع الخَافِضِ بين التسمية والشروط والأسباب :

١- التَسْمِيَة.

٢- الشُروطُ الوَاجِبُ تَوافُرها عِندَ نَــزْعِ الخَافِضِ.

٣- الأسباب والدّواعي.

ثالثاً: نَزْعُ الخَافِض بين السّماع والقِيَاس.

رابعاً: الحذف أساس نزع الخافض.

خامساً: التّضمين ونزع الخافض.

سادساً: نزعُ الخافض وحروف المعاني.

١ – الخافض لغة:

جاء َفي لسانِ العربِ"أصْلُ النَــزعِ: الجَذْبُ والقَلعُ، ومِنْهُ :نَزَعَ القَوسَ إذا جَذَبهَا ؛أي: قَلعَهَا" [١]، وقَالوا: رَجُلٌ مِنْــزَعٌ : شَدِيْدُ النَّــزْعِ[٢]، والخافضُ في اللغة هو الفاعِلُ، من خَفَضَ يَخْفضُ خَفضاً وخافضاً، وهو من أسماءِ الله تعالى الخافض، وهو الّذي يخَفِضُ الجبّارين من عبادِهِ، والخفضُ ضدُّ الرّفعِ، وامرأةٌ خافضةُ الصّوتِ: خفيّته، لينَتُهُ.[٣]

ذكرَهُ ابنُ فارس في معجمِ مقاييس اللُّغةِ قائِلاً:"النّون والزّاء(كذا)، والعينُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قلعِ شيءٍ"[٤]، ويُعرّفُ الخافضُ بالمَنصُوبِ، فالنَّصبُ هو إِقامَةُ الشَّيءِ ورفعُهُ، والمنصُوبُ ما دَخَلَهُ النَّصبُ من الكَلِمِ.[٥]يُقال: نزعَ الشّيء من مكانه نزعاً: جذبه، وقلعَه، وفي التّنزيل (ونزعَ يدهُ فإذا هي بيضاءُ للنّاظرينَ)[٦]، ويقال:نزعَ يدَهُ من الطّاعةِ: خرجَ منها، وعَصَى[٧]. فرَقَ سيبويه بينَ(نزعَ) و(انتزَعَ)، فقالَ:أمَّا:انتَزَعَ، فإِنَّما هي خَطفةٌ كقولكَ:استلَبَ، وأمَّا:نَزَعَ، فَإِنَّهُ تَحويلُكَ إيَّاهُ، وإنْ كانَ على نحوِ الاستلابِ، وكذلك قلعَ واقتلعَ، وجذبَ واجتذبَ بمعنى واحد[٨]

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٤م. مادة (نَزعَ).

[٢] الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩م. ص ٤٥٢_ ٤٥٣.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مادة (خفص).

[٤] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م. ص ١٠٢٢.((قال ابن فارس: النون والزاء والأفضل أن يقول: والزاي كذلك وردت في المعاجم))

[٥] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى، دار ليبيا للنشر، بنغازي،١٩٩٦م، ج١،مادة حرف، ومادة (نصب).

[٦] الأعراف، الآية ١٠٨.

[٧] مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط، مكتبة دار الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤م، ص٩١٤.

[٨] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٨م، ج:٤، ص ٧٤.

وواضح من هذه المَعَانِي اللُّغويَّة أنَّ النَّزعَ ضربٌ من القَلعِ والجَذبِ، وهو نزعُ الحرفِ، أو الاسمِ في بابِ نزعِ المُضَافِ وإقَامَةِ المُضَاف إليه مقامَهُ من مكانِهِ نَزْعاً؛ إذ تظهرُ دلالةُ النَّزعِ بنصبِ الاسمِ بعدَ نزْعِهِ .

٢- الخَافِض اصطِلاحاً:

هناكَ اصطلاحاتٌ نحويّةٌ عرّفَتِ المنصوبَ على نزعِ الخافضِ، ولعلّ أقدم من ذكره **سيبويه**(١٨٠هـ) في الكتابِ متحدّثاً عن هذه الظّاهرة دونَ أن يُفرِدَ لها عُنواناً خَاصّاً بها؛ إذ قال في بابِ(الفاعلِ الّذي يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولِ):"قالَ بعضُهُم:(ذهبْتُ الشّامَ)، يشبّهُهُ بالمُبهَمِ؛ إذ كانَ مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهَبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّهُ ليس في ذهبَ دليلٌ على الشّامِ، وفيه دليلٌ على المذهَبِ والمكانِ، ومثلُ: ذهبْتُ الشّامَ، دخلتُ البيتَ"[١]، و قد مثّلَ له أيضاً في بابِ حذفِ حرفِ الجرِ من المحلوفِ بهِ، ونصبِ الاسمِ بعدَ حذفِهِ، يقول:" واعلمْ أنَّكَ إذا حذفْتَ من المحلوفِ به حرفَ الجرّ نصبتَهُ، كما انتصبَ"حقاً" إذا قُلتَ :(إنّك ذاهبٌ حقًّا)، فالمحلوفُ به مُؤكّدُ به الحديث، كما تؤكّد بالحقّ، ويجرّ بحروف الجرّ، كما يجرّ حق إذا قلت: (إنّك ذاهبٌ بحقّ)، وذلك قولك:" الله َلأفعلنَّ ".[٢]

وأقرَّ **المبرّدُ**(٢٥٨هـ) هذه الظّاهرة تحت مسمّى(الحذف والإيصال) فرأى أنّ الاسمَ ينصبُ بعدَ حذف حروفِ الإضافةِ؛ لأنَّ الفعلَ يصلُ فيعمل، ومنه قولُهُ: "واعلم أنّك إذا حذفتَ من المُقسمِ به نصبتَهُ؛ لأنّ الفعلَ يصل فيعمل، فتقول:(اللهَ لأفعلنَّ)؛ لأنّك أردتَ أحلفُ باللهِ، وكذلك كلُّ خافضٍ في موضع نصبٍ إذا حذفتَهُ وصل الفعلُ، فعملَ فيما بعدَهُ" [٣]، ومثلُ ذلك

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٤٤، والمقتضب، المبرد، ج٢، ص٣٢١.

[٣] المبرد: أبو العباس مجمد بن يزيد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥٩هـ، ج٢، ص٣٢١.

قولُه تَعَالى:(واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً)[1]؛ إذ الأصل فيه: واختار موسى من قومه، فحذف منه الخافض، ويذكر الجرجاني(٤٧١هـ) هذه الظاهرة يقول في المفعول لأجلِهِ:" كان الأصلُ أنْ يأتي باللام فتقول: جئْتُكَ لإكرامٍ لكَ، ثمّ تركَ؛ لأنّ الحالَ تدلُّ عليه، فلمّا حذف نصب ما بعدَهُ كما يكون ذلك في جميع ما يحذف فيه حرف الجرّ، كقولك: ما رمْتُ مكانَ كذَا، وزيدٌ لا يريم مكانَهُ، والأصلُ: لايريم من مكانِهِ، كما تقول: لا يزولُ من مكانِهِ"[2]، وكذلك جرى مصطلحُ نزعِ الخافضِ في باب التّعدية، وهذا ما ذكرَهُ **الزّمخشريّ**(٥٣٨هـ) عندما وقفَ على هذه الآية، يقول:" وتحذفُ حروفُ الجرّ فيتعدّى الفعلُ بنفسه، قال تعالى:(واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً)[3]

وكذلك عُرِّفَ الخافضُ اصطلاحاً بالحذف والإيصالِ، وهي تسميةٌ للبصريين وذلك ما ذكره **ابن هشام**(٧٦١هـ) في المغني[4].

وعرّف النّحاة **المحدثون** ومنهم عبد الباري **الأهدل** (١٢٩٨هـ)المنصوبَ على نزعِ الخافضِ بـ"الاسم المنصوب بفعل حقّه أنْ يتعدّى بالحرفِ، لكنّه حذف عندَ تعينه استغناءً عنه سماعاً أو قياساً ".[5]

---

[1] سورة الأعراف، الآية ١٥٥.

[2] الجرجاني: عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: د. كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٢م، ج١، ص٦٦٦، و ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، تح: عبد المنعم أحمد الهريدي ، جامعة أم القرى، مكة،٦٧٢ هـ، ج٢، ص٢٦- ٢٧.

[3] الزمخشري: أبو القاسم محمود عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت، ٢٩١.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيى الدين درويش،المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٧م . ص٨٣٨.

[5] الأهدل، ابن عبد الباري، شرح الكواكب الدّرية، تح: عبد الله الشعبي، مؤسسة الكتب العربية، د.ت، ج٢، ص٣٥٨.

ويعرّف الدّكتور محمد سمير **اللّبدي** هذا المصطلح بقوله: "حذفُ حرف الجرّ من الاسم يترتّب عليه نصب الاسمِ الّذي نُزِعَ منه حرفُ الجرّ"[١] فهو الاسم المنصوبُ بحذف الجارّ وفق هذا الاصطلاح، وأشارَ الدّكتور **شوقي ضيف** إلى هذه الظّاهرة. قال:" جاءت في اللّغة بعدَ أفعالٍ لازمةٍ مفعولاتٌ منصوبةٌ،أحيانا، وكان حقّها الجرّ، ويجعل النّحاة ذلك من باب نزعِ الخافضِ"[٢]. وهذه الظّاهرة ذكرها الدّكتور **فخر الدّين قباوة** يرى أنّه إذا"حذف الجارّ انتصب الاسمُ بعده على نزع الخافض"[٣]. ورغم أنني ذكرت هذه التعريفات لم أجد فيها شيئاً أضافه النحاة المحدثون على ما جاء به النحاة القدامى.

ومن المحدثين مَن يَرَى أنّ هذه الظّاهرة سماعيّةٌ، وهي مقصورةٌ على ما وردَ منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه، ولا يجوز أنْ ينصبَ فعلٌ من تلك الأفعالِ المحدّدة على نزعِ الخافضِ إلا الّتي وردَتْ مسموعةً عن العَربِ، وعلّة ذلك ألّا يكثرَ الخلطُ بينَ اللازم والمتعدّي، ولعدمِ اللّبسِ، والإخلالِ بالمعنَى، ولئلا تفقد اللّغةُ بيانَهَا. فقد وردَتْ أمثلةٌ قليلةٌ مسموعةٌ عن العَرَبِ، حذف حرف الجرّ منها، ونصب مجروره بعدَ حذفِهِ، منها..(تَمُرّون الدّيارَ)، بدلاً من: تمرّون بالدّيارِ، وذهبتُ الشّامَ، بدلاً من: ذهبتُ إلى الشّامِ، فهذه كلماتٌ منصوبةٌ على نزعِ الخافضِ، كما يقولُ النّحويون والنّصب بها سَمَاعِيّ .[٤]

وخلاصة القول: ذُكِرَ مصطلح نزعِ الخَافضِ في بابِ التّعدية، وجاءَ تحتَ باب(الحذف والإيصال)، وعُرِّفَ بـــ(الاسم المنصوب بفعل حقّه أن يتعدّى بالحرف)، وعرّف في باب نصبِ الاسمِ المحلوفِ به بعدَ حذفِ حرفِ الجرّ مِنْهُ.

---

[١] اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة دار الفرقان ، بيروت، ط١، ١٩٨٥م،ص ٢٢٢.

[٢] ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، دار المعارف ، القاهرة، مصر ،ط٢، ص١٨٥.

[٣] قباوة، د.فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط٢، ١٩٧٨م. ص٣١٦.

[٤] ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي ، دار المعارف، مصر، ط٤، ج٢، ص ١٥٩– ١٦٥.

ثانياً: نزع الخافض بين التّسمية والشروط والأسباب:

١ – التسمية:

هناكَ ألفاظٌ كثيرةٌ تدلُّ على مصطلحِ نزعِ الخافضِ، ومنها: حذفُ الخافضِ، أو نزعُ الخافضِ ، أو إسقاطُ الخافضِ، أو سقوطُ الخافضِ، فالحذفُ: هو الطّرحُ والإسقاطُ والقطعُ [١]، ومنهم مَن أطلقَ عليه تسميةَ(إضمار الخافضِ) **فسيبويه**(١٨٠هـ) أطلق على هذه الظّاهرة تسميةَ الإضمارِ، ويرى أنّ هذا الحذف يستترُ وراءَ غرضٍ نحويّ وهو التخفيفُ في النّطق، فغايةُ الحذفِ عندهُ التّخفيفُ اللّفظيّ؛ إذ قال:" وسألتهُ عن قولِهِ : على كم جذعٍ بيتكَ مبنيٌّ؟ فقالَ: القياسُ النّصبُ، وهو قولُ عامّةِ النّاسِ، فأمّا الّذين جرّوا، فإنّهم أرادُوا معنى(من)، ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللّسانِ، وصارت على عوضاً عنها، ومثل ذلك: آللهِ لتفعَلنّ؟ إذا استفهمتَ أضمرُوا الحرفَ الّذي يجرّ وحذفوا تخفيفاً على اللّسانِ" [٢]

وقد أطلقَ بعضُهم على نزعِ الخافضِ مصطلحَ(فقدانِ الخافضِ، أو فقدِ الخافضِ) يقول **الفرّاء**(٢٠٧هـ):" خرجتُ إلى البصرةِ في طلبِ العربيّةِ فجلستُ في حلقةِ يونس، فجاءَهُ رجلٌ، فسألَهُ عن قولِهِ: (من الطويل)[٣]

نَجَــا سَــالِمٌ ، والمَــوتُ منــهُ بِشــدقِهِ ولــم يــنجُ إلّــا جفــنَ ســيفٍ ومئــزرا.

بمَ نُصبَ؟ فقالَ يونس: بفقدانِ الخافضِ، أراد:(بجفنِ سيفٍ وبمئزر)[١] وقد استخدمَ هذا المصطلح الزّجاجيّ، يقول في قولِ الشّاعرِ: [٢](من البحر البسيط) [٣]

---

[١] التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج١، ٤٢٥.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٠– ١٦١.

[٣] هذا البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة، وهو لحذيفة بن أنس بن الواقعة الهذلي في شرح ديوان الهذليين، ج٢، ص ٥٨٢.

أســـــتغفرُ اللهَ ذنبـــــاً لسْـــــتُ مُحصـــــيَهُ ربّ العبـــــادِ إليـــــه الوجـــــهُ والعمَـــــلُ

قالَ فيهِ: قالَ بعضُهم: نصبت"(ذنباً) بفقدانِ الخافضِ[٤].

يقول**ابن جنّي**(٣٩٢هـ):"وكيفَ تصرّفتِ الحالُ، فالاتّساعُ فاشٍ في جميعِ أجناسِ الشّجاعةِ العربيّةِ"[٥] ومعنى ذلك أنّ من شأنِ العربيّةِ التّوسعُ في كلّ شيءٍ، فكلّ ما خالفَ الأصلَ يقالُ فيه: هو على سعةِ الكلامِ أولا تّساعهم فيهِ.

ويخرّج **السّهيلي**(٥٨١هـ) ذلك على أنّ أكثرَ ألفاظِ النّحويين محمولةٌ على التّجاوزِ والتّسامحِ، لا على الحقيقةِ اللّفظيةِ المطلقةِ؛ لأنّ مقصدَهم من ذلك الخلط بينَ الاصطلاحاتِ النّحويّةِ هو التقريبُ على المبتدئين والتعليمُ للناشئين، فيرى أنّه لا ضيرَ من ذلك الخلطِ، فالغايةُ من ذلك كلّه هي التّبسيطُ وتقريبُ المعنى للمتعلّمِ. [٦]

ومن المصطلحاتِ الّتي أُطلقتْ على الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ مصطلح (الحذف والإيصال، أو الحذف والوصل) فلمّا حذف الحرفُ وذلك من باب التّخفيفِ وصلَ الفعلُ بنفسه فعملَ، قالَ **ابن يعيش**(٧٤٣هـ):" إلا أنّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعضِ الاستعمالِ تخفيفاً في بعضِ

---

(١) الفراء،أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص ٢٦١ . « **الفراء:** لقب بالفراء مع العلم أنه لم يعرف عنه بيع أو شراء الفِراء، ولد في الكوفة ونشا فيها، اتصل بهارون الرشيد وابنه المأمون، شيوخه: قيس بن الربيع، يونس بن حبيب البصري، علي بن حمزة الكسائي، أبو جعفر الرؤاسي، سفيان بن عيينة، من مؤلفاته: كتاب التصريف، كتاب الجمع واللغات، كتاب مجاز القرآن، كتاب النوادر، كتاب الوقف والابتداء. »

(٢) البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه،ج١، ص ٣٧. والمقتضب للمبرد، ج٢، ص ٣٢١.

(٣) البيت من الأبيات الخمسين التي ذكرها سيبويه في الكتاب دون نسبة قائلهاج١، ص ٣٧، وهو مذكور في المقتضب للمبرد ج٢، ص٣٢١، والأصول في النحو لابن السراج ج١، ص ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨، ص ٥١.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٩٩٦م. ص ١٣٩.

(٥) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص ٤٤٧.

(٦) ينظر: السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر،تح: محمد إبراهيم البنا،منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق،١٩٨٧م. ص١٦٥.

كلامِهم، فيصلُ الفعلُ بنفسهِ، فيعمل، قالوا: من ذلك:اخترتُ الرّجالَ زيداً، واستغفرتُ اللهَ ذنباً"[١] فالفعلُ اختارَ واستغفرَ الأصلُ فيهما اخترتُ من الرّجالِ، واستغفرتُ من ذنبٍ، فلمّا حذفَ حرف الجرّ وصلَ الفعلُ فنصبَ الاسمَ بعدَهُ ، ويؤكّد ما ذكره ابن يعيش قول سيبويه:" اخترتُ فلاناً من الرّجالِ، وسمّيته بفلانٍ.... فلمّا حذفُوا حرفَ الجرّ عَمِلَ الفعلُ"[٢]. من خلالِ هذه التّعريفات يتّضح أنّ الحذفَ والإضمارَ لا تفريقَ بينهما، وذلك الخلط موجودٌ في الاصطلاحاتِ النّحويّة، وقد عبّر عنه **أبو حيان**(٧٤٥هـ) بقوله:" وهو موجودٌ في اصطلاحِ النّحويين؛ أي:أنْ نسمّي الحذفَ إضماراً"[٣].

وعبّر **التهانوي**(١١٥٨هـ) عن نزعِ الخافضِ، أو الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ بمصطلحِ الحذفِ والإيصالِ؛ إذ قال:" الحذفُ والإيصالُ عندَ أهلِ العربيّةِ عبارةٌ عن حذفِ الجارّ وإيصالِ الفعلِ، أو شبهُهُ إلى المجرورِ"[٤] ومن النّحاةِ مَن أطلقَ على مصطلحِ الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ(التّوسع، أو الاتّساع) فالاتّساعُ هو قدرةُ النّاظرِ على أن يفسحَ المجالَ في تأويلِ معنى بيتٍ مثلاً وهذا المعنى البلاغيّ مختلفٌ عن المعنى النّحويّ الّذي يندرجُ تحتهُ كلّ(حذفٍ أو زيادةٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حملٍ على المعنى)؛ أي: كلّ تغيير في أصولِ التّركيبِ.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٥٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٧– ٣٨.

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١٩٩٠،٢م. ج٢، ص ٤٨٦.

[٤] التهانوي، محمد بن علي، كشّاف اصطلاحات الفنون ، ج١، ص ٤٣٦.

٢- الشّروطُ الواجبُ توافُرها عندَ نزعِ الخافضِ :

***الشّرطُ الأوّل* (دليلُ الحذفِ):**

لكلّ محذوفٍ قرنيةٌ دالةٌ عليه، ويرى جمهورُ النّحاةِ أنّ الحذفَ جائزٌ عندَ الدّليل والقرينةِ، قال ابن **السّراج**(٣١٦):" اعلم أنّ جميعَ ما يحذف فإنّهم لا يحذفون شيئاً إلا وفي ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[١]، فالحذفُ جائزٌ عندَ النّحاة في كلّ ما يدلّ عليه دليلٌ شرطَ ألا يتأثّر المعنى أو الصّياغة المعنويّة عند الحذف و ألا يؤدّي هذا الحذفُ إلى فساد في اللّفظِ، فالحذف مرتبط بالدلالة(القرينة)، وذلك ما طلبه **الرّضي**(٦٨٦هـ) قال :"اعلم أنّه لا بدَّ في الواجبِ الحذفِ و جائزِهِ من القرينةِ"[٢] .

ورغم ذلك يقف ابن **مضاء القرطبي** إلى جانب النّص ويتمسّك به كما هو دون تقدير، فادعاءُ الزّيادة في كلام المتكلمين من غير دليلٍ يدلّ عليه خطأٌ بيّنٌ، لكنّه لا يتعلّق بذلك عقاب، و أمّا طردُ ذلكَ في كتاب الله الّذي لا يأتيهِ الباطلُ من بين يديه ولا من خلفهِ، وادعاء زيادةِ معانٍ فيه من غيرِ حجّة ولا دليل إلا القول بأنّ كلّ منصوب إنّما ينصب بناصبٍ، فالقول بعدَ ذلك حرامٌ على من تبيّنَ له ذلك.[٣] ويرى ابن مضاء أنّه يجب التزام النّص كما نطقهُ المتكلّم، وليس من حقّ أحدٍ أن يزيدَ فيه مالم ينطق، أمّا هذا المبدأُ فهو من عمل الذّهنِ، وينبغي ألا يفرضَ على النّص ما ليس منه.

---

[١] ابن السراج، أبو بكر، محمد بن السري، الأصول في النّحو،الهيئة المصرية العامة للكتاب،دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٦م. ج٢، ص.٢٤٥. « **ابن السراج:** ولد في بغداد ونشا فيها، كان واسع الثقافة، أخذ النحو عن أبي العباس المبرد، تأثر بالزجاج، تلامذته: الزجاجي، السيرافي، الفارسي، الرماني، القالي، الآمدي، من مؤلفاته: كتاب جمل الأصول، الموجز، شرح كتاب سيبويه، وهو صاحب مذهب نحوي بصري. من الأصول »

[٢] الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية ، ج١، ص ٢٧١.

[٣] ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٩٢.

***الشّرط الثّاني*(أمنُ اللبس):**

ويقصدُ به أن يكونَ اللّبس مأموناً- على المستوى اللّفظيّ والمعنويّ- بعدَ الحذفِ ، حتّى لا تختلطَ المعاني بعضُها ببعضٍ، أو تختلطَ الألفاظُ فيكون اللّبس، واللبس لفظٌ نحويّ محضورٌ في كلّ قول بزيادةٍ أو بحذف أو بتقديم أو بتأخير؛ لأنّه يخالف الإبانةَ والوضوحَ و هي قصد الكلامِ و مقصدهُ (١)

واللّبس في نزعِ الخافض مرهونٌ بإقامة الدّليل على ما حذف، فالدّليل هو الّذي يفنّد الآراءَ الّتي تنفي نزعَ الخافض، ومن ذلك قولنا: عجبت أنْ سافرتَ، فالدّليل على أن هنا حذفاً هو ما يقتضيهِ الفعلُ اللازم(عجبت) والّذي يتعدّى بحرف الجرّ(من)، فلو لم يتعيّن حرف الجرّ المحذوف لما جازَ لنا نزعهُ.

***الشّرط الثالث* (ألا يؤدي الحذفُ إلى الغموض):**

فمن شروطُ الحذف ألا يؤدي الحذفُ إلى غموضِ المعنى المراد فإن أدّى ذلك الحذفُ إلى غموض فلا حذفَ وإذا كان حذفُ المفعول به حسناً إذا فهمَ السّياقُ أو كان عامّاً، فإنّ حذف المنادى – مع أنّه مفعولٌ به في الحقيقة- لا يحسنُ حذفه والسّبب كما يقول **ابن يعيش**(٦٤٣هـ) :" إنّ الفعل العامل فيه وفاعله قد حُذفَا وناب حرفُ النّداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدلّ على أنّه المدعو، فإذا حذفته لم يبقَ من الجملة المحذوفةِ شيءٌ ولا يعرف المدعو؛ إذ حرف النّداء إنّما يدلّ على الدّعاء ولا يدلّ على مدعوٍ مخصوصٍ".(٢)

---

(١) الراجحي، د. عبده، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ٢٧٦

(٢) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل،ج٢، ص ٤٠.

ومن شروطِ نزع الخافض عدمُ جواز حذف حروف المعاني، ومنها حروف الجرّ" لأنّ الحروفَ إنّما دخلت الكلامَ لضربٍ من الاختصارِ، فلو ذهبتَ تحذفها، لكنتَ مُختصراً لها هي أيضاً، واختصارُ المختصرِ إجحافٌ به".[١]

٢- **أسبابُ نزعِ الخافضِ ودواعيه :**

عندما نستعرض أسباب الحذفِ نعلم أنّه" لا يتيسرُ في كلّ موضع، بل في بعض المواضعِ دون بعضِها الآخر"[٢] وإجازة الحذف في بعض المواضع دون أخرى دليلٌ قاطعٌ على أنّ الحذف لا يتمّ اعتباطاً، أو تجاوزاً، ولكن له دوافعه وأسبابه، وإن كانت هذه الأسباب ترجع في مجملها إلى الثقل، فإنها تختلف في طبيعتها ومن أهم أسباب الحذف .

السبب الأول" **كثرة الاستعمال**":

حينما يكثرُ استعمالنا لتركيبٍ معينٍ أو جملة معينة أو كلمة، نجد أنّ النّاطقين يحاولون التّخلص من بعض أجزائها تخففاً من استطالتها، مادامَ الأمرُ لا يؤدي إلى لبسٍ."فالكلمة إذا كثرَ استعمالها جازَ فيها من التّخفف مالم يجز في غيرها"[٣]، وكذلك الجملة فالقاعدة العامّة أنّه" لكثرة الاستعمال أثرٌ في التّغيير ألا ترى أنّهم قالوا: إيشٌ، والمراد: أيّ شيءٍ. وقالوا: ويلمه، والمراد: ويلٌ لأمهِ. وقالوا: لا أدر، فغيّروا هذه الأشياء عن نقصانها لضربٍ من التّحفيف عندَ كثرة الاستعمالِ" [٤]

إنّ أسبق النّحاة التفاتاً إلى هذه الظّاهرة **سيبويه**(١٨٠هـ)، فقد استعرضَ كثيراً من ألوان الحذف معترفاً بأنّ كثرةَ الاستعمال هي سببٌ لذلك التّغيير. قال:" إنّ الشيءَ إذا كثرَ في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله، ألا ترى أنّك تقول(لم أكُ) ولا تقول: لم أق، إذا أردت(أقل)، وتقول:(لا أدرِ)

---

[١] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص ٢٧٣.

[٢] حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م ص ٧٥.

[٣] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج١٠، ص ٢٧٤.

[٤] ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٢.

كما تقول: هذا قاضٍ" [١].فأكثر الأسباب تفسيراً لظاهرة الحذف في باب نزع الخافض هي كثرة الاستعمال؛ لأنّها" تشعر بالمحذوف إشعاراً كالقرائن الحاليّة و المقاليّة"[٢]. قال **سيبويه:**" وما حذف في الكلام لكثرةِ الاستعمال كثيرٌ"[٣].

قال **ابن الشّجري**(٥٤٢هـ):" وإنّما استجازوا إضمارَ "من" بعد"كم"؛ لأنّه قد عرف موضعها، وكثر استعمالُها فيه، كما كثر استعمال الباء في جواب قولهم: كيف أصبحت؟ قيل لرؤبة، فقال: خيرِ عافاك الله، فحذف الباء وأعملها، وسوّغ له ذلك ما ذكرته من كثرة استعمالها مع هذا اللّفظ" [٤] فكثرة الاستعمال دليلٌ على كثرةِ الحذفِ وشيوعه، قال **ابن الحاجب**(٦٤٦هـ):" وما قلّ استعماله قلّ حذفه، وما كثر استعماله قوي حذفه"[٥] فكثرةُ الاستعمال هي السّبب الرئيس لنزع حرف الجرّ من الفعل إذا كان متعدياً بحرف الجرّ أو ما يشبهه قال **الرّضي**(٦٨٦هـ):" والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جازَ حذفه تخفيفاً وكأنّه منطوق به[٦]"

وعلّق **ابن عقيل**(٧٦٩هـ) على هذه الحالة في شرحه لبقاء حرف الجر وعدم حذفه، وبقاء عمله وذلك مرتبط بكثرة استعماله، ويضرب مثالاً على ذلك حذفه من اسم الله في القسم، وحذف(مِنْ) في باب كم، فلولا كثرة مجيء (على خيرٍ) ونحوه في جواب كيف، لم يحذف الحرف[٧]، ولا يعني هذا

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج ٢، ١٩٦.

[٢] ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربي، بيروت،ط١، ١٩٨٥، ج٢، ص ١٤٣.

[٣] سيبويه،الكتاب، ج٢، ص ١٣٠.

[٤] ابن الشجري، أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م. ج٢، ١٣٢.

[٥] ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العكيلي،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط١، ١٩٨٢م. ج١، ٣١٨.

[٦] الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ص ٤٣.

[٧] ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن،المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠، ج٣، ص٢٠٣-٢٠٤

القول أنّ كثرةَ الاستعمال سببٌ يمكن أنْ يفّسرَ به النّزع القياسي فقط بل هو سبب يفسر نزع الخافض بضربيه القياسي وغير القياسي، فما جاء به ابن الشّجري يمثّل وجهتي النّزع، فالنّزع القياسي يتمثل في نزع حرف الجر مع مميز كم، ومع لفظ الجلالة في القسم ونزعه في قول رؤبة (خيرٍ،عافاك الله) يمثّل وجهة النّزع السّماعيّة. فلا ضيرَ في كثرةِ الاستعمال، فهي بابٌ من أبواب العربيّة، قال **السّيوطي**(٩١١هـ):" وكثرةُ الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربيّة"[١].

والحقّ أنّ لكثرة الاستعمال دوراً كبيراً ومهّماً في قضية التّخفيف، فلو أنّ تعبيراً ثقيلاً ساد على ألسنة النّاس وشاع شيوعاً عامّاً ملحوظاً؛ لأصبحَ بذلك متطّلباً للخفّة بالحذف أو بغيره، وربّما كان الشّيوع نفسه خفّةً أدت إلى خفةٍ أخرى عن طريق الحذف؛ لأنّه لن يؤدّي إلى غموضِ المعنى لشيوعه، كذلك نرى له أيضاً دوراً كبيراً في ظاهرةِ التّخفيفِ بالحذف" هذا الشّيوع سبب مهّمٌ وقويّ في جنوح اللّغة إلى الحذف، لأنّ فيه نوعاً من التّخفيف الّذي يميلُ إليه النّاطقون بطبيعتهم"[٢].

السبب الثاني : **الاتّساع:**

إنّ الاتّساع ضربٌ من الحذف وأكثر ما يكون ظاهراً في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فأمّا الاتساع في إقامة المضاف إليه بعد نزع الخافض(المضاف) فنحو قوله تعالى:(واسأل القرية)[٣]، وأنت تريد: أهلَ القرية.

ويضرب **الزجاج**(٣١١هـ) مثلا على ذلك؛ إذ قال:" الأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى، فإنما هو على الاتساع، والحكم في تعديها والأصل أن يكون بالحرف"[٤].

---

[١] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص ٣٠٤.

[٢] حمودة: طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م. ص ٣٧.

[٣] سورة يوسف، الآية ٨٢

[٤] الزجاج، إعراب القران ، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط٣، ١٩٨٦م، ج١، ص١١٨.

ويقترن الاتساع بالإيجاز والاختصار فمن ذلك ما قاله **ابن السراج**(٣١٦هـ):" واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعا واختصارا"[١] وذلك نحو: خفوقَ النّجم، وصلاة العصر. ومن ذلك قول **ابن جني**(٣٩٢هـ):" ألا ترى أنّك إذا قلت: بنو فلانٍ يطؤهم الطّريق ففيه من السّعة إخبارك عمّا لا يصحُّ وطؤه بما يصحُّ وطؤه، فنقول على هذا: أخَذْنا على الطريق الواطىء لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطّريق..... أفلا ترى إلى وجه الاتّساع عن هذا المجاز"[٢]، وقوله تعالى:(ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر) "[٣] وتريد: إنما هو بر مَنْ آمن بالله. وأمّا اتساعهم في الظروف فنحو قولهم:" صيد عليه يومان" وإنّما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين. ومن ذلك قوله عز وجل:(بل مكر الليل والنهار) [٤] وقولهم:" نهاركَ صائمٌ وليلكَ قائمٌ" وإنّما المعنى: إنّك صائمٌ في النّهار وقائم في اللّيل، وهذا الاتّساع أكثرُ في كلامهم من أن يحاط به، وتقول:"سرت فرسخين يومين إن شئت نصبت انتصاب الظّروف وإن شئت جعلت نصبهما بأنّهما مفعولان على السّعة، وعلى ذلك قولك:(سير بزيد فرسخان يومين) إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقول: سير بزيد فرسخين يومان، فتقوم اليومان مقام الفاعل [٥].

قال **ابن يعيش**(٦٤٣هـ):" اعلم أنّهم قد جعلوا المصادر أحياناً و أوقاتاً توسعاً، وذلك نحو: خفوق النّجم، بمعنى مغيبه، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حيناً توسعاً وإيجازاً، فالتوسع يجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزّمان، والإيجاز والاختصار

---

[١] ابن السراج،الأصول في النحو، ج١، ص١٩٣.

[٢] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص٤٤٦

[٣] البقرة، الآية١٧٧

[٤] سبا، الآية٣٣

[٥] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٢٣.

بحذف المضاف؛ إذ التقدير في قولك: فعلت خفوق النجم، وصلاة العصر: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه".[١]

السبب الثّالث **الاختصارُ والإيجازُ** :

الاختصار مظهر من مظاهر التخفيف اللغوي، فهو تقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له، وهو يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر لغوي، أمّا الاختصار فليس إسقاطاً، بل هو وقوع عنصر لغويّ محلّ عنصر لغوي آخر فمن ذلك: وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا يعدُّ غاية في الاختصار. [٢]

ومن نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بقصد الإيجاز والاختصار قول **سيبويه**(١٨٠): "وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله تعالى:(واسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبلنا فيها)[٣] إنّما يريد: أهلَ القريةِ، فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأصل لو كان ها هنا... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد يطؤهم أهل الطريق"[٤] ويقول في موضع آخر:" هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النّجمِ وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصرِ، فإنّما هو: زَمَنَ مَقْدَمَ الحاجِّ، وحينَ خفوق النَّجمِ، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار"[٥]

ومن هذا القسم حذف(في) من جميع الظروف؛ إذ حذفت اختصاراً، يقول **المبرّد**(٢٨٥):" واعلم أنّ هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته، في موضع قمت فيه،

---

[١] ابن يعيش، موفق الدين،شرح المفصل، ج٢، ص٤٤– ٤٥.

[٢] ينظر: ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج١، ص٨٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ١٥.

[٣] سورة يوسف، الآية ٨٢.

[٤] سيبويه،الكتاب، ج ١، ص ٢١٢–٢١٣.

[٥] المرجع السابق، ج١،ص٢٢٢.

والفرسخ سرته، ومكانكم جلسته، وإنما هذا اتساع، والأصل فيه ما بدأنا به؛ لأنها مفعول فيها، وليست مفعولا بها، وإنما هذا على حذف حرف الإضافة"[١] ويقول في موضع آخر:" وأما على السعة فقولك: يوم الجمعة ضربته زيداً، تريد: ضربت فيه زيداً، فأوصلت الفعل إليه"[٢]

وأضاف **ابن جنّي**(٣٩٢) إلى التّخفيف من طول الكلام سبباً وجيهاً للاختصار وهو قبح التكرار المملول، فقال:"فلما كان الأمر الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه، إنّما هو طلب الخفّة به، كان المتصل منه آثر في نفوسهم، وأقرب رُحْماً عندهم [٣].

ووقف **الجرجاني**(٤٧٤) على هذه الظاهرة وهي حذف الخافض توسعا و اختصارا يقول:"واعلم أن الأمكنة المخصوصة أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر، فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف الجر، فعلى أنّه حذف اتساعاً وذلك يسمع لا يقاس عليه في حال الاختيار"[٤]. فلا ضيرَ في انتقاص الحروف من اللفظ الّذي ينطق به المتكلّم عندما يؤدي ذلك اللّفظ الذي حذف منه اختصار المعنى نفسه قبل حذفه، قال **السّيوطي**(٩١١هـ):" فإذا ما خرج اللفظ إلى انتقاص بعض حروفه مع أدائه المعنى نفسه كان ذلك اختصارا أو حذفا؛ لهذا فالأداة _على قلّة حروفها_ حينما تقع موقعَ الفعل وتؤدّي عمله ومعناه، فإنّ ذلك يكون اختصاراً وإيجازاً وتخفيفاً على الناطق، وهذا ما جعل **السيوطي** يؤكد أن الاختصار: "هو جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم"[٥] .فالإيجاز و

---

[١] المبرد، أبو العباس ، محمد بن يزيد، المقتضب ، ج٤، ص ٣٣٠.

[٢]السابق، ج٤، ص ٣٣٢.

[٣] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢،ص١٩٣.

[٤] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ج١، ص ٦٤٦.

[٥] السيوطي، جلال الدين،الأشباه والنظائر،ج١،ص٢٨.

الاختصار بمعنى واحد؛ إذ الأكثرون على أنّهما بمعنى واحد[١] ، وهو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارة متعارف عليها؛ أي: إنّه يقتصر على ما يدلّ على المراد من حذف أو إضمار[٢].

ثالثاً: نزعُ الخافض بين السماع والقياس:

هناك اضطراب في الحكم على نزع الخافض من حيث السماع والقياس؛ إذ يجمع النحويون على أن نزع الخافض مع(أنْ وأنّ) كثير مطرد منقاس[٣]، وقد أجمع كثيرون على أن المحل النصب بعد نزع الخافض، وكان الخلاف في نزع الخافض(الحرف) من الاسم الصريح وإيصال عمل الفعل فيه، وذلك بين السماع والقياس: فمن الذين قالوا بالسماع، **ابن السّراج** الّذي ربط هذه الحالة بالاستعمال سماعاً، إذ قال :" اعلم أنه ليس كل فعل يتعدّى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدّي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم"[٤] إن الاضطراب في الحكم بالسماع أو الحكم بالقياس على نزع الخافض(حرف الجر) لا يقف عند مسألة الحذف، بل كذلك نجد هذا الاضطراب في الحكم في باب نزع الخافض(الاسم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، فهذا الباب كثير في الشعر والقرآن، وكلام العرب المنثور، وقد وصفه **سيبويه**(١٨٠هـ) بالاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ قال:" وهذا الكلام كثير وهو أكثر من أن أحصيه"[٥]، يقول **الطبري**(٣١٠هـ) في تفسير قوله تعالى(في قلوبهم مرضٌ فزادهم اللهُ مرضاً)[٦]:" أخبر الله عز وجل أن في قلوب

---

[١] ينظر: السيوطي، جلال الدين، عبد القادر بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن،تح:علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م. ج١، ص٢٩٥.

[٢] ينظر: العز بن عبد السلام، أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي،الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز،دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م. ص٢

[٣] ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، د. ت ،ج٢، ص ٦٣٣.

[٤] ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ١٨٠.

[٥] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣٢.

[٦] البقرة، الآية ١٠.

المنافقين مرضاً، وإنما عنى– تبارك وتعالى– بخبره عن مرض قلوبهم الخبر عن مرض ما في قلوبهم من الاعتقاد، واستغنى بالخبر عن القلب بذلك والكناية عن تصريح الخبر عن ضمائرهم واعتقادهم كما قال عمر بن لجأ: (من البحر الوافر) [١]

وسبّحت ِالمدينةُ لا تلمـــها رأت قمراً بسوقِهم نهارا

ومنه قول عنترة العبسي:(من البحر الكامل) [٢]

هلا سألت الخيل َ يا ابنةَ مالكٍ إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي.

ويريد: هلّا سألت أصحاب الخيل، والشواهد على ذلك أكثر من أن يحصيها كتاب، فكذلك معنى قوله تعالى:(في قلوبهم مرضٌ فزادهم اللهُ مرضاً)[٣]، إنّما يعني: في اعتقاد قلوبهم مرض، فاجتزأ بدلالة الخبر عن قلوبهم على معناه عن تصريح الخبر عن اعتقادهم" [٤].

وكذلك خصّ **ابن أبي الربيع**(٣٧٧هـ) نزع الخافض في بابي المفعول فيه"الظّرف"والمفعول لأجله بالقياس؛ إذ قال:"وحذف حرف الجرّ كثيرٌ في كلام العرب وإن لم يبلغ أن يكون قياساً في كلّ موضع، فقد جاء في بعض المواضع قياساً:جاء في المفعول من أجله، وجاء في ظرف الزّمان، وظرف المكان"[٥]

---

[١] البيت لعمرو بن لجأ في جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ج١، ص ٢٧٩، و لم أجده في غيره.

[٢] البيت في شرح ديوان عنترة، شرح: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، د.ت، ص٢٥، وهو من معلقته المشهورة.

[٣] البقرة ، الآية ١٠.

[٤] الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، بيروت، ط٢،١٩٧١م. ج١، ص ٢٨٧– ٢٨٩.

[٥] ابن أبي الربيع، أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ج٢، ص ١٠٨٤.

ويذكر **ابن جني**(هـ٣٩٢) كثرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في العربية، يقول:" وحذف المضاف في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"[١]، ويقول في موضع آخر محصيا مواضعه في القران:" حذف المضاف قد كثر، حتى إن في القرآن – وهو أفصح الكلام– منه أكثر من مئة موضع، بل ثلاثمئة موضع، وفي الشعر منه ما لا أحصيه"،[٢] ويقول في موضع آخر:" كما أن حذف المضاف أوسع، وأفشى وأعم و أوفى، وإن كان أبو الحسن قد نص على ترك القياس عليه"[٣].

ويرى **عبد القاهر الجرجاني**(٤٧٤هـ) أن الظروف وأسماء الأمكنة تنصب بعد نزع الخافض سماعاً ولا يقاس عليها، قال:" اعلم أن الأمكنة المخصوصة أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر، فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف الجر، فعلى أنه حذف اتساعاً وذلك يسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار"[٤]. يقول **الفارقي**(٤٨٧هـ):" وهو كثير في القرآن والكلام والأشعار"[٥]؛ ويعني بذلك أن نزع الخافض في العربية كثير،فالكثرة هي التي تدعو إلى القياس عليه، قال ابن أبي الربيع:" وما كثر وفشا ينبغي أن يدعى أنه قياس، فيقال ما قالته العرب، وما لم تقله قياساً على ما قالته"[٦].

ويقرّر بعض النّحاة بكثرة وروده في العربية، يقول ابن **الشجري**(٥٤٢هـ):" وحذف الجار ثم إيصال عمل الفعل إلى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن، والشعر"،[٧].

---

[١] ابن جني، أبو الفتح، المحتسب، ج١، ص ٢٩٠.

[٢] المرجع السابق، ج٢، ص ٢١٣.

[٣] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص ٢٨٤.

[٤] الجرجاني، عبد القاهر،المقتصد في شرح الإيضاح ، ج١، ص ٦٤٦.

[٥] الفارقي، الحسن بن أسد، الإفصاح، تح: سعيد الأفغاني، بيروت،د.ت ص ٧٧.

[٦] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج١، ٤١٦.

[٧] ابن الشجري، أبو السعادات، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٢٨٥.

ولم يكن الاضطراب في الحكم على نزع الخافض وانتصاب الاسم بأنه قياسي أو سماعي بين النحاة فقط، بل هذا الاضطراب في الحكم على السماع أو القياس يكون على مستوى قول النحوي الواحد، فهذا **ابن يعيش**(هـ٦٤٣) يخرج بعض أحكامه بالسماع تارة وبالقياس تارة أخرى، يقول في نزع الخافض(الحرف) في قوله تعالى:(واختار موسى قومه سبعين رجلاً)(١) ونحو : أمرتك الخير، واستغفر الله ذنباً: "لا يحسن ذلك؛ لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله باب ضرورة وطريقه السماع، فلا تحمل عليهما ما وجد عنه مندوحة"(٢) ويقول أيضا:" وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس، لكن لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولا تقيس عليه، فلا تقول في: مررت بزيد، مررت زيداً، على أنه قد حكي عن ابن الأعرابي عنهم: مررت زيداً، وهو شاذٌ"(٣) ونراه يناقض ذلك الحكم بالسماع على نزع الخافض ونصب الاسم بعد نزعه، ويقرر تخريجه على القياس؛ إذ يقول:" قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً، وذلك لقوة الدلالة عليه، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه، قالوا: الله لأفعلن بالنصب، وذلك على قياس صحيح وذلك أنهم إذا عدوا الفعل قاصراً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له، فإذا حذفوا ذلك الحرف، إما لضرورة الشعر، وإما لضرب من التخفيف؛ فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به، نحو قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)(٤)

---

(١) الأعراف، الآية ١٥٥.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج٦، ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ج٨، ٥١.

(٤) الأعراف، الآية ١٥٥.

وقول الشاعر : استغفرت الله ذنباً، ويقال: كلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، ويكون من ذلك قول الشّاعر: (من الوافر) [١]

تمرونَ الدّيارَ ولم تعوجــوا كلامــكم علي إذاً حـــــرامُ

وحكى أبو الحسن في غير الشعر: مررت زيداً، وكذلك قالوا في القسم: الله لأفعلنّ"[٢].

واضطرب **ابن الحاجب** في مسألة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فقد ذهب الأكثرون إلى أن نزع المضاف قياسي مطرد، بينما أثبته ابن الحاجب مرة، ونفاه في موضع آخر، يقول:" وحذف المضاف جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه"[٣] ويذكر في موضع آخر كلاما منافياً كلامه هذا؛ إذ يقول:" وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس"[٤].

وخصّ ابن **السراج**(٣١٦هـ) باب نزع الخافض مع الأفعال المتعدية بحروف الجر بالسماع(٥) بينما جعل **ابن مالك**(٦٧١هـ) نزع الخافض في باب التعدية سماعاً مستثنياً من ذلك "باب (نصح) فهو مقيس وليس مسموعاً عن العرب، يقول في نزع الخافضِ مع(أنْ وأنّ): يجوز حذف حرف الجر من أن وأنّ فيقال : عجبت أنك ذاهب، وأنْ قام زيد، ولا يجوز حذفه مع غيرهما، فلا يقال: عجبت قعود عمرو، فإن ورد الحذف مع غير أنْ وأنّ عد نادراً ولم يقس عليه، إلا أن يكون من الأفعال التي جمع لها التعدي واللزوم كثيرا مع اتفاق المعنى"[٦].

---

[١] البيت لجرير في ديوانه ج١، ص ٢٧٨، شرح: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد آمين طه، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧١م، وبلا نسبة في شرح المفصل ج٨ ص ٨، وشرح الجمل لابن عصفور ج١ص ٣١٢، ومغني البيب ص ١٣٨، وشرح ابن عقيل ج ص ٤٠٧.

[٢] المرجع السابق، ج٩، ص ١٠٣.

[٣] ابن الحاجب، أبو عمر، الأمالي النحوية، ج٤، ص ٢٨٤.

[٤] ابن الحاجب، أبو عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ٣٢١.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٨٠ .

[٦] ابن مالك ، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ج٢، ١٣٦.

وألمح **الرّضي**(٦٨٦هـ) بقياسية الحذف والإيصال في باب المفعول لأجله وباب المفعول فيه الظرف؛ إذ قال:" والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، وقولك خرجت يوم الجمعة كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة... وكذا المفعول له.. تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر، فهما مثل: ذنبا في قولك: استغفرت الله ذنباً إلا أن حذف حرفي الجر؛ أي: في واللام صار قياساً في البابين، كما حذف حرف الجر قياساً مع أنْ وأنّ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة، فلا تقول: في مررت بزيدٍ، وقمت إلى عمر: مررت زيداً، أو: قمت عمراً"[١].

وعلى ذلك فإن **الرّضي**(٦٨٦هـ) قد حصر قياس نزع الخافض ونصب الاسم في مواضع ثلاثة لا غير بينما جاء الصّبان بستة مواضع قياسية في هذا الباب؛ إذ يذكر قول الأشموني:" وحذفه في أنّ وأنْ يطرد قياسيا"[٢] فظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك، ومنه كما في التسهيل نحو: دخلت الدار، ونحو: اعتكفت يوم الجمعة، ونحو: جئتك إكراماً لك، ونحو قوله تعالى:(فلينظر أيّها أزكى طعاماً)[٣]، ونحو: ليت شعري هل قام زيد، ونحو: جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدراً قبلها لام التعليل، وفي الدّماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطروة ذهبا في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار، وأنّه يجوز حذف الجار إن تعيّن وتعّين موضعه، فيجوز عندهما: بريت القلمَ السكينَ، وقبضت الدراهم زيداً، ومنه قوله تعالى:(واختار موسى

---

[١] المرجع السابق، ص ٧٢..

[٢] الأشموني، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ج٢، ٩١.

[٣] الكهف، الآية ١٩.

قومه سبعين رجلاً)[1] ففي هذا القول يذكر الصّبان تلك المواضع القياسيّة الستة التي ذكرها الأشموني وابن مالك وابن عصفور والدّماميني.[2]

وهناك رأي **لابن القيم**(٧٥١هـ) ينازع فيه مذهب ابن جني لادعائه فيه نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ قال :" الواقع أن كثيراً مما قبلوا به لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يمكن رده حيث لا مقتضٍ له ولا حاجة تدعو إليه، أو لأن التقدير قد يخل بالمعنى" [3]. ولكن ابن القيم بهذا لم ينفِ ظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطلقاً، بل رأى أنها لا تصح في كل موضع يقبل تقدير المضاف حتى يكون في الكلام ما يدل على التقدير دلالة ظاهرة. وكذلك يظهر الاضطراب في الحكم على نزع الخافض بالسماع والقياس عند **الصبان**(١٢٠٦هـ) فمرة يرى أنه:" سماعي على الأصح"،[4] ومرة يقول:" قد يمنع كونه سماعياً"،[5] ويقول في موضع آخر:" ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبري في حواشيه على التحرير الفقهي: الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعي، أو يقال: "إن المصنفين نزلوه منزلة القياس لكثرة ما سمع منه" .[6]

---

(١) الأعراف، الآية ١٥٥.

(٢) ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،د.ت،ج٢، ص ٩١. وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تح:د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للنشر، ج٢، ص ٨٠، وينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي،(الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م، ج١، ص ٣١٣.

(٣) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣م، ص ٢١٠.

(٤) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،د.ت، ج١، ص ١٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١٣٦.

(٦) ابن حمدون، أبو العباس،أحمد بن محمد، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ،تح: محمد صدقي، دار الفكر، بيروت،١٩٩٥م، ص٢٠٣.

رابعاً: الحذف أساس نزع الخافض:

الحذفُ في الاصطلاح: هو إسقاطُ جزءٍ من الكلامِ أو كلّه على الإيجازِ والاختصارِ، ومن النّحاةِ مَنْ خالفَ لفظةَ الحذفِ ورأى أنْ تحلَّ محلّهَا لفظةُ الإضمارِ، فلقد ردّ ابن ميمون قول النّحاةِ:" إنّ الفاعلَ يحذفُ في بابِ المصدرِ، وقالَ: الصّوابُ أن يقالَ : يضمرُ و لا يحذفُ؛ لأنّه عمدةٌ في الكلامِ.[١]

يقولُ **سيبويه** (١٨٠هـ) في الحذف:" اعلم أنّهم مما يحذفون الكَلِمَ، وإنْ كانَ أصلهُ في الكلامِ غيرَ ذلكَ، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشّيءِ عن الشّيءِ الّذي أصلهُ في كلامهم أنْ يُستعملَ حتّى يصيرَ ساقطاً"[٢]، ويعرّف **الرّماني** الحذفُ قائلاً:" هو إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاءِ عنها بدلالةِ غيرها من الحالِ أو فحوى الكلامِ"[٣]. والحذفُ كما يرى **الرماني** خلافُ الأصلِ ويبني عليه أمرين:

<u>أحدُهما:</u> إذا دارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِه كان الحملُ على عدمهِ أولى؛ لأنّ الأصلَ عدمُ التّغيير.

<u>والثّاني:</u> إذا دارَ الأمرُ بينَ قلّةِ المحذوفِ وكثرته كانَ الحملُ على قلته أولى.[٤] قالَ **الفرّاءُ**(٢٠٧هـ): سمعنَاهُم يقولون(اللهَ لتفعلنّ)، فيقولُ المجيبُ:(اللهَ لأفعلنّ) بألٍ واحدة مقصورة في الثّانية ، فيخفض بتقديرِ حرفِ الخفضِ، وإنْ كانَ محذوفاً.[٥] وقد رُوِي عن رؤبةَ بن العجّاج أنّه قِيلَ له: كيفَ أصبحتَ؟، فيقولُ: (خيرٍ عافَاكَ اللهُ)؛ أي: بخيرٍ[٦]، ومنه قول الشّاعرِ:(من البسيط) :

---

[١] الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ١٠٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٤- ٢٥.

[٣] الرّماني، النكت في إعجاز القرآن ، دار المعارف، مصر، د. ت. ص ٧٦.

[٤] السابق، ص ٧٦.

[٥] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن ،تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار،د.ت، ج٢، ص٤١٣

[٦] ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب ، تح: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، دار إحياء التراث القديم،ط١٣٧٤،١هـ،ج١، ص ١٣٢.

لاهِ ابــنُ عمّــكَ لا أَفضــلْتَ فــي حَسَــبٍ عنّـــي ولا أُنـــتَ ديّـــانِي فتخزُونِـــي

فخفضَ لاهِ، بإضمارِ الخافضِ، وذلكَ بتقديرِ اللامِ، كأنّهُ قالَ:"للهِ ابنُ عمّكَ. وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالُوا: أجمعنَا على أنّ الأصلَ في(حروفِ الجرّ) ألا تعملَ مع الحذفِ؛ وإنّما تعملُ مع الحذفِ في بعضِ المواضعِ إذا كانَ لها عوضُ. والتّمسكُ بالأصلِ تمسكٌ باستصحابِ الحالِ".[١]

يقولُ **المبرّدُ**(٢٥٨هـ):" فكلُّ ما صلحَ به المعنى فهو جيدٌ، وكلُّ ما فسدَ به المعنى فهو مردودٌ"[٢] فشرطُ الحذفِ عندَ **المبردِ** هو صحّةُ المعنى، فالّذي يسلمُ فيه المعنى عندَ الحذفِ، هو الجيدُ، وما حُذِفَ ففسدَ معناهُ، لا يُؤخذُ به البتةَ. فمن الأحرفِ الّتي تقعُ تحتَ مصطلحِ الإضمارِ والحذفِ(حروف الجر) والّتي يختلفُ إضمارهَا وتقديرهَا عن حذفِهَا، فالحذفُ يعطي مدخولَها حالةً أخرى مختلفةً عن حالةِ التّقديرِ،" فحرفُ الجرِّ إذا حُذِفَ انتصبَ ماكانَ مجروراً به اطّراداً، في مواضعَ معيّنةٍ، وكانَ في مواضعَ أخرى توسّعاً في الاستعمالِ، وتخفيفاً على اللّسانِ".[٣] فالحذفُ يُحملُ على التّوسعِ والسّعة أو كثرةِ الاستعمالِ الّتي لا تُحصَى، فهم يحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشّيءِ عن الشّيءِ حتّى يصيرَ المحذوفُ ساقطاً في كلامِهم.

ويعدّ **ابن جنّي** الحذف من بابِ شجاعةِ العربيّة، ويرى أنّه يصيبُ المفردَ والجملةَ والحركةَ وليس ذلك إلا بدليلٍ يدلُّ عليه، ولكنّ ذلك المضمر أو الدليل ينبغي أنْ لا يتعارضَ مع نظامِ بناءِ الجملةِ وفقَ الاستعمالِ. يقول **ابن جنّي**:" إنّ الحذفَ يعتري الجملةَ والمفردَ والحركةَ وليس من شيءٍ من ذلك إلا عن دليلٍ يدلُّ عليه، وأنّ المحذوفَ إذا دلّت عليه الدّلالة كان في حكم الملفوظِ به إلا أنْ يعترضَ

---

[١] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بي النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٣٦- ٣٣٧.

[٢] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ١٣٩٩ هـ، ج٤، ص ٣١١.

[٣] خليفة، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦م، ص٨٧.

هناكَ من صناعةِ اللّفظِ ما يمنعُ بهِ" [١]. فالحذفُ جائزٌ عندَ النُّحاةِ في كلّ ما يدلُّ عليه دليلٌ شرطَ ألا يتأثّر المعنى أو الصّياغةِ بحذفهِ تأثّراً يؤدّي إلى فسادِ لفظٍ، فجوازُ الحذفِ هو صحّةُ المعنى فلا يصحُّ الحذفُ عندَ فسادِ المعنى فشرطهُ الصّحة في الصّياغة والبناءِ[٢]، فالحذفُ يرادُ به إسقاطُ كلمةٍ من بناءِ الجملةِ وقد تكونُ هذه الكلمةُ ركناً من أركانِها كالمبتدأ، أو الخبرِ، أو الفعلِ، أو الفاعلِ، وقد تكونُ حرفاً، وقد تحذفُ الجملةُ[٣].

يقولُ الإمامُ عبدُ **القاهرِ الجرجانيّ**(٤٧١هـ) في الحذفِ:" هو بابٌ دقيقُ المسلكِ، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهُ بالسّحرِ، فإنّكَ ترى به ترك الذّكرِ، أفصحُ من الذّكرِ، والصّمتُ عن الإفادةِ، أزيدُ للإفادةِ، وتجدكُ أنطق ما تكونُ إذا لم تنطق، وأتمُّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ [٤]" فالجرجانيّ يصرّح بأنّ الحذفَ بابٌ من السّحرِ وهو بابٌ واسعٌ، وضربٌ جوهرٌ من ضروبِ التّفكرِ، وإعمالِ الفكرِ، والتّأملِ، فالحذفُ عندهُ أفصحُ من الذّكرِ، وما لا ينطقُ به أكثرُ بياناً ممّا ينطقُ به، وفيه دلالةٌ على عِظَمِ بابِ الحذفِ.

يقول حازمُ **القرطاجني** في منهاج البلغاءِ وسراج الأدباءِ:" إنّما يحسنُ الحذفُ مالم يشكّل به المعنى، لقوةِ الدّلالةِ عليه، أو يقصدُ به تعديد أشياءَ، فيكون في تعدادِها طولٌ وسآمةٌ، فيحذفُ ويكتفى بدلالةِ الحالِ عليه"[٥]، ولا تقتصرُ العلاقةُ بينَ الخافضِ والحذفِ على حذفِ حرفِ الجرّ، بل هناكَ حذفٌ للاسمِ، وهو حذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مقامَهُ، يقولُ ابن عطيّة في تفسيرِ سورة

---

[١] ابن جني، الخصائص،ج١ ، ص٣٦٠.

[٢] ينظر:الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص١٥٦.

[٣] إبراهيم عيادة، د. محمد، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م، ص ٨٥.

[٤] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،٢٠٠٠ م، ص ٤٦.

[٥] القرطاجني، حازم بن محمد، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن خوجه، دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦ م، ص١٠٦.

يونس:"وحذفُ المضافِ هو عين المجازِ أو معظمُهُ؛ وهذا هو مذهبُ سيبويه، وغيره من أهلِ النّظرِ، وليس كلّ حذفٍ مجازاً" [١]

يقولُ **الأنباري**(٥٧٧هـ):" والحذفُ في كلامه بدلالةِ الحالِ وكثرةِ الاستعمالِ أكثرُ من أن يُحصَى[٢]" ولمّا كانَ الحذفُ لا يجوزُ إلا بدليلٍ يحتاجُ إلى ذكرهِ فالدّليلُ تارةً يدلّ على محذوفٍ مطلقٍ وتارةً على محذوفٍ معيّنٍ، ومنها أنْ يدلُّ عليها العقلُ؛ إذ تستحيلُ صحّةُ الكلامِ عقلاً إلا بتقديرِ محذوفٍ، ومن ذلك قولُه تعالى:﴿ واسأل القرية التّي كنّا فيها﴾ فإنّه يستحيلُ عقلاً تكلّمُ الأمكنةِ إلا معجزةً، فالأصلُ فيه هو حذفُ الاسمِ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مقامَهُ، والتقديرُ: واسأل أهلَ القريةِ.[٣].

وللحذفِ فوائد عديدة منها:

١- التّفخيمُ والإعظامُ؛ لما فيهِ من الإبهامِ، لذهابِ الذّهنِ في كلّ مذهبٍ، وتشوقهِ إلى ما هو المراد، فيرجعُ قاصراً عن إدراكهِ، فعندَ ذلك يعظمُ شأنُهُ، ويعلو في النّفسِ مكانهُ، ألا ترى أنّ المحذوف إذا ظهرَ في اللّفظ زالَ ما كانَ يختلجُ من الوهمِ من المرادِ، وخلصَ للمذكورِ!

٢- زيادةُ لذةٍ بسببِ استنباطِ الذّهنِ للمحذوفِ، وكلّما كانَ الشّعورُ بالمحذوفِ أعسر، كان الالتذاذُ به أشدَّ وأحسنَ.

٣- طلبُ الإيجازِ والاختصارِ، وتحصيلُ المعنى الكثيرِ في اللّفظِ القليلِ، والتّشجيعُ على الكلامِ، وهذا ما سمّاه ابن جنّي : " شجاعةَ العربيّةِ.

---

[١] المرجع السابق، ص ١٠٦.

[٢] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج١، ص٧٣.

[٣] ينظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ص ١٠٨- ١٠٩- ١١٠.

٤- موقعهُ في النّفسِ في موقعهِ على الذّكرِ؛ ولهذا قالَ**عبدُ القاهرِ الجرجانيّ:** ما من اسمٍ حذفَ في الحالةِ الّتي ينبغي أنْ يحذفَ فيها إلا وحذفهُ أحسنُ من ذكرهِ "[١]

وخلاصة القول: إنّ الحذفَ بصفةٍ عامّةٍ يعدّ عنصراً من عناصرِ التّحويلِ في الجُملِ، وهو من الظّواهر المُشتركةِ في اللّغاتِ الطبيعيّةِ، وهذا الارتباط بين الحذف ونزع الخافض يظهر في مسألة نزع الخافض، وعلاوة على ذلك" يعدُّ الحذف رُكناً رئيساً في الجملةِ التّوليديّة؛ فتتحولُ إلى تحويليّة، ويكون ذلكَ لغرضٍ دلاليٍّ، ألا وهو الإيجازُ، والاتّساع باللّغةِ".[٢]

خامساً: نزعُ الخافضِ والتّضمين:

التضمين **لغة:** الكفالة، وجعل شيء داخل شيء آخر، يقال: ضمن الشيءُ الشيءَ، إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو ... وكل شيء جعلته في الوعاء فقد ضمنته إياه[٣]، وكل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمنه"[٤]، أما تعريفه **الاصطلاحي** فهو: جعل لفظ في معنى سيشمل معنى لفظ آخر، وعلى الرغم من اختلاف الألفاظ المستعملة في حد المصطلح، فإن ابن جني" يعد أول من عني بالتضمين؛ إذ كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة"[٥] وقد وصف التبادل بين علاقة الأفعال بضمائمها وصفاً بسيطاً علّل به استخدام الحرف مع الفعل غير المستخدم معه- في الاطراد- دون أن يضع لذلك حداً شاملاً يقنن هذا الاستعمال، قال:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بالحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا

---

[١] الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ص١٠٥.

[٢] الراجحي، د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م ص ١٥٠- ١٥١.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص١٢٦.

[٤] الزبيدي، تاج العروس، ج٩، ص٢٦٥.

[٥] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر،ط٧، ص ٢٧٥.

الفعل بمعنى في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[١]. فكلامه يشير– صراحة– إلى أن التبادل في استعمال الحرف قد يقع بين فعلين ينتميان إلى حيز دلالي واحد.

يقول **سيبويه**(١٨٠هـ) في باب الفاعل:" إنما فصل هذا، أنّها أفعال توصلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عَمِلَ الفعلُ [٢]" .

ويرى **ابن جنّي**(٣٩٢هـ) أن التضمين يعد تابعاً للمجاز في الحكم، وبما أن المجاز قياسي فإن التضمين كذلك قياسي، يقول:" ووجدت في اللّغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لجاءَ كتاباً ضخما"[٣] وقوله في نهاية هذا الموضوع:" فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدا"[٤] هذا يدل على قياسيته .

إن إدخال التضمين– إذا تم التسليم به– تحت مصطلح المجاز أمر يدعو للاستغراب فالمجاز كما يقول **عبد القاهر الجرجاني**(٧٤٧هـ،)هو:" كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز"[٥] أو... " كل كلمة جزت بها ما وضعت له في وضع الواضع، إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا، لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها"[٦] فإن التضمين لم يتم فيه الإضراب عن معنى الكلمة الأصلي نهائيا، ولم يقصد– هذا المعنى الأصلي وحده– وإنما يتم فيه ملاحظة المعنى الأصلي

---

[١] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص ٣٠٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨.

[٣] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص ، ج٢، ص ٣١٠.

[٤] المرجع السابق، ج٢، ص ٣١٥.

[٥] الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٣٠٤.

[٦] المرجع السابق، ص ٣٠٤.

الموضوع له الفعل، مع وجود معنى آخر، تجمعه علاقة من نوع ما مع المعنى الأول وغالباً ما تكون تقاربه، ويجمعها حقل دلالي واحد، وهو بهذا يجمع بين الدلالتين: دلالة الكلمة المذكورة، ودلالة الكلمة المضمنة.

والمتتبع لأمثلة التضمين في القرآن الكريم، والتراث الأدبي قديمه وحديثه، بأجناسه المختلفة، يجد أن قضية الإيجاز التي ألصقت بالتضمين وجعلت غرضه الأساسي، لا علاقة لها في الواقع به، وإنما الغرض الأساسي من وجود هذه الظاهرة هو محاولة تأويل هذه التراكيب اللغوية التي يرى النحويون أنها متعارضة مع القواعد اللغوية، وذلك لردها إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل، أو الحرف المساق في التركيب- بشكل من الأشكال- في علاقته الإفضائية إلى ما بعد، وكما يقول الدكتور **تمام حسان** عن استعمال هذا الشكل من أشكال التأويل للنصوص المخالفة:" وأما التضمين فكثيراً ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحل أشكال الأصل كأن يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المفعول، فيضمن معنى المتعدي أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة، أو حرف استعمل في مكان حرف آخر، فيقول النحوي بتضمينه في معناه"[١] حتى يستمر استعمال هذا مطرداً مع القاعدة العامة لتعديته، ويظل الحرف على معناه الموضوع له أساساً، وفاقاً لما يقول به كثيرون. **كالرضي**(٦٨٦هـ) مثلاً الذي يرى أنّ التضمين واجب للمحافظة على معنى الحرف، يقول:" اعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع له، ويضمن فعله المعدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب"[٢].

---

[١] حسان، د. تمام، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١م، ط١، ص ١٦٥.

[٢] شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، ج٤، ص ٣٢٩.

ويعرف **ابن هشام**(٧٦١هـ) التضمين بقوله:" قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً".[١] وبذلك ينتقل ابن **هشام** من دائرة تحديد التضمين بالأفعال إلى دائرة أوسع فجعله صيغة جامعة لكل أنواع الكلمة(الفعل- الاسم – الحرف) وبذلك شجع من جاء بعده على السير وفق منهجه. يقول **ابن عقيل**(٧٦٩هـ):" وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف، فيصير يتعدى بنفسه، ومنه: ((ولا تعزموا عقدة النكاح))[٢]"[٣]؛ أي: ولا تعقدوا وهو كثير، ومن النحويين من" قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع"[٤].

ويذكر **السيوطي**(٩١١هـ) ذلك صراحة في تعريفه للتضمين؛ إذ قال:" هو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأسماء والأفعال"[٥] وأول تعريف للتضمين يدل دلالة صريحة، ويعطي إشارة واضحة إلى ظاهرة التعدي واللزوم هو تعريف **الأشموني:**" إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين"[٦] فبهذا يصبح التضمين ليس إعطاء المعنى كاملاً وإنما إعطاء جزء من معنى الفعل المضمن، وربما التلميح إليه بوساطة الحرف، وقد أثبت **ياسين**(١٠٦١هـ) في حاشيته على التصريح " ثمانية أقوال لم يتفق على واحد منها، وإن كان قول(ابن كمال باشا) والذي يعد فيه التضمين نوعاً مستقلاً من أركان الكلام، أقرب إلى القبول؛ لأنه يحلُّ كثيراً من الإشكاليات المتصلة بهذا الموضوع على الرغم من رفض بعضهم له دون أي سبب إلا لأنه جاء

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٩٧.

[٢] البقرة، الآية ٢٣٥.

[٣] ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص ٤٤٤.

[٤] أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص ٥١.

[٥] السيوطي، جلال الدين،معترك الأقران في إعجاز القران، تح: محمد علي البجاوي، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م، ص٢٦٣.

[٦] الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القران، ج٣، ص٣٣٨.

متأخراً، ولو صدر هذا القول عن إمام من أئمة السلف لكان قسماً رابعاً للثلاثة، فأما وقد صدر عن متأخر"[١]. يقول **ياسين:**" والتضمين وإسقاط حرف الجر لا ينقاسان"[٢].

وأما **الصبان** فيجعله:" إلحاق مادة بأخرى للتعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد"[٣] ويكاد بهذا يعد تعريفه أوضح وصف لهذه الظاهرة، بين تعريفات القدماء للتضمين بعد ابن جني. ويعرفه أبو البقاء **الكفوي**(١٠٩٤هـ) بقوله:" هو إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو:أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"[٤] يقول **الكفوي** في موضع آخر:" التضمين سماعي لا قياسي، وإنما نذهب إليه عند الضرورة أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله، فإنه يكون أولى، وكذا الحذف والإيصال، لكن لشيوعهما صارا كالقياس حتى أكثر العلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه".[٥]

وتعد تعريفات **المحدثين** لهذه الظاهرة أقرب التعريفات لوصف ابن جني لها، وتكاد تخلو من التعقيد في وصفها، فصاحب **التحفة النظامية** يعرف التضمين النحوي بأنه:" إشراب كلمة معنى كلمة لتفيد معنيين أحدهما: بلفظها، والآخر بتعديتها بحرف مناسب للفعل المضمن"[٦] وعرفه **مجمع اللغة العربية:**" أن يؤدي فعل، أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم"[٧]. ويثبت **حسين والي** استعمال القدماء للفظ الإشراب فيجعل تعريف التضمين:

---

[١] دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص ٢٦١.

[٢] المرجع السابق، ج١، ص٣٣.

[٣] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١، ص ٤٥٠.

[٤] الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ج٢، ص ٢٤.

[٥] الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص ٢٦٦- ٢٦٧.

[٦] علي أكبر بن محمود، التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية ، دار المعارف النظامية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٤٠ه، ص ٤٧.

[٧] ينظر: الأفغاني،د. سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة، سورية، ط٢، ١٩٥٧، ص ١٠٩.

إشراب فعل معنى آخر كي يتعدى بمثل ما تعدى ذلك الآخر، وإن كان **أحمد الإسكندري** قد اعترض على استعمال مصطلح (الإشراب) في تعريف التضمين؛ لأنه في نظره: قد يفضي إلى مشكلات أقلها الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة، وهذا لم يقل به علماء العربية، وإن قال به بعض علماء الأصول.. ويتفق كل من تعرض لهذا الموضوع ، وارتضاه، وأن الغرض منه: إعطاء كلمة واحدة بعدا أكبر في الدلالة لتصير دالة على معنيين معا أحدهما: بصيغتها والثاني: بما دل عليه الحرف المستلزم للصيغة الأخرى وما تحمله من معنى، وقد اختلفت الآراء حول المحمل الذي يمكن أن يحمل عليه التضمين، مذ وجد في التراث النحوي- حتى اليوم- من جهة علاقة الفعل بما يدل عليه معنى، هل يعامل على أنه دال على هذا المعنى حقيقة، أم أن علاقته بهذا المعنى علاقة مجازية؟.. فابن جني لم يتعرض لهذه العلاقة صراحة، وإن كان المفهوم من كلامه أن المعنى مستعمل في حقيقته، وأنه يقترب من باب الترادف في الأفعال؛ لأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. خاصة حين ينصُّ على أن هذا التبادل بين الأفعال يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس"[١].

وإذا كان(مجمع اللغة العربية في القاهرة) قد رأى قياسية التضمين، وجواز استعماله لكل من توافرت له الأسباب الداعية إليه، فإن مجمع اللغة الأردني رفض فكرة التضمين أصلاً ولم يرتضِ لها قياساً ولا سماعاً، وإنما تبنى مبدأ الكوفيين الذين يقولون: بنيابة حروف الجر عن بعضها، متخذاً من رأي ابن قتيبة ذريعة وهو : دخول بعض الصفات مكان بعض؛ أي: التضمين الناتج عن تعدية فعل بغير الحرف المألوف تعديته به. وتناوله للتضمين الناتج عن تحويل فعل متعد بنفسه بالأصل، إلى فعل متعد بحرف جر. ورفضوا قول البصريين بالتضمين لما في ذلك من تكلف [٢].

---

[١] ينظر: دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص ٢٥٣- ٢٥٤.

[٢] ينظر: مجلة مجمع اللغة الأردني، عدد: ٣٣، ١٩٨٩م، الأردن، ص ٦٤٠.

وإذا استعرضنا شواهد التضمين في القرآن الكريم، وفي منظوم العرب و منثورها وجدناها تتمتع بالحصانة في المصدر الأول ولا مجال للقول بالخطأ فيها وسنجدها – في المصدر الثاني– تدخل زمنياً في عصر الاحتجاج، وتتمتع بالقوة نفسها التي تتمتع بها النصوص الأخرى كالتي وضعت القواعد على أساسها و"لا مجال لإخراجها من مجموع الأصل المستعمل إلا بأحد وجهين:

الأول: تخطئة أصحابها وعدم الاعتداد بالزمن–أساسا لحجية النص– وإنما الاعتداد بالنصوص.
والثاني: القول: إن سماع هذه النصوص أو العثور عليها قد حصل بعد الفراغ من تأصيل القواعد حسب ماتم استقراؤه لا حسب استعمال العرب، وعدم استعداد النحويين هدم هذه القواعد، و إعادة بنائها من جديد"[١].

إن الحديث في التضمين من حيث الفوائد والكثرة والطرق التي يأتي بها والقياس وعن الذين يجيزونه، والذين يمنعونه، وكيف يخرّجون أمثلتهم في الجواز، والمنع، وأيهما أولى في التخريج، التضمين، أم تناوب حروف الجر، والتضمين، أم زيادة حروف الجر، أو التضمين أم نزع حروف الجر، حديث طويل جداً، والذي يعنينا هنا هو الصورة التي يلتقي فيها التضمين ونزع الخافض وهي وصول الفعل أو ما في معناه إلى مفعوله بنفسه، والأصل فيه أن يتعدى بحرف الجر قال تعالى:(ولا تعزموا عقدة النّكاح حتّى يبلغ الكتاب أجله) [٢] فالأصل في الفعل تعزم أن يتعدى بحرف الجر على(تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا)[٣] ولكنه لما جاء هنا الفعل قد وصل إلى مفعوله بنفسه كان للنحاة في ذلك آراء:

الرأي الأول: تضمينه معنى فعل معتد بنفسه هو(تنووا)، أو تباشروا، أو تقطعوا، أو نحوها، فعقدة: مفعول به.

---

[١] دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص ٢٦٤.
[٢] سورة البقرة، الآية ٢٣٥ .
[٣] ينظر:الأشموني: شرح الأشموني، ج٢، ص ٩٧.

الرأي الثاني: تضمينه معنى فعل منصوب مصدره؛ أي: لا تعقدوا عقدة النكاح، وبذلك "عقدة": مفعول مطلق.

الرأي الثالث: إبقاء الفعل تعزم على أصله ونصب "عقدة" على نزع الخافض، فالأصل فيه" لا تعزموا على عقدة النكاح" فلما نزع الجار وصل الفعل إليه فنصبه [١].

ويقول **فاضل السامرائي:**" للتضمين غرض بلاغي، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب وذلك بذكر فعل، وذكر حرف جر، يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين؛ معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى :(ونصرناه من القوم الذين كذبوا)[٢] فقد ذهب قوم إلى أن (من) هنا بمعنى (على)، فإنّ هناك فرقاً في المعنى بين نصرناه منه، ونصرناه عليه.[٣] .

والراجح عند التقاء القول بالتضمين أو القول بتناوب أحرف الجر، القول بالتضمين، وهو الواجب كما **يقول الرضي:**" إذا أمكن في كل حذف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب"[٤].

وخلاصة ما تقدم: يخرج كثير من النحاة عند المفاضلة بين نزع الخافض والتضمين. نزع الخافض؛ "لأن نزع الخافض عندهم أسهل من التضمين"[٥]، وذلك لأسباب عدة هي :

---

[١] ينظر: مكي،أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم الصالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ط١، ١٩٧٥م، ج١، ص ١٣٢.

[٢] سورة الأنبياء، الآية ٧٧.

[٣] السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، د.ت، ج٣، ص١٤.

[٤] ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية ، ج٤، ص ٣٤٥.

[١] ينظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ج١، ص ١٦٩.

١- أن التضمين ونزع الخافض" وإن اشتركا في أنهما على خلاف الأصل، ولكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، أو مهما أمكن إجراء اللّفظ على مدلوله الوضعي، فإنّه يكون أولى فيرجح عند ذلك نزع الخافض؛ لأنّ فيه إبقاء لّلفظ على أصل وضعه بخلاف التضمين ففيه زيادة بتغيير وضعه. [١]

٢- التضمين هو صرف النظر في اللفظ عن ظاهره وحمله على غير معناه، فهو تأويل ولا يصح القول به إلا بالقرينة (الدليل)، "والقرينة الحاملة على معنى المتعدي بنفسه ها هنا هي التعدية".[٢]

٣- وإذا قيل: إن نزع الخافض ليس بقياس فعلينا أن نرجح التضمين على النزع.

سادساً: نزع الخافض وحروف المعاني:

إنّ دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النّحو العربي انكّب عليه النّحاة العرب بالدرس والتفصيل، وشهد مناقشات كثيرة بينهم، ووضعت فيه مؤلفات كثيرة اختّصت بموضوع

[١] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٩٩.

[٢] الحمصي، ياسين،حاشية ياسين على التصريح، ج٢، ص ٦.

حروف المعاني، واللّسان العربي لمّا كان منقسماً إلى تقسيمه المعروف من الأسماء والأفعال والحروف، وكانت الحروف أكثر دوراً في تركيب أكثر الكلام عليها ورجوعه في فوائده إليها.(١) ويطلق على حروف الجر حروف الصفات: فهي حروف الجر، وقد سميّت حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها، وسميت حروف الصفات؛ لأنها تحدث في الاسم صفة حادثة. كقولك: جلست في الدار دلت على أنّ الدار وعاء للجلوس، وقيل: سميت بذلك؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، ويسميها الكوفيون أيضا: حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الاسم على الفعل؛ أي: توصله إليه وتربطه به. (٢)

فحروف الجر التي يحل بعضها محل بعض قد تغير دلالة التركيب، وقد يبقى المعنى على ما هو عليه في الأصل، والحكم يحدده السياق، وقد أطلق المحدثون عليها: تبادل الوظائف الدلالية، وهذه الظاهرة عامة في الاستخدام العربي، وهي نوع من أنواع إبداع اللغة وواحدة من صورها، وهي أيضا من الوظائف النحوية الناشئة من اتساع في استخدام الوحدات اللغوية لتؤدي المعاني المختلفة سواء في البلاغة أم في النحو أو اللغة. (٣)

ولما كانت حروف الجر هي من حروف المعاني كان أثرها كبيراً في علاقتها وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بمسألة نزع الخافض(الحرف) فمن المعهود أنّه ليس ثمة ما هو أقرب إلى حروف الجر من المضاف إليه فكلاهما يجرّ بالكسر، كما أنّ الرّابطة بين المجرور بحرف الجر والمضاف إليه تعود أصلاً إلى أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي علاقة ضمنيّة بأحد حروف الجر. وكما أنّ المضاف إليه هو أقرب شيء للمجرور بحرف الجر كذلك ليس ثمة ما هو أقربُ حسباً إلى حروف الجر(حروف المعاني) في مسألة الخافض من المنصوبات(المفعولات) وهي: المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول فيه(الظرف)، والمفعول المطلق، فهذه المفعولات تنصب بالفتحة والفتحة هي أخف

(١) ينظر: المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٢٠١.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج٢، ص ١٩.

(٣) المالي، د. عبد الله، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ١٠٤.

الحركات وأضعفها، فهذه المفعولات لاتستطيع أن تؤدي ما يقتضيه الفعل ويتطلبه منها إلا إذا توافرات في كل منها شروط معينة، ففي المفعول به مثلاً يجب أن يكون الفعل متعدياً بنفسه كما في قولنا: أكلت تفاحةً، أما إذا كان الفعل لازما فعليه أن يستعين بأحد حروف الجر(حروف المعاني)؛ ليؤدي بها معنى التعدية، فليس ثمة سبيل إلى أداء المعنى عندما يكون الفعل لازماً إلا باستعماله وتوسله بأحد حروف الجر فيكون حرف الجر هو الوسيلة في المفعول به ومن ذلك(تمرون الديار) فالأصل فيه: تمرون بالديار، وكما أن المفعول به يستنجد بحروف الجر كذلك بقية المفعولات، فالمفعول لأجله يستنجد باللام والتي تحمل معنى السببية، فعندما نقول: آتيك محبة، وأهابك إجلالاً، الأصل فيه: لمحبة ولإجلال، وكذلك يستنجد المفعول فيه الظرف بـــ(في) التي تحمل في مضمونها معنى الظرفيّة الزّمانية أو المكانية، ومن ذلك قولنا: ذهبت الشام، فالأصل فيه: ذهبت إلى الشام، " فالمجرور بحرف الجر ليس بحقيقته إلا واحداً من المفعولات التي ذكرناها"(١)

وهكذا كان لحروف المعاني دلالة واضحة وصلة عميقة تربط مسألة نزع الخافض(حرف الجر) بها، ولكل حرف من حروف المعاني التي يتمّ نزعها معنى يؤديه يحدده السّياق، وهنا تمكن هذه العلاقة المهمّة بين نزع الخافض وحروف المعاني.

إن ما يسمى نزع الخافض(الجار أو الاسم) بين النظرية والاستعمال، هو تأصيل للنظرية النحوية القديمة في باب نزع الخافض، وتظهر حياة هذا الاستعمال من خلال تطبيق هذه الظاهرة ودراستها دراسة تطبيقية موسعة على ديوان الحماسة لأبي تمام، فالاستعمال المعاصر هو استمرار للأشكال المنحدرة من القديم، فهي ماثلة جارية في لغة الشعر، وذلك ما سيقف عليه البحث في الفصلين الثاني: نزع الخافض(حرف الجر)، والفصل الثالث:(نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، وذلك بغية رسم منهج نحوي لغوي معاصر يحاول عن طريقه الباحث أن يسلّط الضوء على

(١) الأنطاكي، المحيط، ج٢، ص ١٣١.

مسألة الخافض بين النظرية والاستعمال، ولعلنا نضرب مثلاً معاصراً مبسطاً للاستعمال اللغوي والنحوي لنزع الخافض، قولنا: جرى النهر، والأصل فيه : جرى ماء النهر، وإنما هذا من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

الفصل الثاني "نزع الخافض (حرف الجر) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة"

أولاً: الحرف لغةً واصطلاحاً.

١- الحرف لغةً.

٢- الحرف اصطلاحاً.

ثانياً: أقسام الاسم بعد نزع الخافض(حرف الجر):

القسم الأول: نزع الخافض ونصب الاسم بعد نزعه. في المنصوبات التالية:

أولاً: نزع الخافض(حرف الجر) في الظّرف وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

ثانياً: نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول لأجله وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

ثالثاً: نزع الخافض(حرف الجر) في التّمييز وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

رابعاً: نزع الخافض(حرف الجر) في الحال وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

خامساً: نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول به(التّعدية واللزوم) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

سادساً: نزع الخافض(حرف الجر) في(أنْ وأنّ) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

القسم الثاني: نزع الخافض(حرف الجر) مع بقاء الاسم مجروراً في ربّ.

- نزع الخافض(حرف الجر) مع بقاء الاسم مجروراً في ربّ وفق الاستعمال الجاري.
- قواعد نزع الخافض(الحرف) التي لا دوران لها في الحماسة.

في هذا الفصل قمت باستقراء ديوان الحماسة؛ لأبين حالات نزع الخافض(حرف الجر) في المنصوبات من المفعولا ت وغيرها كالحال والتمييز، وقد تتبعت قواعد الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ديوان الحماسة ووجدت شيئاً كثيراً من الأبيات المطابقة لحالة نزع الخافض في هذا الفصل، ووجدت أن أكثر شواهد التراث النحوي النظري قد أوردت دلائل نزع الخافض(الحرف) مع المنصوبات التي ذكرتها، ونظراً لكثرة الشواهد رأيتُ أنّ من الأفضل الوقوف على أبيات منتقاة من ديوان الحماسة في كل باب من المنصوبات، وقد قامت الدّراسة في الفصل على قسمين: قسم ينزع الخافض فيه وينصب الاسم بعد نزعه، وقسم ينزع فيه الخافض ويبقى الاسم مجروراً، ثم قمت بإبراز مواطن الاستعمال الجاري وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته في الحماسة، وسأبين من خلال هذا التقسيم أكثر مواطن الاستعمال دوراناً في المنصوبات، وكذلك قواعد الاستعمال التي لاوجود لها في ديوان الحماسة فيما يخصُّ قواعد نزع الخافض وفق هذا الفصل.

إنّ ظاهرة نزع الخافض(حروف الجر) شائعة في الكلام العربي ، وهي من المسائل المهمة التي لفتت أنظار الباحثين إليها، فلقد أشار النحويون القدامى إلى هذه الظاهرة، وإلى كثرة هذا الحذف، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف؛ إذ أجازوا حذف بعض حروف الجر، وبقاء عملها قياسا، ومن ذلك حذف رب مثلا، وأجازوا النصب على نزع الخافض، والنصب يعدُّ هنا ظاهرة من ظواهر الخفة، وهذا إذا دل على شيء،" فإنّما يدلّ على ميل العرب إلى التخفيف، فهم قد يضمرون، ويحذفون فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج".[١]

إنّ من الأحرف التي تقع تحت مصطلح الإضمار والحذف(حروف الجر)، التي يختلف إضمارها، وتقديرها، عن حذفها فالحذف يعطي مدخولها حالة أخرى مختلفة عن حالة التقدير، "فحرف الجر إن حذف انتصب ما كان مجرورا به اطراداً، في مواضع معينة ، وفي مواضع أخرى توسّعاً في الاستعمال، وتخفيفاً على اللّسان" [٢] ولما كان النزع في هذا الفصل هو نزع للحروف كان لابدّ من الوقوف على حدّ الحرف في اللغة والاصطلاح والتفريق بينه وبين الاسم والفعل وإيراد ما للحرف من دور مهم في التركيب والسياق.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٣.

[٢] راشد، الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة ، ص ٨٧.

أولا: الحرفُ لغة واصطلاحاً:

١- الحرفُ لغة:

يطلق الحرف في اللّغة على معان متعددة منها، الناحية: ناحية كل شيء طرفه، وشفيره، وحده، فهي حرفه وهو الأصل في المعنى[١]،" والحرف من الرأس : شقاه، ومن السفينة والجبل: جانبهما، وما نشأ في الجبل في جنب منه، والحرف من الإبل: النجيبة الماضية، قال ذو الرمة:

جمـــــاليّةُ حـــــرفٌ سِنادُ يشلُّها وضـــــيفٌ أزجّ الـــــخطوِ ريّانُ سهوقُ.

ويستعمل الحرف في معنى:الجانب والشك، والزيغ، والميل عن الاستقامة، والصرف، وبهذا المعنى فُسِرَ قوله تعالى:﴿ ومن النّاس من يعبد الله على حرف﴾[٢] ونجد هذه المعاني في اشتقاقات(ح رف) وتصاريفه: حرف عن الشيء، وانحرف وتحرّف، واحرورف: عدل عنه [٣]، وحرف لعياله: كسب، وحرف الشيء عن وجهه: صرفه، والحرف في لسان العرب "الحرف من حروف الهجاء، والحرف: الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كـــ (عن وعلى)" [٤].

٢- الحرف اصطلاحاً:

يعد تعريف **سيبويه** للحرف أول تعريف موثّق وصل إلينا، فالحرف عنده ما جاء" بمعنى وليس باسم ولا فعل"[٥] ويأتي بعده أبو القاسم **الزجاجي** ليعرف الحرف بأنه:"ما دل على معنى في غيره)"[٦] ويعد تعريف **ابن بابشاد** مشابهاً للمعنى الذي ذكره سيبويه والزجاجي عندما عرّفا

---

[١] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى، دار ليبيا للنشر، بنغازي،١٩٩٦م، ج١،مادة حرف، ص ٦٧.

[٢] سورة الحج، الآية ١١.

[٣] راشد، الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦م، ص ٣١- ٣٢.

[٤] ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف، ج٩، ص ٤١.

[٥] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٢.

[٦] الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٥٤.

الحرف؛ إذ قال في الحرف:" ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزءي الجملة، خلافاً للاسم والفعل"[١]

أمّا تعريف أبي القاسم **السهيلي** للحرف فهو "ما دل على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى"[٢]؛أي أن معناه متوقّف على تضامه مع كلمة، أو كلمات أخرى بعكس الأسماء والأفعال التي تدل على معانٍ في نفسها، وتلك الأسماء التي تدلّ على معانٍ في غيرها، إلا أنّ هذا المعنى يفهم منها كونها منفصلة عن غيرها، فـــ(كيف) معناها في الواقع مسلّط على غيرها إلا أنها وهي منفصلة يفهم فيها السؤال عن شيء ما، و(حتى) يفهم منها السؤال عن شيء مرتبط بزمن ما، أمّا(من) و(الباء) فلا يفهم منها معنى وهي منفصلة.

ويرى **ابن جني** أنّ الحرف هو ما يخلو من علامات الاسم، أو علامات الفعل، ويعني بذلك أن للاسم علامات في النحو منها: الإسناد والتّعريف بـــأل والتنوين والنداء، وغيرها وللفعل علامات منها اتصال الضمائر به، يقول في تعريفه للحرف:" الحرف مالا يحسن فيه علامات الاسم ولا علامات الفعل، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو:هل، بل، قد، و لا تقول: من هل ، ولا قد هل، ولا تأمر به" [٣]

أمّا ابن **يعيش** فإنه يتعرّض بالنقد للكثير من التعريفات مبتدئاً بتعريف ابن **الأنباري** للحرف الذي قال فيه:"ما جاء لمعنى في غيره"[٤] ومتخذاً من قوله:(ما جاء) مسوغاً لفساد هذا التعريف؛ لأنه" إشارة إلى العلّة"[٥] التي وجد من أجلها الحد" والمراد من الحدّ الدلالة على الذّات لا على العلّة التي وضع لأجلها" [٦]؛ ليطرح بدلاً عن هذا التعريف تعريفاً آخر يرى أنّه أمثل منه، وهو أن

---

[١] ابن بابشاد، طاهر أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م، ج١، ص ١٢٥.

[٢] السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، ص ٦٤.

[٣] ابن جني ، اللمع في العربية، تح: د. محمد حسين شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩، ط١، ص ٩٠.

[٤] الأنباري، أبو البركات،عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت،ج١، ص١٢.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٢.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨ ، ص ٢.

الحرف" كلمة دلت على معنى في غيرها" [١] ولكن وجه النقص فيه؛ لأنه لم يفصّل بين الحروف وبين تلك الأسماء التي تتركز دلالتها ومعناها في غيرها.

والحرف:" كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها بعد وضعها في جملة وهذه الدلالة تكون خالية من الزّمن، والحرف نوعان: نوع يسمّى(العامل)؛ لأنه يعمل الجر، أوالنصب، أوالجزم أو غير ذلك.. كحروف الجرّ وحروف النصب وحروف الجزم والحروف النّاسخة ونوع آخر يسمّى المهمل؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق، مثل: بعض أدوات الاستفهام والجواب ومنها هل لا.. ومثل: نعم والتنوين، وبعض النّحاة يسمي حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الأسماء المعاني، فالحروف إمّا أحادية أو ثنائية أو ثلاثية كبعض حروف الجر(الباء ، في،إلى) وإما رباعية مثل:(لعلّ) ولا تزيد على خمسة ". [٢].

ثانياً: أقسام الاسم بعد نزع الخافض(حرف الجر):

القسم الأول: نزع الخافض ونصب الاسم بعد نزعه. في المنصوبات التالية:

أولاً: نزع الخافض(حرف الجر) في الظّرف وفق الاستعمال الجاري في الحماسة:

إن الظرف من المنصوبات التي تعرض لها النحاة بالدراسة والتحليل وذلك في جلّ مؤلفاتهم، فالظرف في اللغة:الوعاء، وقيل فيه: البراعة والذكاء، قال **ابن منظور** في لسان العرب:"إن الظرف وعاء كل شيء، والجمع ظروف" [٣] وبهذا المعنى ذكره **ابن فارس**" يقولون هذا وعاء الشيء، وظرفه، ثمّ يسمّون البراعة ظرفاً"[٤] وفي الاصطلاح النّحوي وردت تعريفات كثيرة للظرف لعلّ من أقدمها ما قاله **ابن جني** معرفاً الظرف:" كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد به معنى(في)، وليس في لفظه كقولك: قمت اليوم، وجلست مكانك؛ لأنّ معناه: قمت في اليوم وجلست في المكان" [٥]

---

[١]ابن يعيش، شرح المفصل ، ج٢، ص ٢.

[٢] حسن، عباس، النحو الوافي، ج١، ص ٦٨– ٧١.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مادة ظرف، ج٩، ص ٢٢٩.

[٤] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة ظرف.

[٥] ابن جني، اللمع في العربية، ص٥٥.

وقد قمت في هذا الجزء باستقراء أمثلة نزع الخافض(حرف الجر) في باب المفعول فيه(الظرف) بنوعيه الزمان والمكان، فقد أحصيتها وبينت ما فيها وفق الاستعمال الجاري في حماسة أبي تمام، وسأعرض للاستعمال الجاري بعد أن أبيّن آراء النحاة وأقوالهم في تحديد مصطلح الظرف؛ إذ جلّ هذه التعريفات يجمع على أنّه الاسم المنصوب المتضمّن لمعنى(في)، فقد عرّفه **ابن يعيش** بهذا المعنى قال:"ما كان منتصباً على تقدير(في)"[1]، وحكم المفعول فيه النصب، والعامل فيه الفعل نحو: جلست أمام الدار، فالعامل في ظرف المكان أمام هو الفعل جلست، وقد يكون العامل ليس الفعل إنما ما يقوم مقام الفعل العامل، كاسم الفاعل نحو: عمر مُنطلِقٌ الساعة، أو اسم مفعول نحو: فضلك معروف غداً عليه، أو المصدر نحو: القولُ بعدك غير لازم.

ولقد ذكر **المبرد**(٢٥٨هـ) باب الظروف من الأمكنة والأزمنة يقول في الظرف: "اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجراه مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه- إذا انتصب - على أنه مفعول فيه وذلك قولك:(سرت يوم الجمعة)، وجلست خلف زيد، ودون عبد الله، وقدام أخيك. فهذه كلها مفعول فيها؛ لأنك جلست في هذه المواضع، وسرت في هذا الحين، فإن شغلت الفعل قلت: يوم الجمعة سرت فيه، ومكانكم قمت فيه، كما تقول: عبد الله تكلمت فيه، و زيد شفعت فيه، وأخوك مررت به "[2]

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدوم" **فالمبهم:** ما يقع على قدر من الزّمانِ غير معيّنٍ نحو: وقت وزمان، وأمثال ذلك. و**المختصُّ:** أسماء الشهور كالمحرم وصفر، والأيام: كالسبت والأحد أو مختص بالإضافة نحو: يوم الجمل أو يوم قيام زيد وأمثال ذلك. أو بالألف واللام نحو: الليلة، واليوم، أو بالنعت نحو: جلست معك يوما اجتمعنا فيه بزيد وأمثال ذلك، و**المعدود:** ماله مقدار معلوم من الزمان نحو: سنة وشهر ويوم الجمعة.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل،ج٢، ص٤١.

[2] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٢، ص ٣٢٨.

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضا: مبهم ومختص ومعدود، **فالمبهم:** ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو: خلفك وقدامه وأمثال ذلك، و**المختص:**هو ماله أقطار تحصره ونهايات تحيط نحو: الدار والمسجد، و**المعدود:** ماله مقدار معلوم من المسافة نحو: ميل وفرسخ" [١]

وقد تتبعت قواعد الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ديوان الحماسة في باب الظرف ووجدت أبياتاً كثيرةً مطابقة لحالة نزع الخافض في هذا الباب، وهي منقسمة بين الزمان والمكان، وقد قمت بتقسيمها وفق ذلك، فوضعت شواهد الزمان، وكانت هي الأغلب في الحماسة، ثم المكان، ووجدت أن أكثر شواهد التراث النحوي النظري قد أوردت دلائل نزع الخافض مع الظرف المكاني، وقليل منها أشار إلى أمثلة نزع الخافض مع الظرف الزماني، وأمام هذه الكثرة لهذه القاعدة في الاستعمال الجاري رأى البحث أن من الأفضل الوقوف على أبيات منتقاة من ديوان الحماسة، وسأعرض أولا للاستعمال الجاري **لظرف المكان** مع بيان تعليل هذا الحذف للخافض، وجماليات هذا الحذف، ومنها قول أبي الغول الطّهوي (من الوافر):

ولا يـــــــرعون أكنافَ الهُوينى إذا حلّو ولا أرضَ الهدونِ [٢]

والتقدير:لا يرعون في أكناف؛ لأن الفعل رعى متعدّ بحرف الجرّ، والاسم المنصوب "أكنافَ" في موضع نصب على نزع الخافض(حرف الجر)، ومعناه: لايرعون جوانب الخصال، والأمور الهينة، ولا ينزلون منازل الأمن والراحة، ولابد في الوقوف على الناحية الإعرابية من سلامة المعنى، فلقد دعا **ابن هشام** إلى الاهتمام بالمعنى عندما يدخل الاعتراض على المعرب من جهة المعنى، فعليه كما يرى ابن هاشم أن يراعي ما تقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، فواجب على المعرب أولا أن يفهم معنى ما يعربه فكم وقع الخطأ واللبس؛ بسبب الفصل بين صنعة النحو والمعنى. [٣]

قال **ابن النحاس** في التعليقة:" الفرق بين المتضّمن معنى الحرف وغير المتضمن: أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان كما إذا قلنا في الظرف: إنه يراد فيه معنى (في)، فإنّا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى(في) كيف ولو كان كذلك لبني، وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر

---

[١] ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: د. صاحب أبو جناح، القاهرة،١٩٧١م، ج١، ص ٣٢٧.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٣.

[٣] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتيب الأعاريب، ص٦٨٤.

فيه(في) ظاهرة وكذلك "يجوز إظهار(في) مع الظرف، فتقول في خرجت يوم الجمعة: خرجت في يوم الجمعه " [١] فظاهر من كلام ابن النحاس أن الظرف من المواضع التي ينصب فيها الاسم على نزع الخافض، ويؤيد ما نذهب إليه تخريج بعض النحاة ذلك على نزع الخافض(حرف الجر) باب الظرف للتخفيف، كما يرى **ابن يعيش** أنه يكون لضرب من التخفيف؛ إذ قال:" الظرف منها؛ أي: من أسماء الزمان والمكان ما كان منتصبا على تقدير(في)، واعتباره بجواز ظهورها معه.... وإنما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، ألا ترى أنه يجوز ظهور(في) معه" [٢]

وقد أجاز أهل اللغة القياس على حذف حرف الجر باطراد مع الفعل : "دخلت وسكنت" في أي تركيب سمع عن العرب أم لم يسمع. [٣]

ومن المواضع التي ورد فيها النصب على نزع الخافض في الظرف وفق الاستعمال الجاري لظرف المكان قول الشاعر تأبط شرًّا، وهو ثابت بن جابر بن سفيان:

فخالطَ سهلَ الأرضِ لم يكـــــدحِ الصّفا بهِ كدحةً والموتُ خزيانُ ينظرُ. [٤]

والتقدير:خالط من سهل الأرض، فالاسم المنصوب(سهل) منصوب على نزع الخافض وهو في موضع الظرف؛ أي أن الخافض محذوف ولكل محذوف دلالة(قرينة) تدلّ عليه فالحذف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنى القول ودلالته، وقدرته على التأثير فهو الوسيلة المهمة للإيجاز، فالإيجاز هو من أعظم مقاصد العربية، والحذف تهذيب للجمل، وزيادة في جمالية البلاغة؛ إذ يعطي القدرة على على إيصال المعنى المراد ويذكر علماء البلاغة للحذف ثلاث مزايا هي :

١- إيجاز العبارة.

٢- زيادة رونقها وصيانتها من الثّقل والتّرهل اللذين يحدثهما ذكر المعلوم للقرينة.

---

[١] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر،ج١، ص ٢٤٣.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٤١.

[٣] الصبان، حاشية الصبان، ج٢، ص٢٢٧.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ، ج١، ص ٨٢.

٣- بناؤها على إثارة فكر المتلقي وخياله في الاستدلال على جزء المعنى الذي لم يذكر اللفظ الدال عليه [١]. وعلى هذا فإن حرف الخفض المحذوف نصب الاسم على حذفه، وفي هذا الحذف، إعمال للفكر، وفسح المجال للمتلقي؛ لأن يعمل فكره، وينيط به قدرة على البث والذهول، فالنحو هو الذي يقصد به" العلم الذي يراد به تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية وتراكيبها لا على أنّه التّمييز بين صحة الكلام وخطئه فحسب " [٢]

ومن نزع الخافض مع ظرف **الزمان** قول ربيعة بن مقروم الضبي(من الكامل):

ولقدْ شـــــهدتُ الخيلَ يومَ طِرادِهَا بِسَـــــلِمِ أوْ ظَفَةِ القَوائمِ هَيْكَلِ. [٣]

فالتقدير فيه: شهدت الخيل في يوم طرادها، فهو مما ينصب على التشبيه بالمفعول به؛ أعني بذلك أن الظرف ينصب تشبيها له بمفعول به في هذا الباب، ولقد خرّج كثير من النحاة ذلك على أن الظرف منصوب نصب المفعول به على التوسع، أو على المجاز، ومن الذين خرجوا ذلك على التوسع **الفارسي** يقول في قوله تعالى: في مسألة نصب(أياماً):﴿يا أيّها الذين آمنوا كُتبَ عليكم الصّيامُ كما كُتِبَ على الّذين من قبلكم لعلّكم تتقون، أياماً معدوداتٍ﴾[٤] قال:" إن العامل في أيام يصلح أن يكون أحد شيئين: يجوز أن يكون ظرفا لـــ(كتب) فتنصبه بالظرف، أوتّتسع فتشبهه بالمفعول به، فيكون بمنزلة أُعطي زيد درهما " [٥]

و يؤيد ما نذهب إليه أن الفعل(شهد) في موضع نصب على نزع الخافض ما قاله الشاعر :

ويـــــــوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نوافلُهُ [٦]

---

[١] ينظر: أبو موسى، د.محمد محمد، خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط٦، ٢٠٠٤م، ص١٦١، ٢٧٢.

[٢] عبد اللطيف، د. محمد حماسة، النحو والدلالة، دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص١٤٦.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ، ج١، ص٦١.

[٤] البقرة، الآية ١٨٣- ١٨٤.

[٥] الفارسي، أبو علي، الإغفال،(وهو المسائل المصلحة من كتاب المعاني للقرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، إصدار المجمع الثقافي ، أبو ظبي، د.ت، ج٢، ص ٦٧.

[٦] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص ٤٥.

والمعنى: شهدنا فيه. وكذلك يصرح **ابن جني**(٣٩٢هـ) بأن الظرف ما كانت فيه(في) غير ظاهرة؛ إذ قال:" اعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى(في)، وليست في لفظه" [١]

يقول **ابن مالك**(٦٧١هـ) مؤيداً ما نذهب إليه:" يسمى ظرفاً ومفعولاً فيه ما ضمّن معنى(في) باطراد من أسماء الزمان، أو المكان "[٢]

وقد ذكر **الفارسي** ظاهرة الحذف للاختصار والإيجاز في كتابه الشعر؛ إذ قال:" هو الضرب الذي يحذف فيه الحرف في اللفظ، ويكون مراداً فيه، وإنما تحذفه من اللفظ اختصاراً و استحفافاً، فهذا يجري مجرى الثبات، فمن هذا القسم: الحذف في جميع الظروف(في) حذفت اختصاراً؛ لأن في ذكرك الأسماء التي هي ظروف دلالة على إرادتها، ألا ترى أنك إذا قلت: جلست خلفك وقدمت اليوم، عُلِمَ أن هذا لا يكون شيئاً من أقسام المفعولات، إلا الظروف فلما كان كذلك كان حذفها بمنزلة إثباتها لقيام الدلالة عليها، فإذا كنيّت رددت(في) التي كانت محذوفة للاختصار وللدلالة القائمة عليها؛ لأن الضمير لايتميز ولا ينفصل كما كان ذلك المظهر، ألا ترى أن الهاء في كتابة الظرف كالهاء في كتابة المفعول به فإذا رددت الحرف الذي كنت حذفته، فوصله به دل على أنه من بين المفعولات (الظرف) فلقد علمت بردك له في الإضمار، أنك لم تضمن الاسم معنى الحرف، فتبنيه وأنه مراد في حال الحذف، إلا أن في ظهور الاسم دلالة عليه فحذفته لذلك فهذا يشبه قولهم:(اللهِ لأفعلنَّ) في أنهم مع حذفهم ذلك يجري عندهم مجرى غير المحذوف، إلا أنه لما حذف في الظرف واستغني عنه، وصل الفعل إليه فانتصب الجار إذا حذفوه على هذا الحد الذي ذكرته لك من أن الدلالة على حذفه قائمة، يجري على ضربين: أحدهما أن يوصل الفعل كـــ(باب الظروف)، واخترت الرجال زيدا" [٣]

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ص١١٠، وابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، مصر، ١٩٦٣م، ص٢٥٠.

[٢] ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ألفية ابن مالك، تح: تركي فرحان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ج١، ص ٤٤٣.

[٣] الفارسي، أبو علي، الحسن بن احمد عبد الغفار، كتاب الشعر أو (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تح: حسن هنداوي، دار القلم ، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص ٤١- ٤٣.

يقول **سيبويه** :" اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة" [١] و لا مندوحة من ذكر الاختلافات في التخريجات النحوية بين النحاة، ويقول **ابن مالك:**" اعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع (دخل وسكن) ونصب الشام مع (ذهب)، نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام، واختلف الناس في ذلك، فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذا، وقيل: هي منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصل: دخلت في الدار، فحذف حرف الجر، فانتصب الدار، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به " [٢]

إنّ الاختلافَ في الوجوه الإعرابية للاسم المنصوب على إسقاط الخافض (الحرف) بالنصب على الظرفية، أو بالنصب تشبيهاً له بالمفعول به، هو متعةُ النّحو و لذته، هي لذة البحث والتقصي، فالنحو من أهم أدوات الفهم الأدبي، وهو مدخل صحيح لفهم النصوص وتفسيرها.

ومن الاختلاف في التخريجات النحوية ماذكره **أبو حيان** في حديثه عن الظرف؛ إذ قال:" المختص من الظروف، هو ماله اسم من جهة نفسه: كالدار والمسجد، والسوق، فهذا لا يتعدى إليه الفعل، إلا بواسطة(في)،أو(الباء) الظرفية، تقول: قعدت في الدار، وأقمت بالبصرة، فقد ذهب **الجرمي** إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به مع دخلت، نحو: هدمت البيت، وذهب **الأخفش** أيضا إلى أنه مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، تقول: دخلت البيت، و دخلت في البيت، بالمكان غير المختص.... وذهب **الفارسي** إلى أنه يتعدّى في الأصل بحرف الجر، وهو(في) إلا أنه حذف اتساعا" [٣]

ومن المواضع التي تبين الاستعمال الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض(ظرف الزمان) في الحماسة قول الشاعر: أمية بن أبي الصلت:(من الطويل)

فلـــــمّا بلغت السّـــــنَ والغايةَ التي إليها مـــــدى ما كنـــــتُ فيك أؤمّلُ [٤]

---

[١] سيبويه ، الكتاب، ج٢، ص٢٢٦.

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٩٦– ١٩٧.

[٣] أبو حيان، أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ج٣، ص ١٤٣٥.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ، ج١، ص ٦٥٥.

والتقدير: فلما بلغت من السّن، فالاسم (السن) في موضع نصب على نزع الخافض، ومنها قول الشاعر أبي العطاء السندي في ابن هبيرة (من الطويل) :

ألا إنَّ عـــــيناً لم تجدْ يـــــومَ واسطٍ عليكَ بجـــــارِي دَمـــــعِهَا لجَمودُ [1]

فالأصل فيه: لم تجد في يوم واسط، فالظرف(يوم) في موضع نصب على نزع الخافض. ومهما يكن من أمر فإن النحاة في هذا الباب انقسموا فريقين:"

١- فريق يرى أن الظرف لا يقال فيه: منصوب على نزع الخافض(حرف الجر).

٢- فريق يرى أن الظرف أصله أن يكون بحرف الجر، وأنه إنما انتصب على نزع (في).

وإن كنت قد أوردت هذين الوجهين، على أن هناك وجوهاً أخرى. فمن النحاة من يخرج ذلك على النصب؛ لأنه مفعول به حقيقة، وهناك من يرى أن النصب على التشبيه بالمفعول به. وسأضرب مثلاً: للاستعمال اللغوي في عصرنا الحاضر وفق باب الظرف، ومن ذلك قولنا: ذهبت مكة، وتوجهت الكلية وانطلقت الجامعة. فهي من الأسماء المنصوبة على نزع الخافض، والأصل فيها أن تتعدى بحرف الجر، فلما حذف حرف الجر انتصب على نزع الخافض. وما أرجحه هو النصب على نزع الخافض في باب الظرف؛ لأن المعنى والسياق قد يسمح بتقدير حرف الجر، فهذا الوجه صحيح؛ لأنه لا يمسُّ المعنى، ولا يؤدي إلى فساد فيه.

لقد قمت بتقسيم ديوان الحماسة تقسيماً جديداً مغايراً لتقسيم الأبواب؛ إذ هو مقسم حسب غرض القصائد، وقد اعتمدت في هذا التقسيم على عصر الشاعر، فقد تدرجت قصائد الحماسة بدءاً من العصر الجاهلي، ثم عصر المخضرمين، ثم العصر الإسلامي، ثم العصر الأموي، وأخيراً العصر العباسي، وهناك قصائد وضعتها تحت مسمى جديد وهو(دون تحديد العصر)؛ لأن هذه القصائد الشعرية منسوبة لقول بعضهم، أو قول رجل، أو قول امرأة. دون تحديد القائل لبيان عصره.

---

[1] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٧٩٩، هو أبو عطاء أفلح بن يسار السندي، شاعر مخضرم من الدولتين، كان فيه عجمة، وكان من شيعة بني أمية، توفي بعد أيام المنصور، وهذه المرثية يقولها في فضل يزيد بن عمر بن هبيرة، وهذا البيت مذكور في الأغاني(ج١٦- ص ٧٨)، والموشح ص ٤٨٠، والخزانة ج٤ ص(١٧٠)، والشعر والشعراء ص(٧٤٢).

وسأعمد إلى نظام الجداول الإحصائية لبيان قواعد الاستعمال الجاري للأبيات المطابقة لحالة نزع الخافض(**ظرف المكان**) في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	يخطر بيننا	٧	الأول	
	خالط سهل الأرض	١١	الثامن	
	رسا أصله تحت	١٦	السابع	
	لففنا البيوتَ	١٣٢	الرابع	
	قد حيل دونه	١٣٣	السابع	
	عطفنا وراءك	١٦٤	الخامس	
	حال الموت دون	١٦٨	الثالث عشر	
	حال دونه	٣٨٠	الثاني	
	يمشي خلفها	٤٣١	الثالث	
	ويقعد وسط القوم	٤٣٩	الرابع	
	قضى بين كلّ اثنين	٥٣٢	الرابع	
	جاء الغنى حال دونه	٧٨٧	الثالث	
	يطوي بساط الأرض	٨٤٠	الثامن	١٣
مخضرم	يمسُّ الأرضَ	١٢	السابع	
	يجول المهر تحت	٢٢	الخامس	
	خلقت يوم	٣٥	الخامس عشر	
	يرون المنايا دون	١٢٦	الأول	
	إذا ركدت وسط البيوت	٧٧٦	الرابع	٥
إسلامي	فلمّا أتينا السفح	٣٤	الخامس	
	كررت وراءه	٣٦٤	الثالث	
	علمت وراء الرمل	٦٤٣	الأول	
	طوى أميّة دوننا	٦٤٧	الأول	٤

أموي	هم منعوا حمى	٣	الخامس	
	ولا يرعون أكناف الهوينى	٣	السابع	
	أريهِ النجمَ أين	٩٩	الثاني	
	لاينفع الودُّ عند	١٠٨	الخامس	
	مايغلق الباب دونها	٤٤٣	الثالث	
	تلّفت نحو الحيّ	٤٦٠	الخامس	٧
	فسايرته مقدار ميل	٤٨٣	الرابع	
عباسي	سرنا بين	٢١٠	الخامس	٢
	أغشى الطريق	٦٩٦	الأول	
دون تحديد العصر	بلغنا ديار العرض	١٢٥	الرابع	
	ألا حلّت هنيدة بطن حائل	١٧٨	الأول	
	يجمع الغزو بيننا	٢٠٢	الرابع	
	إذا حلّ خطب ساحتي	٢٤٧	الأول	
	لزادت فوقَها حطبا	٢٥٦	السادس	
	لاتزاور بينهم	٣٦٦	الثاني	
	فرّق بيننا الدّهر	٣٧٠	الأول	
	جرى النوم بين	٣٩٠	السادس	
	سأجعل بيتي دون	٤٤٢	الرابع	
	شدّ الحجاب دوننا	٤٤٢	الأول	
	إذا يحلّ الحي نجداً	٤٧٢	الثاني	
	فما مسَّ جنبي الأرضَ	٥٤٧	الثاني	
	ملك دون	٥٩٢	الثاني	
	جعلناه دون	٦٨٩	الثامن	
	فرّق بيننا الدهر	٨٧٩	الأول	
	تمشي بين	٨٧٥	السابع	١٦
				٤٧

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في المفعول فيه ظرف المكان هم الشعراء الذين لم أحدد لهم عصراً؛ لأن قصائدهم تبدأ بقال رجل،

أو قال بعض، أو قالت امرأة، وهذا جلّها، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ظرف المكان هو(٤٧) سبعة وأربعون موضعاً.

وأما الاستعمال الجاري في الحماسة لنزع الخافض في المفعول فيه ظرف **الزمان** فسوف أبينه من خلال الجدول الإحصائي الآتي:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	يسبق وفد الريح	١٣	الخامس	
	لا أسمع الدهر	٣٧	الخامس	
	تذكرت بنتي حين تند بني	٨٦	الثالث	
	ولا تبعثوها بعد	١٠١	الرابع	
	قالت العصماء يوم	١٠٥	الأول	
	نرجع إلى الجبلين يوماً	١٢٣	السادس	
	ينام عشاءً	١٤٦	الثالث	
	لو رأيت غداة	١٥٣	الثاني	
	فما يفلحن يوم رهان	١٥٤	الأول	
	ريعت بعد	١٧٧	الثامن	
	عصى تبعاً أيام	٢٢٢	السابع	
	لم أقل بعد	٢٣٩	الثاني	
	وقفت الليل بالملا بعد حقبة	٥٣٣	الأول	١٣
مخضرم	ولقد شهدت الخيل يوم طرادها	٩	الأول	
	إن تبتدر غاية يوماً	١٤	الرابع	
	إنا لنرخص يوم الروع	١٤	السادس	
	ونركب الكره أحياناناً	١٥	الثاني عشر	
	وعلمت أنّي يوم	٣٥	الخامس	
	فلو طار ذو حافر قبلها	١٨٠	الخامس	
	ولم أر يوماً	١٩٥	الأول	
	حمدت إلهي بعد	٢٦٣	الأول	
	تجد يوم واسط	٢٦٧	الأول	

	ألا عللاني قبل نوح النوائح	٤٨٤	الأول	
	إذا أثنى عليك المرء يوماً	٨١٩	الرابع	١١
إسلامي	لا يركنن أحد يوم	٢١	الأول	
	ألا قالت الخنساء يوم	١٠٦	الأول	
	لم يخزني يوم مشهد	٢٨٨	الثالث	
	لعمري لقد أشرفت يوم	٤٠٧	الثالث	
	قلت يوماً	٤٥٩	الثاني	
	سيأتي بعد	٤٥٩	الخامس	
	فجعلت قبل الموت	٤٦٨	السادس	٧
أموي	دعا دعوة يوم	٥٠	الأول	
	وقد عادني الجيران	٨١	الأول	
	تقاتل يوم	١٩٢	الثاني	
	تحملنا بعد	٢٢٤	الثالث	
	أبغ الندى بعد	٢٧١	الأول	
	ويزهد بعده	٣١٤	الأول	
	طرقتنا آخر الليل زينب	٥١١	الأول	
	ستنشر يوماً	٥٣٦	العاشر	
	لو كنت أحمل خمراً يوم	٦٦٣	الأول	
	تذهب بعده	٧٨٥	الأول	
	يسأل الله الشهور	٨١٦	الثالث	١٢
	تقدم حين	٨٤٢	الأول	
عباسي	أليت بعدك	٢٩٥	الأول	
	أصابت معداً يوم	٣٣٨	الأول	
	فيمطر يوم الجود	٧٠٨	الثاني	٣
دون تحديد العصر	لا يسلمون الغداة	١١٢	الرابع	
	أقول لنفسي حين	١٢٥	الأول	
	لترجعه يوماً	١٣٨	الثاني	
	أتى بعد	٣٨٣	الأول	
	إذا زرت أرضا بعد	٤١٠	الثالث	
	وأعسر أحياناً	٤٣٠	الثاني	

	أزوركم يوماً	٤٧٤	الثاني	
	إذا ما بدت يوماً	٥٢٣	الأول	
	هجرتك أياماً	٥٥٢	الأول	
	إذا اجتمت يوماً دراهمنا	٧٨٩	الثاني	
	جلست يوماً	٨٢٠	الأول	
	لا أذكر الرحمن يوماً	٨٧٩	الثاني	١١
				٥٧

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في المفعول فيه ظرف الزمان هم شعراء العصر الجاهلي، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ظرف الزمان(٥٧) سبعة و خمسون موضعاً.

ثانياً: نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول لأجله وفق الاستعمال الجاري في الحماسة:

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في المفعول لأجله، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت في هذه الدراسة التطبيقية إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض في المفعول لأجله، وذلك بغية رسم منهج نحوي يبين الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع الخافض، ثم أعرض بعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري للمفعول لأجله وفق نزع الخافض(اللام) الحاملة في مضمونها معنى السببية، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج التي توصلت إليها.

إنّ المفعول لأجله من المنصوبات التي تعرّض لها النحاة بالدراسة؛ إذ ترد في أكثر كتب النحو، ولقد أطلق النحويون على المفعول لأجله تسميات عديدة وقالوا فيه:" المفعول له، والمفعول لأجله، ومن أجله، وعرفه سيبويه بالموقوع له" [١] وقد أُطلق بعضهم عليه تسمية التّفسير كسيبويه، وابن جني ، وغيرهم من النحاة. وللمفعول لأجله تعريفات عند النحويين تختلف في الطول والقصر

[١] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٦٧.

في إيراد شروطه، ولكنها متقاربة في الحديث عن حد المفعول لأجله، ولقد ذكره **سيبويه** في كتابه وأطلق عليه تسمية الموقوع له؛ لأنه تفسير لما سبق، وضرب له مثلاً انتصابه كما ينتصب التمييز؛ إذ قال:"هذا باب ما انتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك:عشرون درهماً. وذلك قولك:فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان، وادخار فلان"([1]، ومنه قول الشاعر: [2]

فصـــــفحتُ عنـــــــهم والأحبةُ فيهم طـــــمعاً لهم بعقابِ يـــــومٍ مُفسدِ.

وقول الراجز وهو العجاج: [3]

يركب كلَّ عـــــاقرٍ مهـــــجور مخافةَ وزعـــــــلَ المحبور

وفعلت ذاك أجل(كذا). فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : (كذا) "[4]

يقول **ابن مالك** في حدّ المفعول لأجله:

مصـــــدرٌ أتٍ عـــــلّةً لمصدر شاركهُ فـــــي وقتهِ والـــــمصدرِ

سمّـــــوه (مفعولاً له) وينتـــصب بمـــــا به عُـــــــلِّلَ واللّامُ تَجِبْ

المفعول له:" كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل، وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدراً معللاً به أن يصدر هو و ماعلل به من فاعل واحد، في وقت واحد كقولك : دعوت رغبةً في الفرج" [5]

([1]) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٦٧.

([2]) البيت للحارث بن هشام في الكتاب ، ج١، ٣٦٩، من أبيات قالها معتذراً من فراره يوم بدر، وتل فيها أخوه أبو جهل ، ولم يأخذ بثأره. عنهم: عن أعدائه. يقول : لم يترك القتال جبنا ، ولم يعف عنهم ويصفح إلا طمعا في أن يعد لهم ويعاقبهم بيوم يوقع بهم فيه.

[3] البيت للعجاج في ديوانه، ص ٢٨، وهو مذكور في خزانة الأدب، ج١، ص ٤٨٨، والمفصل لابن يعيش، ج٢، ص ٥٤.

[4] سيبويه الكتاب، ج١، ص ٣٦٩ ..

[5] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٦٧٠.

والمفعول له هو: "المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: جُدْ شكراً ، فشكرا: مصدر وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جُد لأجلِ الشكر، وهو مشارك لعامله وهو(جد) في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل "شكراً"، وحكمه جواز النصب، إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، المصدرية، و التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروط تعيّن جره بحرف التعليل وهو(اللام) أو من أو في أو الباء"[١] فهذه التعريفات والحدود التي ذكرناها في باب المفعول لأجله تبيّن لنا أن النصب على نزع الخافض(حرف الجر) في باب المفعول لأجله هو أصل فيه كما هو أصل في باب التعدية والظرف وغيرها من أبواب المنصوبات، ويؤيد ما نذهب إليه ما ذكره **الرضي** في حد المفعول لأجله؛إذ قال:" حدّه الصحيح هو المصدر المقدّر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان"[٢] ويقول **ابن مالك** في موضع آخر"المفعول له كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل"[٣]

ويذكر **ابن عصفور** شروط المفعول لأجله، ويرى أنه لا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، فإذا كان نكرة وصل إليه الفعل بغير لام، وإن كان معرفة يجوز فيه أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه؛ إذ قال:"فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة وصل إليه بغير فتقول قمت إجلالك، وإن كان معرفة، جاز فيه الوجهان: أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه، فتقول: قمت إجلالك وقمت لإجلالك" [٤]

وكان **ابن جني** من الذين ذكروا شروط المفعول لأجله فشرطه أن يكون مصدراً والعامل فيه هو المعلل، وهو من غير لفظه، فيرى أن المفعول لأجله هو العذر، والعلة، فالأصل فيه كما يرى ابن جني هو النصب بحذف اللام. يقول:"اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وإنما يذكر المفعول له؛ لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل، تقول: زرتك طمعاً

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٨٦.

[٢] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٣٢.

[٣] المرجع السابق، ج٢، ص ٦٧١.

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٤٦٦.«**ابن عصفور**: ولد في اشبيلية، شيوخه في العلم: الشلوبين، وأبو الحسن الدباج، كان إماما في العربية، وصفه المقري بأنه آية الله في العربية، ترك جملة من المصنفات منها: شرح الجمل، شرح المقرب، الممتع في التصريف، توفي ٦٦٧هـ. من شرح جمل الزجاجي»

في برك وقصدتك ابتغاء لمرضاتك؛ أي: زرتك للطمع في برّك، وقصدتك للابتغاء، قال عزّ وجل: ﴿حذرَ الموتِ﴾([1]؛ أي: لحذر الموت، ومنه قول حاتم الطائي: [2]

وأغـــفرُ عـــوراءَ الكريمِ ادخاره وأعـــرضُ عـــن شتمِ اللئيمِ تكرّمَا

أي: لادخاره، وللكريم، فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله "[3]

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة وجدنا عدداً من الأبيات الشعرية التي تمثل الاستعمال الجاري، والتي نخرّجها بالنصب على نزع الخافض(حرف الجر) في باب المفعول لأجله، وهي تبين قواعد الاستعمال الجاري، ففي الحماسة من المواضع التي تنطبق وفق باب النّصب على نزع الخافض في حد المفعول لأجله، وفق الاستعمال الجاري، كقول الشاعر:(من الوافر) [4]

وحنَّـــتْ ناقتـــي طرباً وشوقاً إلى من بالحـــنين تشـــوقيني

فالفعل(حنَّ) من الأفعال المتعدية بحرف الجر، فالأصل فيه: حنت لطرب، وطرباً: اسم منصوب على نزع الخافض، يقول **الحريري** :" وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فتقول: جئت لمخافة الشر، وبهذا سمي مفعولا له، غير أن العرب حين حذفت اللام منه نصبت" [5]

ولعلنا نخرّج هذا الحذف؛ أي: حذف حرف الجر في باب المفعول لأجله على طلب الخفة ، وفي طلب الخفة نوع من التطور الاستعمالي للغة، إلا أننا لانستطيع أن نجزم أن كل أفعال اللغة يثبت فيها هذا المفهوم، يقول الدكتور **إبراهيم السامرائي:**" ومسألة نزع الخافض في العربية، وانتصاب

([1]) البقرة، الآية ٢٤٣.

[2] البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٤١٧، وكتاب سيبويه ج١، ص ٣٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢ ص ٥٤، وبلا نسبة في معاني القرآن ج٢ ص ٥، والمقتضب للمبرد ج٢ ص ٣٤٨، والكامل للمبرد ج١ ص ٣٨١.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ص٥٠.

[4] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢٩٤.

[5]الحريري، القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل، اربد، ط١، ١٩٩١م، ص١٠٦.
«**الحريري:** هو صاحب المقامات، البصري، ولد سنة ٤٤٦هـ، أخذ علمه عن القضباني، وكان نحويا فاضلا، أخذ عنه التبريزي أيضا، كان مولعا بنتف لحيته عند الفكرة، ويحكى أنه كان دميما قبيح المنظر، من مؤلفاته: المقامات، درة الغواص في أوهام الخواص، قال عنه السيوطي" كان الحريري غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله، وتقر بنبله" توفي سنة ٥١٦ في البصرة.»

الاسم بعد سقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم، ثم يتخفف في الاستعمال فيصبح الفعل متعديا" [١]

ومن الأبيات التي وردت في الحماسة في باب المفعول لأجله والتي تبين الاستعمال الجاري قول الشاعر(من الرمل) :" [٢]

ولقـــــد أجمـــــع رجلي بها حـــــذرَ الـــــموت وإني لقرورا

والأصل فيه: أجمع لحذر الموت، فلما نزع الخافض(حرف الجر) حرف اللام نصب الاسم(حذر) على نزع الخافض، واللام من الحروف المعاني التي تحمل معنى التعليل، وهي في باب المفعول لأجله **يقول سيبويه** :" واعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون و يستغنون بالشيء حتى يصير ساقطا " [٣]

ولقد خص **ابن أبي الربيع** الاسم المنصوب على نزع الخافض(حرف الجر) باب المفعول لأجله بالقياس، فيرى أنه يقاس عليه كذلك في المفعول فيه(الظرف) و ظاهرة حذف حرف الجر في هذا الباب كثيرة في كلام العرب؛ إذ قال: "وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب وإن لم يبلغ أن يكون قياساً في كل موضع، فقد جاء في بعض المواضع قياساً: جاء في المفعول من أجله، وجاء في ظرف الزمان، وظرف المكان" [٤]

ومن الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في المفعول لأجله قول المتلمس، وهو جرير بن عبد المسيح (من الطويل):[٥]

فلا تقبـــــلنْ ضيماً مخافةَ ميتةٍ ومُوتَن بها جرّا وجلدُك أملسُ

---

[١] السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص٨٦.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ، ج١، ص ١٨١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٥.

[٤] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج٢، ص ١٠٨٤.

[٥] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٥٨، كان المتلمس ينادم عمرو بن هند، ملك الحيرة، وهو من الشعراء المقلين في الجاهلية، وهذا البيت مذكور في الأغاني(ج١.ص ١٢٥)، والشعر والشعراء.ص ١٣١، والخزانة ج١. ص ٤٤٦.

فالأصل فيه: فلا تقبلن ضيماً لمخافة ميتة، فأصله باللام ولما حذفت اللام نصب الاسم (مخافة) على نزع الخافض، والذي دعا إلى هذا الحذف، أو إجازة هذا الحذف هو أن العرب أصحاب اللغة كانوا يتجهون إلى تخفيف ما أكثروا استعماله، فيجيزون تخفيفه بحذفه أو تغييره بطريقة ما، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على ميل العرب إلى التخفيف فهم قد يضمرون ويحذفون مماكثر في كلامهم؛" لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[١]

ومن المواضيع الشعرية التي وردت في ديوان الحماسة في باب المنصوب على نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول لأجله والتي تبين الاستعمال الجاري قول الشاعر وهو قول منسوب إلى بعض بني قيس بن ثعلبه من (البحر الطويل): [٢]

إذا ما قلوبُ النّاسِ طارَت مخافةً من الموتِ أرسَوا بالنّفوسِ المَوَاجِدِ

والأصل فيه: طارت لمخافةٍ، فلما نزع الخافض(حرف الجر)انتصب الاسم على نزع الخافض فالاسم مخافة على هذا منصوب بالنزع وليس لأنّهُ مفعول لأجله، فحرف الجر هو أصل في المفعول لأجله قال ابن **أبي الربيع:**"حرف الجر هو الأصل في المفعول من أجله" [٣]

فكما أن نصب المفعول لأجله هو أصل فيه فكذلك أصله أن يكون مجرورا باللام. يقول **الرضي:**" والذي أرى جميع الظروف متوسع فيها ... وكذا المفعول له.... تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر فهما مثل: ذنبا في قولك: استغفرت الله ذنبا، إلا أن حذف حرف الجر؛أي:(في) و(اللام) صار قياسا في البابين كما حذف حرف الجر قياسا في أن وأن" [٤]

وهناك آيات قرآنية تبين أن الأصل في المفعول لأجله النصب على نزع الخافض(حرف الجر) ومن تلك الآيات قوله تعالى:﴿ ألم ترَ إلى الذين... وهم ألوفٌ حذر َالموتِ﴾" [٥] يقول **الفراء** في تفسير هذه الآية:" إن معنى(ألم ترَ) ألم تعلم؛ أي: ألم ينته علمك إلى خبر هؤلاء. وحذر الموت

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣٦.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ، ج١، ص ٤٩٩.

[٣] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج١، ص ٤٦٨.

[٤] الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٧٢.

[٥] سورة البقرة، الآية ٢٤٣.

قد نصب على أنه مفعول له والمعنى: خرجوا لحذر الموت فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له، وجاز أن يكون نصبه على المصدر، لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذرا" [١]

وذهب **ابن هشام** إلى أنّه يجوز أن يحذف حرف الجر ويبقى عمله كما كان عليه قبل الحذف سواء أكان هذا الحذف في مواضع قياسية أم سماعية.[٢]

ومن المواضع الشعرية التي يخرّجها البحث على نزع الخافض في باب المفعول لأجله، والتي تبين قواعد الاستعمال الجاري للمفعول لأجله قول الشاعر قراد بن عبّاد: [٣]

ومـــــولاك مـــــولاك الذي إن دعوتَه أجابكَ طـــــوعاً والّـــــدماءُ تصبَّبُ

فالأصل فيه :أجابك لطوع ، فأصله باللام فلما حذفت اللام انتصب الاسم(طوعا) والذي هو مفعول لأجله على نزع الخافض، فلقد أجاز أبو حيان:" جئتك ضرب زيد؛ أي: لضرب زيد." [٤]

يقول ابن مالك في اللام الداخلة على المفعول لأجله: [٥]

وتـــــدخلُ اللامُ عليه حائـــــزَا هذي الشّروط فاعتقده جائـــــزا

فكل مصدر اجتمعت فيه شروط النصب على أنه مفعول له، فجائز أن يجر باللام، ومهما يكن من أمر فإن الأبيات التي تنضوي تحت باب(المفعول لأجله) في ديوان الحماسة كثيرة. ولذلك رأت الدراسة الوقوف على بعض الأبيات الشعرية المنتقاة؛ لأن الوقوف على كل المواضع من العنت والمشقة، ولقد حاول البحث من خلال هذه الأبيات أن يؤصل نظرية المنصوب على نزع الخافض في باب(المفعول لأجله)، فكما أن النصب فيه أصل، فإن الأصل فيه أن ينصب على نزع الخافض (اللام). وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال

---

[١] الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القران، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، عالم الكتب، بيروت، ط١٩٨٨،٣م، ج١، ص٣٢٢.

[٢] ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج٣، ٧٩.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن ، شرح ديوان الحماسة،ج١، ص٦٧٠. هو الأخنس بن شهاب بن شريق بن ثمامة بن أرقم، وهو شاعر جاهلي، ويلقب شاعر العصا، وهذا البيت مذكور في المفضليات بقصيدة رقم(٤١)، وشرح الأنباري للمفضليات ص ٤١٠.

[٤] أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص ١٣٨٣.

[٥] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢،ص ٦٧٣.

الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض في المفعول لأجله، سأقوم بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، وسأبين عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض في المفعول لأجله.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحالة نزع الخافض **(باب المفعول لأجله)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	تعجلتها جبناً	٨	الثالث	
	أهوى موتها شفقاً	٨٦	الخامس	
	حنّت ناقتي طرباً	٢٢٢	الثاني	
	يخبئنَ الوجوه تستراً	٣٤٨	التاسع	
	أصابتهم المنايا فدى	٣٥١	الخامس	
	يلمنني جهلاً	٧٤١	الأول	
	مات هزلاً	٧٨٤	الرابع	٧
مخضرم	فصددت عنهم طمعاً	٣٨	الرابع	١
إسلامي	قتلنا مالكاً قسراً	٢٥٢	الخامس	
	أهابك إجلالاً	٥٦٦	الأول	٢
أموي	أجاب البكا طوعاً	٣٠٥	الرابع	
	تبسّم كرهاً	٤١٤	الثاني	
	فقدن أكفنا جزعاً	٧١٥	الثاني	
	طلبت ابتغاء	٨١٠	الأول	٤
عباسي	أجابك طوعاً	٢٢٥	الخامس	١
دون تحديد العصر	يقبل المال فديةً	٥٢	الأول	
	يبدي التداني غلظةً	٩٠	الثالث	
	وحفرت جزعاً	٣٠٧	الثامن	
	هجوني سفاهة	٦٢٨	الأول	٤
				(١٩)

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف

الجر) في المفعول لأجله هم شعراء العصر الجاهلي، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في المفعول لأجله(١٩) تسعة عشر موضعاً.

ثالثاً: نزع الخافض(حرف الجر) في التمييز وفق الاستعمال الجاري في الحماسة :

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي ستبين قواعد الاستعمال الجاري في التمييز، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض في التمييز، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع الخافض، ثم أعرض بعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري للتمييز وفق نزع الخافض(من) الحاملة في مضمونها معنى التبعيض، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج التي توصّلت إليها.

إنّ التمييز من المنصوبات التي تعرّض لها النّحاة بالدرس في باب المنصوب على نزع الخافض؛ إذ ترد فيه تسميات وتعريفات عديدة، فهو التمييز والتبيين والتفسير، والمفسّر، والمبين وقد سمى بعضهم التمييز بالمفعول منه[١] ولهذه التسمية دور مهم في بيان ما نرمي إليه من أن الأصل في التمييز النصب على نزع الخافض وهو(من)، و التمييز في الاصطلاح:" اسم بمعنى(من) مبين نكرة،لاسم الجنس وبمعنى (من)، وهذا مخرج لما ليس بمعنى (من)، كالحال فإنه بمعنى (في)"[٢]

وللنحويين في التمييز تعريفات عديدة، إذ يذكره **الحريري**، ويعدد شروطه، فهو اسم منصوب يأتي بعد العدد أو الوزن أو الكيل، و(من) متأصلة فيه، فهي مضمرة؛ إذ قال بعد أن يذكر أبياتاً لابن مالك في التمييز:"

وإن تـــــردْ معـــــرفةَ التّمييزِ لـــــكي تُعدَّ مـــــن ذوِي التّـــــمييزِ

---

[١] ينظر: المجاشعي، أبو الحسن، علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، تح: جميل حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٩٨٥م، ص١٥٧.

[٢] الصبان، حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٩٣.

فهو الّـــــذي يذكـــرُ بعدَ العددِ والـــــوزنِ والـــــكيلِ و مذروع واليدِ

و(مِنْ) إذا فـــــكّرتَ فيه مضمرة مـــــن قبلِ أن تذكـــــرَه وتضمرَه

فالتمييز اسم جنس ولهذا سمي تمييزا؛ لأنه يميز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام ، ثمّ إنه ترى (من) مقدرة معه" [١]

وحكم التمييز النصب، والتمييز نوعان: تمييز عن المفرد، وتمييز عن النسبة، فالمفرد: ماجاء بعد عدد، أو مقدار، أو غير ذلك من المقاييس، يقول **ابن الحاجب** في التمييز: التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة، فقوله: عن ذات مذكورة أو مقدرة، لتشمل النوعين: التمييز عن المفرد، والتمييز عن النسبة. فتمييز المفرد قال فيه ابن الحاجب: فالأول عن المفرد، وهو مقدار غالباً، إما في عدد نحو: عشرين درهماً، وإما في غيره نحو : رطل زيت، ومنوان سمنا، ثم إن كان بتنوين أو نون التثنية جاءت الإضافة، وإلا فلا، وعن غير مقدار نحو: خاتم حديداً والخفض أكثر [٢] وتمييز النسبة قال فيه ابن الحاجب:" والثاني عن نسبه في جملة، أو ما ضاهاها نحو: طاب زيد نفساً، وزيد طيب أبا وأبوة، وداراً، وعلماً، أوفي إضافة مثل: يعجبني طيبه أبا وأبوة، وداراً وعلما والله دوره فارسا" [٣]

وعرف **ابن يعيش** تمييز المفرد وذكر شروطه؛ إذ يأتي بعد المقدار ومثله؛ إذ قال فيه:" وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً كيلا كقفيزان، أو وزنا: كمنوان، أو مساحة: كموضع كف، أو عددا: كعشرون، أو مقياساً: كملؤه ومثلها، وقد يقع فيما ليس إيّاها نحو قوله: ويحه رجلا، ولله دره فارسا، وحسبك به ناصراً" [٤]

واختلف النحويون في التمييز، أيجوز أن يكون معرفة أم لا " فذهب **البصريون** إلى أن التمييز لايكون إلا نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفه، وورد منه شيء معرف بأل وبالإضافة، وتأوله البصريون على زيادة أل والحكم بانفصال الإضافة، واعتقاد

---

[١] الحريري، جمال الدين، شرح ملحة الإعراب، ص ١١٣.

[٢] ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٥٩.

[٣] المرجع السابق، ج٢، ص٦٣.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٢.

التنكير "[1] وأما فيما يخص تقدم التمييز على الفعل فهناك آراء مختلفة فالأصح أنه لا يتقدم على الفعل وينكر ذلك **الرضي:**" ولا يتقدم التمييز، والأصح أنه لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد" [2]

قال **ابن يعيش:**" ولقد أبى سيبويه تقدّم المميز على عامله، وفرق أبو العباس المبرد بين النوعين فأجاز نفساً طاب زيد ولم يجز: لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر : وما كان نفسا بالفراق تطيب" [3]

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة وجدنا عدداً من الأبيات التي تبين قواعد الاستعمال الجاري للتمييز وهي في موضع نصب على نزع الخافض، منها قول الشاعر:الأخرم السنبسي، واسمه قيس بن سعد بن جابر(من البحر المتقارب): [4]

ثمـــــانونَ ألفاً ولم أُحصـــــِهم قـــــد بلـــــغتْ رجمَهَا أو تـــــزيدُ

فالاسم المنصوب ألفاً وهو في موضع التمييز منصوب على نزع الخافض(حرف الجر) فالأصل فيه: ثمانون من ألف، و(من) متأصلة في التمييز؛ إذ يحسن تقدير (من) فيه" [5] ويؤيد مانذهب إليه قول أبي العباس...رحمه الله..:" أما قولهم: حسبك بزيد رجلاً وأكرم به فارساً، وحسبك بزيد من رجل، و أكرم به من فارسٍ، ولله دره من شاعر، فالفصل بينهما أن كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت (من) لتخليصه للتمييز، فدخول (من) قد أزال الشك " [6]

فحذف حرف الجر(من) من التمييز هو مظهر من مظاهر الحذف الكثيرة على مستوى التراكيب، سواء أكان الحذف لحرف أصلي، أم لحرف من حروف المعاني أم للاسم بكل وظائفه النحوية، أم للفعل، وأحياناً يكون الحذف لجملة في سياق يفهم معناه مع الحذف، كل هذه الألوان من الحذف تأتي

---

[1] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص ١٦٣٦.

[2] الرضي، شرح الكافية، ص ٧٤.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ٧٣.

[4] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٠٢.

[5] ابن الدهان، أبو محمد، سعيد بن المبارك بن علي، الفصول في العربية، تح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م. ، ص٢٥.

[6] ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج١، ص ٣٠٨.

مع وضوح المعنى فحذف(من) هنا لا يخلّ بالمعنى، بل لدلالة نصب الاسم بعد حذف هذا الحرف، وقد تحدث سيبويه عن هذه الأصناف من الحذف في كتابه مراعياً في هذا الحذف التخفيف على اللسان. [١] ومن الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض(من) في التمييز قول الأخنس بن شهاب التغلبي (من الطويل): [٢]

فللّـــــه قومٌ مثـــــلَ قومي عصابةً إذا اجتمعتْ عنـــــدَ المــلوكِ العصائِبُ

فالاسم المنصوب عصابة على التمييز الأصل فيه: من عصابة، فلما نزع الخافض (من) نصب هذا الاسم على نزع الخافض، فهذا الحذف هو حذف نحوي بالمقام الأول :إذ قال فيه **ابن جني:**" إن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف" [٣]

ويقول **الجرجاني** في حذف (من) من التمييز ويطلق عليه تسمية التبيين :" اعلم أن الأصل في التبيين (من) كقولك : مافي السماء قدر راحة من سحاب، ولي عشرون من الدراهم، إلا أنهم اختصروا فحذفوا (من) ونصبوا المميز تشبيهاً بالمفعول نحو ما تقدم، فقيل: مافي السماء قدر راحة سحاباً ولله دره رجلاً، فاستعمال الأصل الذي هو(من) جائز حسن" [٤] فهذا الحذف لحرف الجر (من) في باب التمييز هو حذف جائز؛لأنه لا يخل بالمعنى، ولا يؤدي إلى فساد فيه ، وهو جائز حسن، **يقول العلوي** في هذا الحذف :" يكون الحذف بحذف مالايخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام، ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغواً من الحديث، ويظهر المحذوف من جهتين: إحداهما جهة الإعراب على معنى أن الدال على المحذوف هو طريق الإعراب" [٥]

---

[١] ينظر: عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ٢٦٧.

[٢] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٧٢٨.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج١، ٢٨٧.

[٤] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ج٢، ص٧٢٧.

[٥] العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج٢، ص٩٢.

ومن المواضع الأخرى التي ينتصب الاسم فيها على نزع الخافض(من) في باب التمييز، والتي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر من باب المراثي(من الكامل) : [١]

بأشـــــدّهم كلـــــباً على أعـــــدائِهم وأعزّهـــــم فقداً على الأصحاب

فالاسم المنصوب(فقداً) في موضع التمييز منصوب على نزع الخافض(من)، إذ تقدير الأصل: وأعزهم من فقدٍ، يقول **سيبويه** في: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً" إنما أصله: امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافا" [٢]

فهذه الأمثلة تؤكد أن الجر أصل في التمييز، ومن المواضيع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في ديوان الحماسة قول الشاعر(من الطويل) :[٣]

ألا إنَّ خـــــيرَ النّاسِ حـــــيًّا وهالكاً أســـــير ثقيفٍ عـــــندَها في السّلاسلِ

فالاسم المنصوب(حيّا) هو في باب التمييز في موضع نصب على نزع الخافض؛ إذ أصل التقدير: خير الناس من حي، فلما نزع الخافض (حرف الجر"من") نصب الاسم على نزع الخافض، فإن الجر بـــ(من) متأصل في التمييز، **يقول الجرجاني:**" و(من) من أعلام التمييز، ألا ترى أنك تقول : قفيزان من برّ، وكذا جميع ما يكون تمييزاً، فإن (من) تدخل عليه، بل هو الأصل فيه، فهو كقولهم: ويحه رجلاً وويحه من رجلٍ " [٤] فظاهر قول الجرجاني يؤكد ما نذهب إليه من أن (من) متأصلة في التمييز وذكرنا قول ابن مالك في ألفيته:

و(مِنْ) إذا فـــــكّرتَ فيه مضمرة مـــــن قبلِ أن تذكـــــرَه وتضمرَه

---

[١] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٨٤٥. هذا البيت مذكور في الحيوان ج٣، ص ٢٤٦. وشرح الحماسة للتبريزي، وأملي القالي ج٢، ص ٧٢-٧٣، والمؤتلف ص ١٢٥.

[٢] سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٢٠٥.

[٣] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٩٢٧. "هو أبو الشغب العبسي، شاعر من شعراء الدولة الأموية، واسمه عكرشة، وهذه القصيدة يرثي فيها ابنه، والبيت مذكور في أمالي القالي ج٢، ص ٨٨."

[٤] الجرجاني، المقتصد، ج٢، ص ٧٢٦.

ومن المواضع التي نخرّجها بالنصب على نزع الخافض في باب التمييز قول الشاعر في المراثي:[١]

أبا خـــــالدٍ ما كـــــان أدهى مصيبةً أصـــــابتْ مـــــعدًّا يومَ أصبحتَ ثاويَا

فالاسم المنصوب مصيبة هو في موضع نصب على نزع الخافض؛ إذ الأصل فيه: أدهى من مصيبة، فلما نزع الخافض(من) نصب الاسم "مصيبة" على نزع الخافض، ويرى **سيبويه** أن حذف (من) في باب التمييز؛ لغرض التوكيد، ويقيس هذا الحذف على دخولها على (كم) توكيداً؛ إذ قال:" وذلك: ويحه رجلاً، ولله دره فارساً، وحسبك به رجلاً، وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجلٍ، وحسبك به من رجل، ولله دره من رجلٍ، فتدخل من هنا كدخولها في كم توكيدا" [٢]

ومهما يكن من أمر فإن التمييز من المنصوبات التي قيل فيها بالنصب على نزع الخافض(من)؛ إذ إنّ هذا الحرف متأصل في باب التمييز ونص فيه" ووجه الاختيار أن الجر بحرف الجر المفيد للتبيين نص في التمييز "[٣]

ويتبين لنا مما ذكرنا أن الاسم المنصوب في موضع التمييز يحتمل أن يكون منصوباً على التمييز، أوالحال، فلما دخلت(من) عليه أزالت منه الشك بكونه حالاً أو تمييزاً، وجعلت له وجهاً واحداً لا لبس فيه، وهو النصب على التمييز بحذف الخافض (من) فهو الأصل، وهذا جائز حسن. وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض في التمييز، قمت بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، بيّنت عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض في التمييز.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحالة نزع الخافض **(التمييز)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

---

[١] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٩٧٤.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٧٤.

[٣] ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب، تح: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، ١٤٢٤هـ،ص ٢٥٧.

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	وتسعين أمثالها	١٩٨	السادس	
	مثل قومي عصابةً	٢٥٠	السادس عشر	
	وأعزهم فقداً	٢٧٦	الخامس	
	زاده سماحاً	٧٩٧	الثاني	٤
مخضرم	خير قبيلةً	٧٠٩	الأول	١
إسلامي	أزيدت ملاحةً	٥٢٧	الثاني	١
أموي	وهم مئون ألوفاً	٢٣٦	الخامس	
	خير الناس حياً	٣١٦	الأول	
	أعظم حرمةً	٥٢٩	الثالث	
	أكثر الفتيان مالاً	٧٠٥	الثاني	٤
عباسي	أبا خالد ما كان أدهى مصيبةً	٣٣٨	الأول	
	زادكم ذلاً	٦١٤	الأول	٢
دون تحديد العصر	ثمانون ألفاً	١٩٦	السابع	
	أكرمهم ميتاً	٤٠٦	الثالث	
	يزداد طيباً	٥٤٣	الأول	
	أعزّ قدراً	٥٢٩	الثاني	
	أعظم حرمةً	٧١١	الثالث	
	ثلاثين حولاً	٨٧٨	الرابع	
	أسنانها أضعفت في خلقها عدداً	٨٨٦	الثالث	٧
				(١٩)

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر)في التمييز هم شعراء دون تحديد العصر، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في التمييز هو(١٩) تسعة عشر موضعاً.

رابعاً: نزع الخافض(حرف الجر) في الحال وفق الاستعمال الجاري في الحماسة :

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي ستبين قواعد الاستعمال الجاري في الحال، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت

إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض في الحال، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع الخافض، ثم أعرض لبعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري للحال وفق نزع الخافض(في)، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج والخلاصة التي وصلت إليها.

إن الحال من المنصوبات التي ترد في باب نزع الخافض؛ إذ الأصل فيها أن تكون متضمنة ما فيه معنى(في)، وللحال تعريفات متعددة في النحو ولكن الغالب في هذه التعريفات يجمع على أن الحال هو الاسم النكرة الذي يأتي بعد تمام الجملة، يقول **ابن أبي الربيع:**" وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد معرفة، واعلم أن الحال تنقسم إلى قسمين: حال مؤكدة، وحال مبينة، فالحال المبينة يشترط فيها خمسة شروط:

أولا: أن تكون نكرة، ثانيا: أن تكون بعد تمام الجملة، ثالثا: أن تكون منصوبة، وهذه الشروط الثلاثة لازمة لابد مهنا، رابعا: أن تكون معرفة، خامسا: أن تكون مشتقة، وهذان الشرطان على الاختيار.

وقد تكون الحال من النكرة، تقول: هذا رجل ضاحكا، وقد تكون الحال جامدة؛ لأنها خبر في الأصل، والخبر يكون جامدا" [١].

ويذكر **ابن مالك** أن صاحب الحال لايكون في الغالب نكرة وذلك وفق شروط؛ إذ قال:" ولا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة مالم يختص، أو يسبقه نفي، أوشبهه، أو تتقدم الحال، أو تكون جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة"[٢]. ومعنى أن يختص بالإضافة، أن يأتي مضافا، ومن كونه مسبوقاً بالنفي، وكونه جملة مقرونة بالواو الحالية قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [٣] "ومن تقدم الحال على صاحبها قولك:

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٥١٣.

[٢] ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختومي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ج٢، ص ٣٣١.

[٣] الحجر، الاية٤.

هذا قائماً رجل، ومن كونه وصف على خلاف الأصل قول **سيبويه** في قولهم: هذا خاتم حديداً، قوله: إنه منصوب على الحال" [١].

وهناك مسوغات تجعل من صاحب الحال نكرة إذا اشترك مع المعرفة، وهذه المسوغات يذكرها **سيبويه**؛ قال: ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة اشتراكهما مع المعرفة، نحو قولك: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين، وقد جعل سيبويه لهذه المسألة باباً، فقال: هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، ثم قال: وذلك قولك:هذان رجلان وعبد الله منطلقين، فنصب منطلقين على الحال، والعامل فيه التنبيه [٢]

وقد يأتي الحال مصدراً؛ إذ يقع هذا المصدر موقع الحال فيعرب حالا لا معمول محذوف للحال، وفي هذا آراء متضاربة يذكرها **ابن مالك** بقوله:" وإن وقع المصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، وذلك خلافا للمبرد و الأخفش، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثم ادعهنَّ يأتينك سعياً﴾[٣] وقوله تعالى﴿ادعوه خوفاً وطمعاً﴾ [٤] فالمبرد والأخفش يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدراً هو الحال، وليس بصحيح؛ لأنه إن كانت دليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيز ذلك في كل مصدر له فعل، و لا يقتصر على السماع" [٥]

وإذا ما قرأنا أبيات **ابن مالك** المنظومة في باب الحال وجدناها جامعة لكل ما يتعلق به؛ إذ يقول:[٦]

مبينٌ هيئةٍ كظرفِ فضله حال كـــ(مرّوا قاصدين دجلة)

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معناً وحدك اجتهد

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع بكثرة كـــ(جاء ركضاً اليسع)

---

[١] ابن مالك، شرح التسهيل،ج٢، ص٣٣١،

[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٥٨.

[٣٣] البقرة، الآية ٢٧٤.

[٤] سورة نوح، الآية ٨.

[٥] ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٣٢٨.

[٦] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١،ص ٢٧٦.

فالحال هو اسم يدل على هيئة وصاحبها، وهي اسم فضلة، غير تابع، وحقه النصب، وهو اسم واجب التنكير، وقد يقع المصدر موقع الحال فيعرب حالاً، وذلك كثير في النحو والأصل في الحال أن تتقدم على صاحبها، ولكن ذلك غير ملزم في النحو؛ إذ يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه:" أو من التأخير كاقترانه بإلا على رأي، و كإضافته إلى ضمير ما لابس الحال، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف الجر ضعيف على الأصح لا ممتنع" [١].

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة وجدنا عدداً من الأبيات الشعرية التي تتطابق مع الاستعمال الجاري، وجميعها تنضوي تحت باب المنصوب على نزع الخافض(حرف الجر) في موضع الحال، ومن ذلك قول الشاعر مساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي: [٢]

وأخذتُ جارَ بني سلامة عنوةً فدفعتُ ربقتَهُ إلى عتابِ

فالاسم المنصوب(عنوة) الذي هو في موضع الحال منصوب على نزع الخافض(حرف الجر)؛ إذ الأصل في التقدير: وأخذت في عنوة، فلما نزع الخافض انتصب الاسم، ويرى **ابن جني** أن الحذف هو أصل الخلاف بين العلماء؛ إذ قال:" الخلاف إذن بين العلماء أعمُّ منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الحذف لما اتفقت عليه العرب، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً" [٣]

فالأصل في الحال أن يكون منصوباً على نزع الخافض، يقول فيه **ابن عقيل:**" وهو مادل على هيئة صاحبها، متضمنا ما فيه معنى(في)، غير تابع و لاعمدة" [٤] فقد خرج بقوله: متضمنا: مادل على هيئة وصاحبها، وليس في نفسه معنى(في) ولا في جزئه، نحو: بنيت صومعة، وخرج بقوله: مافيه معنى(في) ما معنى في لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو: دخلت الحمام؛ أي: في الحمام فليس

---

[١] ابن مالك ، شرح التسهيل، ج٢، ص ٣٣٤.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٣٠. هو المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، شاعر فارس مخضرم، وهذا البيت مذكور في الخزانة ج٤، ص ٥٧٣، والشعر والشعراء ص ٣٠٧.

[٣] الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، دار العلم، حلب، د.ت، ص ٦٨.

[٤] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ح٢، ص٥.

معنى في مختصاً بجزء من الحمام دون جزء، بخلاف ضاحكاً مثلاً في قولك: جاء زيد ضاحكاً، فإن معنى (في) مختص بجزء مفهومه، فإن ضاحكا دال على الهيئة وصاحبها، فالتقدير: جاء زيد في حال ضحك، فلا حذف في الكلام، أو في الموضع، وهو واجب الحذف في ذلك الموضع إلا عن دليل له، **يقول الجرجاني:**" فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به" [١]

ومن المواضع الشعرية التي يرد فيها القول بالنصب على نزع الخافض في باب الحال، والتي تدل على الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر الرقاد بن المنذر بن ضرار الضبي(من الطويل): [٢]

ولكنّ أصحابي الّذين لقيتُهُم تعادوا سراعاً واتّقوا بابنِ أزنَمَا

فالاسم المنصوب(سراعا) وهو في موضع الحال منصوب على نزع الخافض؛ إذ أصل التقدير: تعادوا في سراعٍ، فلما نزع الخافض انتصب الاسم على نزعه، فالحال عند النحاة هي المقدرة بـــ(في) أومنصوبة على معنى(في)، ولهذا شبهت الحال بالظرف، ونقصد بذلك خاصة ظرف الزمان ؛ لأنها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه [٣] بل عدها بعضهم أحد أقسام المفعول فيه والتي هي الزمان والمكان والحال.

وينقل **الزجاجي** أن الحال يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول فيه. ولا خلاف بين النحويين في أن الحال منتصبة على التشبيه بالمفعول فيه، وذهب إلى هذا سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي، وذهب ابن السراج وابن بابشاذ وابن الأثير إلى أنه انتصب على التشبيه بالمفعول به. قال السيوطي في الهمع: وهو الأرجح .[٤]

---

[١] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ج١، ص ١٥٣.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٦١.

[٣] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، ص١٧٧.

[٤] ينظر: الكتاب، ج١، ص ٤٤، والمبرد، المقتضب ج٤، ص ١٦٦، وابن السراج، الأصول ج٤، ص ٨.

ومن المواضع التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر(من الطويل): [1]

أجاريَ لو نفسٌ فدت نفسَ ميّتٍ فديتك مسروراً بنفسي ومالیا.

فالاسم المنصوب(مسروراً) والذي هو في موضع الحال منصوب على نزع الخافض؛ إذ الأصل في التقدير: فديتك في سرور، فلما نزع الخافض انتصب على نزعه ومن النحاة من يرى أن الأصل في الحال النصب، والاستخدام جار على هذا الأصل فقولهم: هي متضمنة معنى(في)، أو على تقدير في، أو يجوز ذلك، فهذا من التسمح في العبارة، **يقول الرضي:**" وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف جر" [2] ومنهم من رأى أن معنى(في) موجود في الحال؛ لبيان المعنى؛ وليس لأنه أصل فيه، ومن ذلك قولهم:" فيقولون بياناً للمعنى، لا لأصل الإعراب: جاءني زيد في حال الركوب، فوصول العامل إلى الحال، إنما هو على معنى الحرف، لا على تقديره لفظاً بخلاف ظرف المكان" [3] يقول صاحب البسيط في شرح جمل الزجاجي:" فقد تحصل مما ذكرته أن أقوى تعدي الأفعال تعديها إلى المصدر، ثم إلى الزمان ثم إلى المكان ثم إلى الحال" [4]

ومهما يكن من أمر فكما أن النصب في الحال أصل، فإن نصبه على نزع الخافض هو أصل أيضاً. وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض في الحال، سأقوم بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، وسأبين عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض في التمييز.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله عدد الاستعمال الجاري لحالة نزع الخافض في(**الحال**) في ديوان الحماسة لأبي تمام :

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم الصفحة	المجموع
الجاهلي	تولّى قابعاً	١٤٧	الثالث	
	فدفعتها فتدافعت مشي	١٥٧	الخامس عشر	

[1] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٩٠٧.

[2] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب،ج٤، ص ٢٦٥.

[3] ابن عصفور، شرح الجمل، ج٢، ص ٤٦٥.

[4] البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥١٣.

	أرسلوني مائحاً يركب الهول وحيداً يأتي به الدهر عامداً آتيك راغباً أبيت هضيم الكشح	١٧٦ ٢٧٤ ٦٨٥ ٧٢٥ ٧٧١	الثاني الثالث عشر الثاني السادس الرابع	٧
مخضرم	أخذت جار بني سلامة عنوةً وجلبته من أهل أبضة طائعاً	١٤٩ ١٤٩	الثاني الثالث	٢
إسلامي	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠
أموي	تعدو عوابس عادوا كراماً يرضيك ظالماً سلّم كارهاً	٢١٤ ٢٢٧ ٣١٣ ٤٨٣	الثاني الثالث الخامس الثالث	٤
عباسي	تداعت دكّا إذا لاقيته مبتسماً	٣٦٥ ٣٦٨	الثالث السادس	٢
دون تحديد العصر	أرق لأرحام أراها قريبة تعادوا سراعاً لم تدر الشمس طالعةً قاسمني دهري مشاطراً	١١١ ١٨٢ ٣٣٩ ٣٨١	الأول الثاني الثاني الأول	٤ (١٩)

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في الحال هم شعراء العصر الجاهلي، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في المفعول لأجله(١٩) تسعة عشر موضعاً.

خامساً: نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول به(التّعدية واللزوم) وفق الاستعمال الجاري:

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في التعدية واللزوم، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض في المفعول

به، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع الخافض، ثم أعرض لبعض الأبيات الشعرية في الحماسة التي تبين الاستعمال الجاري للنصب على نزع الخافض في المفعول به، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج والخلاصة التي وصلت إليها.

وبعد أن بحثت و قمت باستقراء كتب التراث النحوي حول مسألة القول بالتضمين، أو بنزع الخافض، وجدت اضطراباً وتضارباً في الآراء بين النحاة حول هذه المسألة، وسأعرض بعض هذه الآراء مبيناً ذلك اللبس، ومؤيداً أيضاً لوجه نزع الخافض على التضمين بالأدلة التي سأسوقها وهي:

١- إنّ كل فعل من الأفعال التي يخرجها النحاة بالتضمين الأصل فيها أن تكون متعدية بحرف جر، يقول ابن عقيل:" وأكثر ما يكون التضمين في ما يتعدى بحرف، فيصير يتعدى بنفسه، ومن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع"[١]، فالكوفيون ومن سار على نهجهم يذهبون إلى القول بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض، فيقولون مثلاً: إن في بمعنى على، وعلى تكون بمعنى في، أو بمعنى مع وهكذا، بينما ذهب البصريون إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف.[٢]

٢- إنّ من النحاة من ربط التضمين بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ووقوع بعضها موقع الآخر، ومعنى ذلك أن يحتمل حرف الجر معنى حرف جر آخر، من ذلك قولك: سرت لزيدٍ، فاللام هنا بمعنى(مع)، فالتقدير: سرت مع زيد، وبعض النحاة كابن جني يجعل نيابة حروف الجر من الاتساع في العربية، يقول:"إنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[٣]، وقد جعل السامرائي للتضمين غرضاً بلاغيّا، فالغاية منه هي الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، بذكر فعل وذكر حرف جر.[٤]

---

(١) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص ٤٤٤.
(٢) ينظر: الأنصاري، د. يوسف بن عبد الله، من =
= أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، ع: ٢٨، جمادى الثانية، ١٤٢٤هـ، ص ٧٣٣.
(٣) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٠٩.
(٤) ينظر: السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج٣، ص ١٤.

التعدي في **اللغة**:التجاوز، يقال: عدا فلان طوره؛ أي: جاوزه. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: من طلب القوت لم يتعدّ. معناه لم يتجاوز ما يجب له، وهو في **اصطلاح النحويين** : تجاوز الفعل الفاعل إلى المفعول به. فإن تجاوز الفعل الفاعل إلى غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولم يتجاوز إلى المفعول به لا يسمونه متعدياً، فالأفعال على هذا تنقسم قسمين: قسم يتعدى ، وقسم لايتعدى، فالذي لايتعدّى: هو الذي يبنى منه اسم المفعول، ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو:جلس، وقام لا يبنى منهما اسم المفعول فيقال: مجلوس، أو مقووم، ولا يقال: بأي شيء وقع قيام زيد ولا بأي شيء وقع جلوس بكر، والمتعدي عكسه: وهو الذي يبنى منه اسم المفعول ويصح السؤال عنه بأي شيء وقع، نحو: ضرب زيد عمراً، ألا ترى أنه يصح أن تبني منه اسم المفعول، فيقال: مضروب، ويقال: بأي شيء وقع ضرب زيد ؟ [١]

ويعرف **ابن مالك** الفعل المتعدي بقوله:[٢]

علامةُ الفعلِ المُعدّى أنْ تصل (ها) غير مصدرٍ به نحو عَمَل

فانصـــــبْ به مفعولَه إنْ لم ينُبْ عن فاعلٍ نحو: تدبرَ الكتب

فالمتعدي: ما جاز أن يتصل به (ها) ضمير لغير المصدر نحو: عمل، واللازم ما ليس كذلك نحو: شرف وظرف. ولا يجوز أن يتصل مثل هذه (الهاء) بالأفعال اللازمة التي ذكرناها فلا يجوز لك القول: شرفه زيد، وظرفه عمرو، فهذا فرق مابين المتعدي واللازم، وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم المفعول من لفظ ما عمل فيه، كقولك: ركب زيد الفرس، فالفرس مركوب، وتدبر زيد الكتاب، فالكتاب متدبر .

والمتعدي ثلاثة أقسام: قسم يتعدى إلى واحد بنفسه، وقسم يتعدى إلى واحد بحرف الجر، وقسم يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر، فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولا به واحداً، ويكون ذلك المفعول يحلّ به الفعل" نحو: ضربت زيداً، ألا ترى أن (ضربت) تطلب مضروباً ، زيدا أو غيره، ويكون ذلك المضروب قد حلّ به الضرب.

---

[١] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٢٩٩.

[٢] ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٧٧.

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا إلا أنه لا يكون محلا للفعل، نحو: مررت بزيد، وجئت إلى عمر، وعجبت من بكر. ألا ترى أن المرور لا يحلّ بزيد، والمجيء لا يحل بعمر، والتعجب لا يحل ببكر. والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارة بحرف الجر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو: نصحت زيداً، ونصحت له، وأمثاله. وإنما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين؛ لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، أعني أنه لم يقل: نصحت زيداً أكثر من نصحت لزيد، فتجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائداً، ولا نصحت لزيد أكثر من: نصحت زيدا، فيجعل الأصل ثم حذف حرف الجر.فلما تساويا بالاستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه.

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر؛ لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة، والمفعول محلا للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح فينبغي على هذا أن يجعل نصحت زيداً وأمثاله الأصل فيه: نصحت لزيد، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأن النصح لايحل بزيد [1].

"وينبغي أن يعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعديا بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه، وذلك في الأفعال المسموعة وهي: اختار، استغفر، سمّى، وكنّى أمرَ، تقول: أمرتك الخير، تريد: بالخير، قال:

أمـــــرتُكَ الخـــــيرَ فافعلْ ما أمرتْ بهِ فـــــقد تـــــــركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشبِ

وتقول:اخترت الرجال زيداً، تريد: من الرجال، ومنه قوله تعالى:﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ ، معناه: من قومه، ومنه قول الشاعر:[2]

وسميّت كـــــعباً بشـــــر العظام وكـــــان أبـــــوكَ يُسمّى الجعلْ.

يريد: سميت بكعب، ويسمى بجعل"[1].

---

[1] ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص ٢٩٩- ٣٠٠.

[2] الأصفهاني،أبو الفرج، علي بن الحسين، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م،ج٧، ص ١٦٢.« البيت للأخطل في الأغاني أيضا ج٤، ص ٤١٧، وشرح جمل ابن عصفورج١، ص٣١١، ونسب لعقبة بن وعل التغلبي في خزانة الأدب ج٣، ص٤٩. وبلا نسبة في البحر المحيط، ج٣، ص ١١٩»

وقد ذكرها **سيبويه** في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الزيادَ. ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ [٢]، وسميته زيداً، وكنيّت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ومنه قول الشاعر:

استغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيَه ربّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان. كما تقول: عرفته بهذه العلامة، و أوضحته بها، واستغفر الله من ذلك، فلما حذف حرف الجر عمل الفعل، ومثال ذلك قول المتلمس:[٣]

اليت حبَّ العراقِ الدّهر أطعمُه والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوسُ "

يريد: اليت بحب العراق، كما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك؛ أي: عن زيد.[٤]

ويذكر **المبرد** باب التعدية بحرف الجر في كتابه الكامل؛ إذ يفصّل القول فيه" ومما يستحسن لفضهُ ويستغرب معناه ويحمدُ اختصارُهُ قول أعرابي من بني كلاب:

فمن يكُ لم يغرض فإنّي وناقتي بحجرٍ إلى أهل الحمى غرضان

تحن فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الّذي لولا الأسى لقضانِي.

يريد: لقضى علي، فأخرجه لفصاحته وعلمه لجوهر الكلام أحسن مخرج، ويذكر منه قوله تعالى:﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾[٥] والمعنى: إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم. " [٦]

---

[١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص ٣٠٤-٣٠٥.

[٢] الأعراف، الآية ١٥٥.

[٣] البيت للمتلمس في ديوانه ص ٥، نسخة الشنقيطي، فقد فر المتلمس إلى الشام ومدح ملوكها. ينظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٧-٣٨.

[٥] المطففين، الآية ٣.

[٦] المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ج١، ص ٤٦.٤٧.٤٨.

ويذكر**الصبان** أن الفعل المتعدي يصبح فعلاً لازماً وفق شروط خمسة ألا وهي :**الأول:** التضمين لمعنى لازم، والتضمين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين، نحو قوله تعالى:﴿ فليحذرِ الذين يخالفون عن أمره﴾ [١] أي: يخرجون، و**الثاني:** التحويل إلى فعل بالضم والتعجب نحو: ضرب الرجل، وفهم بمعنى أما اضربه أو افهمه، و**الثالث:** مطاوعته المتعدي لواحد، و**الرابع:** الضعف عن العمل إما لتأخره نحو قوله تعالى:﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [٢] أو يكون فرعاً في العمل نحو قوله تعالى: ﴿مصدقا لما بين يديه﴾ [٣] و**الخامس** هو الضرورة كقول الشاعر:[٤]

تبلّتْ فؤادَك في المنامِ خريدةٌ تَسقي الضجيعَ ببارِدٍ بسّامِ

واللازم:هو ما ليس بمتعد، وهو ما لا يتصل به(ها) ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على السجية- وهي الطبيعة- نحو:" كرم، ظرف، نهم، وكذا كل فعل على وزن(افعلّ) نحو: اقشعرّ، اطمئنّ أو على وزن (افعنْلَ) نحو: احرنجم، اقنعس، أو دلّ على نظافة نحو: طهّر الثوبَ ونظّف، أو على دنّس نحو: دنّس الثّوبَ، أو دلّ على عرض نحو: مرض زيد وإحمرّ، أو كان مطاوعاً لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو: مددتُ الحديدَ فامتدّ، ودحرجت زيداً فتدحرج، واحترز بقوله: لواحد مما طاوع المتعدي إلى اثنين فإنه لا يكون لازما بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد نحو: فهمّت زيداً المسالة ففهمها، وعلمته النحو فتعلمه" [٥] ويقول **ابن مالك:**

وعــــدّ لازمــاً بــحرفِ جرّ وإن حــذف فالنـــّصبُ للــمنجرِ

فيؤكد من خلال هذا البيت دور حرف الجر في نصب الاسم بعد حذفه وذلك في باب الفعل اللازم عندما يتعدى بحرف الجر؛ إذ قال:" يصح نصب الاسم المجرور شرط حذف حرف الجر وهذا مقصور على النقل؛ أي: على السماع، والبيت الذي ذكرناه هو نص كلامه في الألفية" [٦].

---

[١] النور، الآية ٦٥.

[٢] يوسف، الآية ٤٣.

[٣] أل عمران، الاية٣.

[٤] الصبان، حاشية الصبان، ج٢، ص ١٣٨.

[٥] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ج٢، ص١٤٩.

[٦] ياسين، حاشية ياسين على الألفية، ج١، ص ٢٣٣.

وذكرنا أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه وأن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر وهذا نص قول ابن مالك الذي أورده **ابن عقيل** في شرحه؛ إذ قال:" قد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ويعني بذلك الفعل اللازم ويضرب مثالاً على ذلك : مررت زيداً، ومنه قول الشاعر: [1]

تمـــــرّون الــدّيار ولم تعوجوا كلامـــــكم عليّ إذاً حـــــرام

فالاسم المنصوب (الديار) منصوب على نزع الخافض؛ لأن أصله: تمرون بالديار؛ إذ حذف الجار ووصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: تمرون بالديار. ويسمى ذلك الحذف و الإيصال، وهذا قاصر على السماع، و لا يجوز ارتكابه في سعة الكلام . ومذهب **الجمهور**" أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنْ وأنَّ) بل يقتصر فيها على السماع وذهب الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً شرط تعيين الحرف المحذوف ومكان الحذف نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عندها حذف الباء فيقول: بريت القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير: رغبت عن زيد، أو في زيد. وكذلك إذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحذف، فلا تقول : اخترت القوم بني تميم؛ إذ لا يدرى هل الأصل: اخترت القوم من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم" [2].

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة لأبي تمام وجدنا كثيراً من الأبيات التي تتطابق وتقع تحت باب المنصوب على نزع الخافض(حرف الجر) في التعدية واللزوم، وتبين هذه الأبيات قواعد الاستعمال الجاري لنزع الخافض في الحماسة، ومن هذه المواضع قول الشاعر سعد بن ناشب(من الطويل) :[3]

وأذهلُ عن دارِي وأجعلُ هدمَهَا وأعرضُ عن باقِي المذمةِ حاجبَا

فالاسم المنصوب(هدمها) في موضع نصب على نزع الخافض؛ لأن أصل التقدير: وأجعل من هدمها، فلما حذف الخافض انتصب الاسم على نزع الخافض، يقول **السامرائي:**" يتبين أن الفعل

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٥٠.١٥١. سبق تخريج هذا البيت في الفصل الأول.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٥١.

[3] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٨." هو شاعر إسلامي، كان من شياطين العرب، وهذا البيت مذكور في الشعر والشعراء ص ٦٧٧، والخزانة ج٣، ص ٤٤٤-٤٤٦.

قاصر مكتف بمرفوعه نحو: كرم زيد، وحسن عمرو، وقام بكر. ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، ثم يتوسع في هذا طلباً للخفة والإيجاز سيراً مع العربية التي جرت على هذه الناحية فصارت سمة من سمات البلاغة" [١].

ويذكر **ابن مالك** مسألة نزع الخافض في أبيات التعدية واللازم بقوله:" وحذف حرف الجر ونصب المنجر ينقل عن العرب نقلاً ولا يقدم حينئذ بالقياس، إلا في التعدية إلى (أنْ وأنّ) فإن الحذف هناك بالشروط المذكورة مطرد، ولا يقاس عليه، وفي محلها بعد الحذف قولان: فمذهب الخليل والكسائي أنه الجر، ومذهب سيبويه والفراء أنه النصب" [٢] ويعني بذلك أن محل أنْ وأنّ الإعرابي هو الجر على مذهب أو النصب على المذهب الآخر.

ويذكر **الفارسي** هذا الضرب من الحذف لحروف الجر؛ إذ قال:" اعلم أن الحروف التي تضمرعلى ضربين: أحدهما عامل، والآخر غير عامل، فالحروف العاملة على ضربين: عاملة في الاسم، وعاملة في الفعل، فالعاملة في الاسم نحو: الحروف الجارة، وذلك قولهم: الله لأفعلنَّ، ومن ذلك قول الشاعر:

ودويةٍ قفرٍ تمشي نعامها كمشي النَّصارى في خفاف الأرندجِ

وقوله: وبلد باله مؤزر ...فالبلد منجر بالجار المضمر، والدليل على ذلك أن الجر بإضمار الحرف هو أن الاسم قد انجر" [٣].

إن النحو من أهم أدوات فهم النصوص الشعرية ، فالشعر من الأنواع الأدبية المتميزة لما له من نظام لغوي خاص داخل النظام اللغوي العام؛ لذا قال **ابن جني:**" الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغتها لأجله" [٤].

---

[١] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه أبنيته، ص ٨٩.

[٢] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ١٨٠.

[٣] الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص٤٩.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ١٨٨.

ومن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في حماسة أبي تمام والتي ينتصب الاسم فيها على نزع الخافض في باب التعدية واللزوم قول الشاعر أنيف بن حكم النبهاني(من الطويل) :[١]

فلـــــــمّا أتينا السّفحَ من بطنِ حائلٍ بحيثُ تلاقِي طلـــــحها وسيالها.

فالاسم المنصوب(السفح) هو في موضع نصب على نزع الخافض؛ إذ التقدير: فلما أتينا إلى السفح، فلما نزع الخافض انتصب الاسم على نزعه، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ واستبقوا الخيرات﴾ [٢]، وذلك أن في إعراب الاسم"الخيرات" وجهان: ***الأول:*** نصبه على المفعول به، وذلك لتضمنه معنى الفعل(ابتدروا). ***والثاني:*** النصب على نزع الخافض.[٣]

ومن تلك المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في ديوان الحماسة قول الشاعر:[٤]

ولكـــــنْ حلنَاه نفوساً كـــــريمةً تحملُ ما لا يُستطَـــــاعُ فتحمِلُ .

فالاسم المنصوب(نفوسا) في موضع نصب على نزع الخافض؛ لأن أصل التقدير: حلناه إلى نفوس، فلما نزع الخافض انتصب الاسم على نزعه.

ويرى الدكتور**أحمد عفيفي** أن كثيراً من الأسباب الظاهرة للحذف يكمن وراءها التخفيف والإيجاز والاختصار للجمل والتراكيب؛إذ" يطول العنصر اللغوي- وقد كان الناطقون العرب- وكذلك المقننون للغة- حريصين على التخفيف" [٥]. يقول الأستاذ **إبراهيم مصطفى:**" فالعرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، و

---

[١] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ١٧١.

[٢] البقرة، الآية ١٤٨.

[٣] ينظر: القرطبي، جامع البيان لأحكام القران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩م، ج٢، ١٦٥.

[٤] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢٤٤.

[٥] عفيفي، د. أحمد ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ٢٧٤.

الأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها" [١] ففي هذا الحذف تخفيف من طول العبارة، أو ثقل الكلمة، ومن المواضع التي نخرجها بالنصب على نزع الخافض وتبين الاستعمال الجاري قول الشاعر: [٢]

بلـــــغَ النـــّفوسَ بلاؤه فكأنّما مـــوتى وفـــينا الـــرّوحُ و الأجســـادُ.

فالاسم المنصوب(النفوس) في موضع نصب على نزع الخافض؛ لأن التقدير: بلغ من النفوس، فلما نزع الخافض انتصب الاسم على نزعه، ويؤيد ما نذهب إليه ما ذكره **الجرجاني** من أن للحذف قيمة وأهمية تفوق كل أهمية، فهو السحر في النحو، وهو باب دقيق المسلك، بعيد عن اللحن والفساد؛ إذ قال:" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجد أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ" [٣]. ومن أمثلة ذلك في ديوان الحماسة قول الشاعر:[٤]

إذا رنّقتْ أخلاقَ قـــومٍ مصـــيبة تصـــفّى بها أخلاقـــهم وتطـــيبُ.

فالاسم المنصوب (أخلاق) منصوب على نزع الخافض؛ لأن التقدير:إذا رنقت من أخلاق القوم، فلما نزع الخافض انتصب الاسم، يقول الدكتور **أحمد عفيفي:**" إن طلب الخفة قد أثرّ في الأفعال المتعدية بأحد حروف الجر، فجعلها تتعدى بنفسها، ومن هذه الأفعال في اللغة عدد لابأس به مثل: دخل – ذهب – انطلق– وصل – سافر– شكر...فهذه الأفعال الأصل أن تتعدى عن طريق حرف الجر، لكن الحذف للتخفيف والإيجاز جعلها تتحول إلى أفعال متعدية بنفسها في الكلام الفصيح" [٥].

---

[١] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص٤٨.

[٢] المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢٦٢.

[٣] لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص ١٥٧.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٣٤٦. هو جزء بن ضرار، أخو الشماخ بن ضرار، قال ابن حجر في الإصابة، ص ١٢٨١:" ذكره المرزباني في معجمه وقال: هو شاعر مخضرم، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج٨، ص ٩٨.

[٥] عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ٣٢٦.

ويرى الدكتور **محمد عيد** أن الحذف" أحد مظاهر التخريج في النحو، وهذا المظهر يعود إلى فلسفة العامل القول بحذف المبتدأ، أو الخبر، أو خبر كان، أو إن، وما جاء محذوفاً من حروف الجر في مثل: قول رؤبة لمن قال له: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله" [١].

ومن النحاة من يرى أن الحذف؛ أي: حذف حرف الجر مرتبط بالتطور الاستخدامي للغة؛ إذ قال:"إن حذف حرف الجر ما هو إلا طلب للتخفيف وذلك نوع من التطور الاستخدامي للغة إلا أننا لانستطيع أن نجزم أن كل أفعال اللغة يثبت فيها هذا المفهوم فلما كثر استعماله حذف حرف الجر تخفيفا" [٢]. ويؤيد ما نذهب إليه في باب التعدية واللزوم مذهب **السامرائي**؛ إذ قال:" ومسألة نزع الخافض في اللغة العربية وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم ثم يتخفف في الاستعمال فيصبح الفعل متعديا" [٣]

ومهما يكن من أمر فإن نصب الاسم على نزع الخافض في باب التعدية واللزوم هو أصل في النحو، وذلك لأنه لا يؤدي إلى الخطأ وفساد المعنى وبناءً على هذا أدعو إلى القياس على هذا النوع من الحذف شرط أمن اللبس، وتحديد الحرف المحذوف، ومكانه. وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض في المفعول به، سأقوم بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، وسأبين عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض في المفعول به.

وهذا جدول إحصائي أبيّن الاستعمال الجاري لحالة نزع الخافض**(باب التعدية واللزوم)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم الصفحة	المجموع
الجاهلي	وأجعل هدمها	١٠	الثاني	
	يجعل عينيه	١٣	الرابع	

[١] عيد، د. محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص٢٠٥.
[٢] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص٣٢.
[٣] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٧٦.

	يقرب حبّ الموت آجالنا	١٦	العاشر	
	ولا ينكرون القول	١٦	السادس عشر	
	ذكرت تعلة	٤٠	الخامس	
	شفيت النفس	٤٥	الأول	
	لا تأمنن قوماً	٤٦	الثالث	
	أطل حمل الشناءة	٥٤	الأول	
	لن حلناها نفوساً كريمةً	٧١	السابع	
	يعدو حمامه	٧١	الخامس	
	بلغ النفوس	٧٣	الثالث	
	جعلت نفسي	٧٨	الثاني	
	أحاذر الفقر	٨٦	الرابع	
	نال قط الصيد	١١٤	الرابع	
	واستبدلي ختناً	١١٩	الرابع	
	لففنا البيوت	١٣٢	الرابع	
	بلغن قول	١٤٢	الأول	
	يجرُّ الأسنة	١٤٥	الرابع	
	ومارست الرجال	١٤٨	الخامس	
	شدوا دوابر	١٧٥	الرابع	
	يقيم المأتم	١٧٧	الثاني	
	جعلت لبان الجون	١٨٥	الثاني	
	إن تسألوا الحق	١٩١	الثاني	
	نال التحية	١٩٨	الثاني	
	حز أنفه	٢٢٢	الثاني	
	وأحتمل الأوق	٢٤١	الرابع	
	لأشري الحمد	٢٤١	الثامن	
	خلعنا قيده	٢٥٠	الثامن عشر	
	يستبينوا الرشد	٢٧٢	الرابع	
	جهزنا فقيرها	٣٣٣	الخامس	
	ترجو النساء عواقب	٣٤٨	الثالث	
	يقربن حرّا	٣٤٨	العاشر	

	ضم الرجال	٣٧٨	الثاني	
	استغنينا حب	٣٨٧	السادس	
	تقطع أطناب	٦٠٩	الثالث	
	يمشون مشي	٧٢٧	السابع	
	نكسر العظم	٧٤٣	الثالث	
	تجد فرساً	٨٢١	الثاني	(٣٨)
مخضرم	نأسوا آثار	١٥	السابع	
	رأيت الخيل زوراً	٣٠	الأول	
	رنقت أخلاق	١١٦	السابع	
	وباشرت حد	١٢٨	الأول	
	تركنا أحاديث	١٢٩	الأول	
	يضارب قرناً	١٩٥	السابع	
	كشفوا غيبة	٢٦١	الثاني	
	يخبرك ظهر	٦١٢	الثالث	(٨)
إسلامي	سألت سراة	١٩	الأول	
	نال شبعاً	٧٤	الثاني	
	أملت غنائي	٢١٢	الأول	
	أصابت رماح القوم بشراً	٢١٦	الثاني	
	لم تر حق	٢٥٥	السادس	
	أمشي البراز	٣١٠	الثالث	
	يبغي جوارك	٣٢٩	الأول	
	بلغ الخزاية	٣٤١	السابع	
	ينال أموراً	٥٨٥	السابع عشر	
	سأشكر عمراً	٧٠٣	الأول	
	نزور القرى	٧٦٨	الأول	(١١)
أموي	ولا يرعون أكناف	٣	السادس	
	يرى غمرات	٥	الأول	
	ذكرته أرحام	٤٤	الأول	
	أعطاني المودة	٢٠٩	الثالث	
	ضاف الزماع	٢١٩	الثاني	

	أقيم صفاً	٢٢٣	الخامس	
	نشقق عصا الدين	٢٢٤	الأول	
	رمت الخروج	٢٥١	الحادي عشر	
	ترهبان النار	٢٥١	السادس عشر	
	سمعت بكاء هند	٣٢٤	الثالث	
	سمعت بكاء باكية	٣٢٤	الرابع	
	يأكلوا لحمي	٤٤١	السادس	
	أحمل الحقد	٤٤١	التاسع	
	يمل ضراسها	٤٥١	حادي وعشرون	
	ويحرم المال	٤٥٦	الثامن	
	باعدت مزارك	٤٦٠	الأول	
	تأتي الأمر طائعاً	٤٦٠	الثاني	
	تعرف الأطلال	٤٦٢	الثاني	
	وأكفف مدامع	٤٧٦	الأول	
	نرجو لقاء	٤٧٧	الثالث	
	قربن أسباب	٤٨٠	الثالث	
	يعرف ريح الزق	٦٦٣	الثالث	
	خذوا المكاحل	٦٨٤	الثاني	
	لأدعو الضنين	٧٦٢	الأول	
	سمعت الصوت	٧٦٣	الثالث	
	ليعرف أهلها	٧٧٧	الرابع	
	أتينا سليمان	٨١٤	الأول	
	شهد الخنا	٨١٥	الأول	(٢٩)
عباسي	فراعا فؤاداً	٢٨٢	الأول	
	سبق الردى	٣٢٦	الرابع	
	جنبت الردى	٣٢٧	الأول	
	نعطي الجزيل	٨١٠	الثاني	(٤)
دون تحديد العصر	أدع الشعر	٩٧	الأول	
	وأكثر الصدّ	٩٧	الثاني	
	تعقبت آخر	١٨٨	الرابع	

	شتمت سراتنا	٢٠٧	الرابع	
	خفتم أسنة	٢٣٨	السابع	
	أقيموا صدور الخيل	٢٤٤	الرابع	
	أحمي الذمار	٢٤٦	الثاني	
	قارعت البعوث	٢٦٢	الخامس	
	قاسمنا المنايا	٢٩٢	الثاني	
	يهول عقابه	٣٠٤	الأول	
	حللت بلداً	٣٠٧	الثاني	
	سمعت أنيناً	٣٠٧	الرابع	
	يكشف الفتيان	٣١٤	الرابع	
	لا يبغي الود	٣١٤	الخامس	
	أصاب الغليل عبرتي	٣٣١	الأول	
	ينفي الفواحش	٤١٥	الخامس	
	زاد شيئاً	٤١٥	الثاني	
	وجدت ملاك	٤١٨	الثاني	
	يغشى عالماً	٤٢٠	الأول	
	وأبذل معروفي	٤٣٠	الرابع	
	وأمنحه مالي	٤٣١	الرابع	
	ضم أفناء	٤٣٤	الأول	
	أجازيه المودة	٤٧٩	الثالث	
	يشربن ألبان	٥١٥	الثاني	
	يدع الواشون إفساد	٥٣٩	الثاني	
	إذا ذكرت العهد	٥٥٩	الرابع	
	أذود العين	٥٦٤	الأول	
	يبتغي القرى	٦٥١	الثالث	
	بلغوا جهد	٦٥٣	الأول	
	يسألوا الحق	٧٠٦	الثاني	
	يغض الطرف	٧١٨	الأول	
	أضاءت شخصه	٧٤٣	السادس	
	لاقى الحمام	٧٩٦	الأول	

	أفاد المال	٧٩٨	الثاني	
	أعطاك نائلة	٨٠٥	الثاني	
	سقى السم	٨٣٠	الأول	
	فقدت الشيوخ	٨٤٣	الأول	(٣٧)
				(١٢٧)

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في المفعول به هم شعراء العصر الجاهلي، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في المفعول به (١٢٧) مئة وسبعة وعشرون موضعاً.

سادساً: نزع الخافض(حرف الجر) في(أنْ وأنّ) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة:

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في(أنْ وأنّ)، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض في(أنْ وأنّ)، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع الخافض، ثم أعرض بعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري للنصب على نزع الخافض في(أن وأنّ)، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج والخلاصة التي وصلت إليها.

إنّ نزع الخافض(حرف الجر) مع أنْ و أنّ هو أصل في النحو وباب من أبوابه ومسألة نزع الخافض في هذا الباب قديمة، فلقد ذُكرها **سيبويه**؛ إذ قال فيها " واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تُحذَفُ من أنْ كما حُذِفت من أنّ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذرَ الشّرِ؛ أي: حذر الشر، ويكون مجروراً على التفسير الآخر." [١]

ويذكر هذه الظاهرة **الصبان** في حاشيته قال فيها: "وحذف حرف الجر في(أن وأنّ) يطرد قياسا مع أمن اللبس: كعجبت أن يدوا وقوله تعالى:﴿ أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾" [٢]. وقوله

---

[١] سيبويه،الكتاب،ج٣،ص١٥٤.

[٢] الأعراف، الآية٦٣

تعالى: ﴿ وشهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [1] أي: من أنْ يدوا؛ أي: يعطوا الدية، ومن جاءكم، وبأنه، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في(رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل)، لإشكال المراد بعد الحرف، وهناك تنبيهان: ***الأول***: إنما اطرد حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ لطولهما بالصلة .

الثاني: اختلفوا في محلها بعد الحذف: فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر، تمسكا بقول الفرزدق وهو يمدح : [2]

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً إلي ولا دينٌ بها أنا طالبُهُ

بجر دين، وذهب سيبويه والفراء إلى أنّه في موضع نصب وهو الأقيس، فإنه ينتصب لضعف حرف الجر أن يعمل محذوفا" [3].

ويقف **ابن مالك** في ألفيته على هذه الظاهرة ليبين الشروط الواجب تحقيقها أولاً: من أهمها أمن اللبس؛ إذ قال في الكافية الشافية:[4]

وحذف حرفِ الجرِّ مع أُن وأنّ مطردٌ إلا إذا ما اللبس عنْ

ويختص حذف حرف الخافض(حرف الجر) مع أن في باب الفعل؛ لأنها ناصبة للأفعال فقط ومع أنّ المشددة في باب الأسماء، فلا تدخل إلا على الأسماء. ويذكر **ابن يعيش** بقوله:" وقد كثر حذفها مع أنْ الناصبة للفعل، وأنّ المشددة الناصبة للاسم نحو: أنا راغب في أن ألقاك، ولو قلت: أنا راغب ألقاك من غير حرف جر جاز، وكذلك تقول في المشددة: أنا حريص في أنك تحسن إلي، ولو قلت: أنك تحسن إلي من غير حرف جر جاز." [5]

---

[1] آل عمران، الآية ١٨.

[2] البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٨، وفي كتاب سيبويه ج٣، ص١١٠، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافيةج٢ ، ص ٦٣٤، ومغني اللبيب ص ٦٨٣، وهمع الهوامع ج٣، ص ٧.

[3] الصبان، الحاشية، ج٢، ص ٦٩.

[4] شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج٢، ص ٦٣٣.

[5] ابن يعيش، المفصل، ج ٨، ص ٥١.

وينبغي أن يعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصل الفعل إليه بنفسه:" إلا مع أنْ وأنّ نحو: عجبت أنّك قائم، وعجبت أنْ قائم زيد، وذلك لطول أنْ وأنّ في الصلة، والطول يستدعي التخفيف" [١]

وقد اختلف النحاة في المحل بعد الحذف للجار قبل أن وأنّ هل هو نصب، أو جر. أو محتمل لها؟ على ثلاثة مذاهب: فيورد **ابن مالك** مذهب الخليل والكسائي في أن وأنّ أنهما في محل جر بعد حذفه، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وقد ذكر سيبويه ذلك في كتابه؛ إذ قال:" فإن حذفت اللام من(أن) فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من (الإيلاف) كان نصباً، هذا قول الخليل"[٢]. وقال ابن **هشام** في المغني:" وأما ما نقل من جماعة منهم ابن مالك: أن الخليل يرى أن الموضع جر، وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو"[٣]. وجزم في التسهيل بالنصب، وهو ظاهر كلام المصنف في الجامع؛ إذ قال: وحذفه مع كي، وأنْ وأنَّ، إن لم يلبس، مقيس، وهل الموضع حينئذ نصب أو جر أو محتمل؟ أقول: فقدم ذكر النصب ولقائل أن يقول: إن البيت لاحجّة فيه ويجعل الجرّ فيه على توهّم دخول الجار على أن، ومثله قوله: [٤]

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقي شيئاً إذا كان جائِيَا

بجر سابق عطفا على توهم دخول الجار على مدرك. [٥].

ويرى **ابن يعيش** أن حذف حرف الجر في اللفظ اختصاراً واستخفافاً؛ إذ كان في اللفظ ما يدل عليها فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به. وقد تكون مرادة في الحذف منه ولذلك فهو على ضربين: **أحدهما** يحذف ثم يوصل الفعل إلى الاسم فينصبه كنصب الظرف، و**الثاني:** ما يحذف ولا يوصل الفعل فيكون الحرف المحذوف كالمثبت في اللفظ، فيجرون به

---

[١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص ٣٠٤-٣٠٥.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٢٧.

[٣] ابن هشام، المغني، ص ٦٨٢.

[٤] البيت لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ج١، ص ١٦٥، ج٣، ص ٢٩. وشرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص ٥٢. ومغني اللبيب لابن هشام ص ١٣١ ، وينسب إلى صرمة الأنصاري في كتاب سيبويه ج١، ص ٣٠٦، وبلا نسبة في الخصائص ج٢ ص ٣٥٣.

[٥] ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، ١٤٢٤هـ، ص ٥٦٧.

الأسماء كما يجرون به وهو مثبت ملفوظ به، وهو نظير حذف المضاف وتبقية عمله نحو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة" [١]

ويذكر **ابن هشام** أن حذفه مع (أنْ وأنّ) هو حذف قياسي ومحلها النصب عند الخليل بعد حذف الجار وكذا عند أكثر النحويين، وأن سيبويه جوز أن يمنون المحل جرا، يقول ابن هشام في حذف الجار:" يكثر ويطرد مع أنْ وأنّ نحو:﴿يمنون عليك أن اسلموا﴾ أي: بأن، ومثله: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي﴾ وقوله تعالى: ﴿ ونطمع أن يدخلنا ربنا﴾ و﴿ وأن المساجد لله﴾و﴿ لأن المساجد لله﴾ومنه قوله تعالى : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا﴾ أي: بأنكم وقد يحذف مع بقاء الجر، كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله" [٢].

وقد اختلف **النحويون** حول استنباط العلة النحوية التي سهلت نزع حرف الجر مع أن وأنّ حتى صار ذلك قياساً مطردا وهم على أقوال: فقد ذهب أكثرهم إلى أن العلة هي طول الكلام بالصلة وأن طول الكلام يستدعي التخفيف، فنزع الخافض في هذا الباب هو لغرض التخفيف وأن الذي دعاهم لهذا المعنى هو التفريق في حكم نزع الخافض بين المصدر الصريح والمؤول من أن و أن؛ إذ لا يجوز نزعه مع المصدر الصريح لعدم الطول ويجوز ذلك مع المصدر المؤول لطوله، فنقول: عجبت من أن قمت، وعجبت أن قمت، ولا تقول: عجبت قيامك، أي: من قيامك.

وذهب **الفراء** إلى أن العلة في نزع الخافض مع (أن وأنّ) هي عدم تبيين الإعراب فيهما بخلاف المصدر الصريح، وذهب **السهيلي** إلى أن العلة في نزع الخافض مع أن وأنّ هي استقباح دخول حرف على حرف، وقد استحسنه ابن حمدون [٣].

ويرجح **الأشموني** قول الخليل الذي يرى أن نزع الخافض مع (أنْ وأنّ) الأصل فيه الجر وبين قول سيبويه بأنهم في موضع نصب و اختيار رأي سيبويه؛ إذ قال الأشموني وهو (الأقيس)[٤]

---

[١] ابن يعيش، المفصل، ج ٨، ص ٥٢.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٦، ص ٤٨٥- ٤٨٦.

[٣] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، ص٢٥٢- ٢٥٣.

[٤] الأشموني شرح ج٢ ص٩٢

وعلل **ابن مالك** ذلك بأن بقاء الجر بعد حذف عامله" قليل والنصب كثير والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل" [١]

ويشترط يحيى بن حمزة **العلوي** بحذف الخافض مع (أنْ وأنّ) عدم الإخلال بالمعنى وأن المحذوف يظهر من جهتين جهة الإعراب والمعنى؛ إذ قال:" يكون الحذف بحذف ما لايخل بالمعنى ولا ينقص البلاغة بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام، ولا بد من الدلالة على ذلك المحذوف فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون نحو أمن الحديث ويظهر المحذوف من جهتين إحداهما من جهة الإعراب على معنى أن الدال على المحذوف هو من طريق الإعراب" [٢]

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة لأبي تمام وجدنا عدداً من الأبيات الشعرية المطابقة لحالة نزع الخافض في باب أنْ وأنّ، والتي تبين مواضع الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في نزع الخافض، ومنها قول الشاعر بشامة النهشلي : [٣]

إذا الكماةُ تنحّوا أن ينالهُمُ حدُّ الظباةِ وصلناها بأيدينَا

فالأصل في المصدر المؤول(أن يصيبهم) أن يكون مجرورا بالخافض؛ لأن التقدير: بأن يصيبهم، ويؤيد ما نذهب إليه قول **سيبويه**؛ إذ قال:" سألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾[٤]، فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال نظيرها:﴿ لإيلاف قريش﴾؛ لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من(لإيلاف) كان نصباً، هذا قول الخليل ولو قال إنسان: أنْ وأنّ في موضع جر بهذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار

---

[١] ابن مالك شرح التسهيل ج٢ ص ١٥٠

[٢] العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز ، ج٢، ص ٩٢.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ١٠٨. قال البغدادي:" والظاهر أنه إسلامي كما يظهر من شرح المبرد لأبياته" ينظر: الكامل، ص ٦٥، ونسب ابن قتيبة هذا البيت في الشعر والشعراء ص ٦٢٠، إلى نهشل بن حرى، وفي عيون الأخبار ج١، ص ١٩٠ إلى نهشل بن بشامة.

[٤] المؤمنون، الآية ٥٢.

كما حذفوا رب من قولهم: وبلدٍ تحسبه مكسوحا."[١] لكان وجها قويا وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك، والأولى قول الخليل" [٢]

ومن أمثلة المصدر المؤول الذي نرى الأصل فيه التخريج على نزع الخافض والتي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر الحصين بن الحمام المرّي(من الطويل) : [٣]

تأخرتُ أستبقِي الحياةَ فلم أجد لنفسي حياةً مثلَ أن أتقدما.

إذ الأصل في المصدر المؤول أن أتقدما الجر بالخافض والتقدير: بأن أتقدما، ويرى بعض النحاة أن النزع في هذا الباب وغيره من أبواب نزع الخافض لغرض التخفيف؛ فالحذف هنا فيه نوع من التخفيف اللفظي، يقول الدكتور **أحمد عفيفي:** لاشك أن الحذف في اللغة سواء كان قياسا أو سماعا هو نوع من التخفيف من الثقل النطقي للفظ أو من بعض عناصر الجملة سواء كان للحرف أو للكلمة أو للجملة" [٤] ومن هذه المواضع التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر جعفر بن علبة الحارثي: [٥]

ألا لا أبالِي بعدَ يومٍ بسحبلٍ إذا لَمْ أعذَّب أنْ يجيءَ حماميا.

ومن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في الحماسة قول الشاعر أرطاة بن سهية المري(من الطويل): [٦]

كفى بيننا أن لا تُرَدُّ تحيةٌ على جانبٍ ولا يشمّتَ عاطسُ.

---

[١] بيت مشطور من الرجز لأبي النجم العجلي في شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص ١٩.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٣، ١٣٦.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ١٩٧. البيت للحصين بن الحمام المري، والحمام قيل: عرق الخيل، وهو شاعر جاهلي مقل، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج١٢، ص ١١٨، والخزانة ج٢، ص٧.

[٤] عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٢١٧.

[٥] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٣٥٦.

[٦] المرزوقي،أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص٣٩٩ ذكر ابن جني في المبهج أن الأرطأة واحدة الأرطى، وسهية أم أرطأة غلبت على نسبه، وهو شاعر إسلامي، وقيل أدرك الجاهلية وهو من بني مرة. وهذا البيت مذكور في الأغاني ج١١ ص ١٣٤،والاشتقاق ص ١٧٦، و سمط اللآلى ص ٢٩٩.

فالأصل في هذين المصدرين هو:لأن يجيء، ولأن لا ترد تحية، فهي في موضع نزع للخافض وبذلك يجوز لنا حذف الخافض مع أنْ الناصبة والفعل، وكذلك مع (أنّ) المشددة واسمها وخبرها فإذا جئنا بالمصدر صريحا لا يجوز حذف الجار، والسرُّ في ذلك أن الفعل مع (أنْ) يحتاج إلى فاعل وربما إلى مفعول به ومتعلقات أخرى، وهذا تطويل ينتج عنه الحذف الجار، وكذا مع(أنّ) المشددة واسمها وخبرها فيجوز الحذف بسبب الاستطالة، والمصدر الصريح ليس معه هذه الاستطالة فلا حذف معه ودل هذا على أن ثقل الطول في العنصر اللغوي كان سبباً في إجازة الحذف فإذا ما قصرت العبارة لم يجز الحذف" [1]

ومهما يكن من أمر فإن حذف الخافض(حرف الجر) هو باب متأصل في النحو مع أنْ وأنّ وذكرنا كثيراً من الأقوال النحوية التي تشير إلى ذلك صراحة في كتب التراث النحوي . وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال الجاري للاسم المنصوب على نزع الخافض في(أنْ وأنّ)، سأقوم بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، وسأبين عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض في(أنْ وأنّ).

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع الخافض في **(أنْ)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم الصفحة	المجموع
الجاهلي	يغني أن يرى	٧١	الثاني	
	أبوا أن يبيحوا	١١٤	الثاني	
	أغرك يوماً أن يقال	١٧٠	الأول	
	أبوا أن يغزوا	٣٢٠	الثاني	
	أرجي أن أعيش	٣٦١	السادس	
	تغبط المرء أن يقال	٤٠٩	الثالث	٧
	ويعجب أن أبصرت	٦٤٤	الرابع	
مخضرم	تنحوا أن يصيبهم	١٥	العاشر	
	أبى أن يجاوزه	٢٠٦	الأول	

[1] عفيفي، أحمد، ظاهرة الخفيف في النحو العربي، ص ٣٢٥.

	أخشى أن تكون	٣٨٨	الخامس	
	يريد أن يعطى	٤٥٠	الثالث	٤
إسلامي	إذا كلمونا أن نكلمهم	٦٤	الثاني	
	أبى لهم أن يعرفوا	٢١١	الرابع	
	أيبكي أن يضل	٢٨٩	الأول	
	تخاف على أحشائها أن تقطعا	٤٩٥	الأول	٤
أموي	ولا تطمعوا أن تهينونا	٥٦	الثالث	
	أوصاني أن أضمكم	٧٠	الخامس	
	شئت أن تسود	٤٠٧	الأول	
	أبى أن يقبل	٤٩٩	الرابع	
	يضير العين أن تكثر	٥٥٧	الثاني	
	آثروا أن يجهلوا	٨٠٦	التاسع	٦
عباسي	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠
دون تحديد	أرجو أن أملك	٣٠٩	الثالث	
العصر	شئت أن تدعى	٤١٥	الثالث	
	أرجو أن تموت	٤٦٦	الثاني	
	أبى أن يخطروا	٦١٦	الثاني	
	أترجوا أن تجيء صغارها	٦٣٨	الأول	٥
				٢٦

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع الخافض في **(أنّ)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم الصفحة	المجموع
جاهلي	علم القبائل أنّ قومي	٨٨	الأول	
	وما يدري جرية أنّ نبلي	١٤٧	الخامس	
	ويعلم أنّ الدهر غير	٢٧٢	العاشر	
	طيب نفسي أنني لم أقل له	٢٧٢	الثامن عشر	
	نبئت أنّ النار بعدك أوقدت	٣١٧	الأول	٥
مخضرم	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠

إسلامي	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠
أموي	زعموا أنّ المحب	٥٠٩	الرابع	
	زعمتم أن ّ أخوتكم	٦١٩	الأول	
	ولم يعد أنّ شق	٧٦٣	العاشر	٣
عباسي	خلت أنّي	٤٠٤	الثاني	
	ولم أدر أنّ الجود	٧٣٩	الأول	٢
دون تحديد العصر	زعم العواذل أنّ ناقة جندب	٩٨	الأول	
	رأوا أنّ يومهم أشب	١١٢	الثاني	
	علم الأقوام أنّ نباته صوادق	٣٦٢	الثاني	
	فتيقنن أنّ السبيل سبيله	٤٠٠	الثاني	
	ودّ أنّي شتمته	٤١٦	الرابع	
	فلا تحسبي أنّ الغريب	٥٤١	الثاني	
	زعم العراق أنّ كلامها	٦٠٦	الأول	٧
				(١٧)

يتبيّن لنا من خلال هذين الجدولين الإحصائيين أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر)مع(أنْ)هم شعراء العصر الجاهلي، وأكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض مع(أنّ) هم الشعراء غير المحدد عصرهم، وعدد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض مع(أنْ) ستة وعشرون موضعاً، ومع(أنّ) سبعة عشرموضعاً. ونستنتج من ذلك أن الاستعمال الجاري لنزع الخافض مع(أنْ) أكثر من الاستعمال الجاري لنزع الخافض مع (أنّ).

***<u>القسم الثاني:</u>* نزع الخافض(حرف الجر) مع بقاء الاسم مجروراً في ربّ.**

١- نزع الخافض(حرف الجر) مع بقاء الاسم مجروراً في ربّ وفق الاستعمال الجاري:

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في ربّ، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت في هذه الدراسة التطبيقية إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع الخافض ربّ، وذلك بغية رسم منهج نحوي يبين الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأعرض لبعض الأبيات الشعرية في الحماسة التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض

وبقاء الاسم مجروراً مع ربّ، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج التي توصلت إليها.

إنّ من مواضع نزع الخافض"ربّ" التي ينزع فيها الخافض، ويبقى الاسم مجروراً بعد نزعه، ويؤيد كثير من النحاة هذا النزع، فقد ذكرها **السهيلي** وبين أنّها تقع في الشعر والكلام كثيراً قال:" إنك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها من فخر أو مدح، أو غير ذلك، فهذه كلها معان مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها"(١) ، ويفسّر في هذا القول واو" ربّ" فهي واو العطف في الأصل وهي الدالة على نزع الخافض(ربّ) والغالب فيها أن تقع أول البيت الشعري، أو الكلام.

فمن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض "رب" وبقاء الاسم مجروراً قول الشاعر بلعاء بن قيس الكناني (من البحر البسيط): (٢)

وفارسٍ في غمرات الموتِ منغمسٍ إذا تألّى على مكروهةٍ صدقا.

فالواو هي واو رب، وفارس: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مبتدأ، ومن أمثلة الاستعمال الجاري لنزع الخافض" رب" في الحماسة قول الشاعر أبو النشناش (٣)

وسائلةٍ بالغيب عنّي وسائلٍ ومن يسألُ الصعلوكَ أينَ مذاهبُهُ.

فالواو واو رب وسائلة اسم مجرور برب المحذوفة، وهو من مواطن حذف الخافض وبقاء الاسم مجروراً ومواضع الاستعمال الجاري في الحماسة.

ومن المواضع التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض ربّ في الحماسة قول امرأة من بني عامر(من البحر الطويل): (٤)

وحربٍ يضجُّ القومُ من نفيانِها ضجيجَ الجمالِ الجلّةِ الدّابراتِ.

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ص ٢٦١.

(٢) المرزوقي، شرح ديون الحماسة، ج١، ص ٥٩.

(٣) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٣١٩.

(٤) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٧٦٠. النفيان: ما تطاير من القطر أثناء سيلان الماء من أعلى إلى أسفل، وما نفته الحوافر من حصى وغيرها، الجلة: السمان من الإبل، دبرات: ج دبرة: بها قرحة.

فاواو واو رب وحرب اسم مجرور برب المحذوفة، وهو من مواطن حذف الخافض وبقاء الاسم مجروراً ، والتي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض رب في الحماسة، ومن مواطن الاستعمال الجاري قول أم قيس الضبيّة (من البسيط) (١)

ومشهدٍ قد كفيتَ الغائبينَ بهِ في مجمعٍ من نواصي النّاسِ مشهودُ.

ومن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض رب في حماسة أبي تمام قول الشاعر أُبي بن سلمى بن ربيعة بن زبّان الضبي: (من المتقارب) (٢)

وخيلٍ تلاقيتُ ريعانَها بعجلزةٍ جمزى المدّكر.

فالاسم المجرور: خيلٍ في موضع نزع الخافض رب، وهو يبين مواطن الاستعمال الجاري لنزع رب في الحماسة.

وبعد أن أوردت بعض الأبيات الشعرية في حماسة أبي تمام وبيّنت عبرها الاستعمال الجاري للاسم المجرور على نزع الخافض(ربّ)، سأقوم بسرد المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة وفق التقسيم الذي اعتمدته وهو العصر، وسأبين عن طريق هذا التقسيم أكثر هذه العصور استعمالاً لنزع الخافض(ربّ) .

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع الخافض (رُبّ) في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
جاهلي	وفارسٍ	٨	الأول	
	ومناحٍ	١٧٩	السادس	
	وقافيةٍ	١٨٩	الخامس	
	وخيلٍ	٢٤٩	الثالث	

(١) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ١٠٦٠. النواصي من الناس: أشرافهم، والناصية في الأصل: قصاص الشعر.

(٢) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٥٣. ويريد: رب خيل مغيرة تدراكت أوائلها، وأنا فوق فرس صلبة سريعة، والريعان: أو كل شيء، العجلزة: الفرس الصلبة، والجمزى: المسرعة في سيرها.

	ومشهدٍ	٣٧٤	الثاني	
	ولائمةٍ	٣٩٠	الأول	
	وحقة مسك	٤٨٢	الأول	
	ومستخبرٍ	٤٨٨	الأول	
	وندمانٍ	٤٩٠	الأول	
	وعاذلةٍ	٥٨٧	الأول	
	ومختبطٍ	٧٥٠	الأول	
	وعاذلةٍ	٧٧٠	الأول	
	وأرملةٍ	٧٨٧	الأول	١٣
مخضرم	وكتيبةٍ	٣٩	الأول	
	وخيلٍ	١٨٠	الأول	
	ودهمٍ	٧٧٦	الأول	٣
إسلامي	ونائيةٍ	١٠٤	الأول	
	وسائلةٍ	١٠٤	الأول	
	وفتيانٍ	٤٠٣	الأول	٣
أموي	وباكيةٍ	٣٩٩	الأول	
	ومستنبحٍ يبغي المبيتَ	٧٦٦	الأول	
عباسي	لا دوران لها عندهم	٠	٠	٠
دون تحديد العصر	وحربً	٢٥٤	الأول	
	وقائلةٍ	٣٣١	الرابع	
	ونيربٍ	٤٢٧	الأول	
	ويومٍ شديد	٤٨٧	الأول	
	ونارٍ	٥٦٣	الأول	
	ومستعجلٍ بالحرب	٦٥٤	الأول	
	ومستنبحٍ بالحرب	٦٨٨	الأول	
	وسوداءَ	٦٩٣	الأول	
	ومستنبحٍ	٦٧٩	الأول	
	ومستنبحٍ بعد الهدوء	٧٣٢	الأول	
	ومستنبحٍ	٧٤٣	الأول	

	وهاجرةٍ	٨٢٩	الأول	
	وفتيانٍ	٨٣٤	الأول	
	وفيشةٍ	٨٥٣	الأول	١٥
	وعكليةٍ	٨٦٦	الأول	(٣٦)

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في ربّ مع بقاء الاسم مجروراً هم الشعراء دون تحديد العصر، ثم شعراء العصر الجاهلي، ثم الشعراء المخضرمين، ثم الإسلاميين، ثم شعراء العصر الأموي، ولم أجد لهذه القاعدة دوراناً عند شعراء العصر العباسي، وعدد الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ربّ (٣٦) ستة وثلاثون موضعاً.

٢- قواعد نزع الخافض(الحرف) التي لا دوران لها في الحماسة:

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين استعمال هذه القواعد، ولكنني لم أجد في ديوان الحماسة دوراناً لهذه القواعد، ولذلك سأذكرها؛ لأبين تلك القواعد التي لا دوران لها في الحماسة، وهي:

أ- نزع الخافض في المعطوف على خبر ليس.

ب- نزع الخافض في المعطوف على خبر ما.

ت- نزع الخافض في حدّ إيّاك الأسدَ.

ث- نزع الخافض في أحقاً أنّك ذاهبٌ.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله أكثر القواعد استعمالاً لنزع الخافض(حرف الجر) في ديوان الحماسة لأبي تمام:

الباب الأكثر استعمالاً في الحماسة	الترتيب	المجموع
المفعول به	١	١٢٧
الظرف	٢	١٠١
أنْ وأنّ	٣	٤٥
ربّ	٤	٣٦
المفعول لأجله	٥	١٩
التمييز	٦	١٨
الحال	٧	١٧

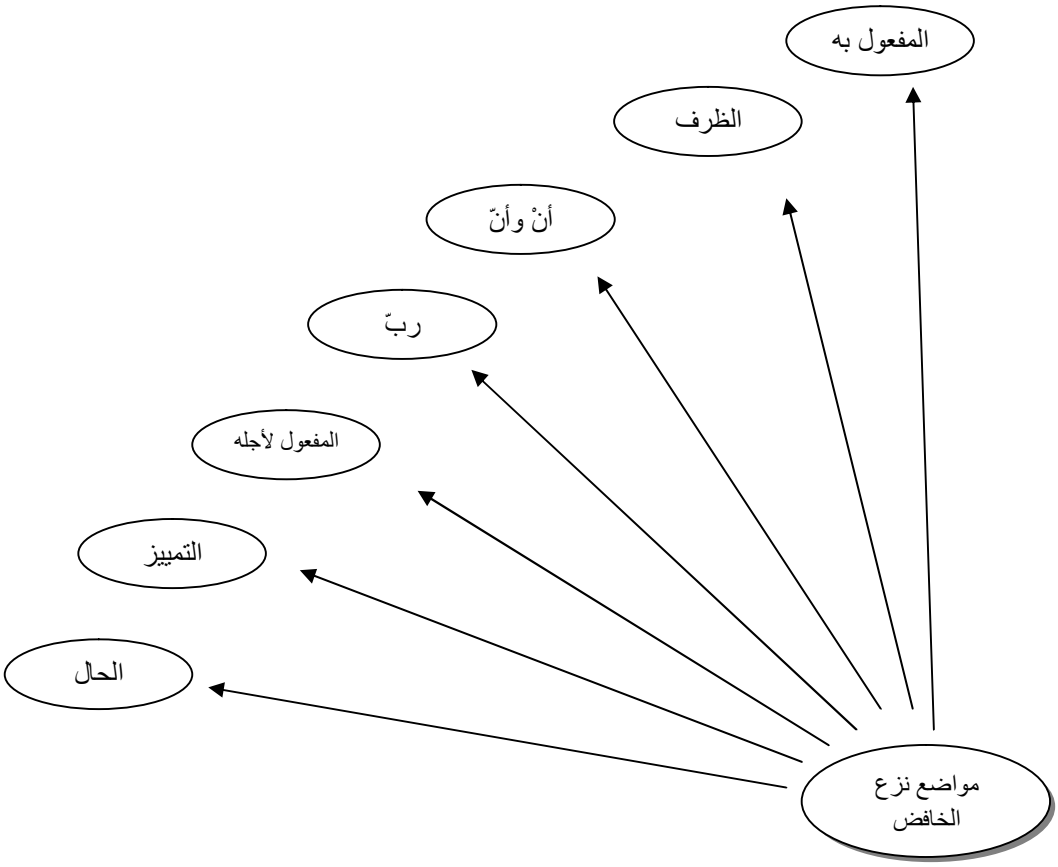

شكل بياني يمثل تدرج الاستعمال الجاري لنزع الخافض(حرف الجر) في حماسة أبي تمام بدءاً من الأكثر استعمالاً

قواعد نزع الخافض(حرف الجر) التي لا دوران لها في ديوان الحماسة لأبي

المعطوف على خبر ليس — المعطوف على خبر ما — حدّ إيّاك الأسدَ — أحقاً أنّك ذاهبٌ.

أولاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النحو.

ثانياً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(الظرف) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

ثالثاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(الحال) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

رابعاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(المفعول المطلق) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

خامساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(المفعول لأجله) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

سادساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(المفعول به) وفق الاستعمال الجاري في الحماسة.

أولاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النحو:

لقد قمت في هذا الفصل باستقراء ديوان الحماسة؛ لأبين مواطن ومواضع الاستعمال الجاري لحالات نزع الخافض(المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) في المنصوبات من المفعولا ت وغيرها كالحال، وقد تتبعت قواعد الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ديوان الحماسة ووجدت عدداً من الأبيات المطابقة لحالة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في هذا الفصل، ووجدت أن أكثر شواهد التراث النحوي النظري، وقد أوردت دلائل نزع الخافض(المضاف) مع المنصوبات التي ذكرتها، وأمام هذه الكثرة لهذه القواعد في الاستعمال الجاري رأيت أنّ من الأفضل الوقوف على أبيات منتقاة من ديوان الحماسة في كل باب من المنصوبات، ثم قمت بإبراز مواطن الاستعمال الجاري وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته في الحماسة، وسأبين من خلال هذا التقسيم أكثر مواطن الاستعمال دوراناً في المنصوبات، وفيه يحاول البحث أن يقف على ظاهرة تعدُّ صلباً وعموداً رئيساً من أعمدة نزع الخافض في النّحو العربي، فالخافض هنا هو الاسم، ونعني بذلك المضاف؛ إذ يحذف الاسم المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، و يأخذ حكمَهُ الإعرابّي من الأبواب الّتي سنوردها في هذا الفصل.

إنّ ظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هي من الظواهر الكثيرة الورود في النحو، وفي العربية، فالغالب فيها تخريج النّحاة ذلك الحذف على التّوسع، يقول **ابن جني:**"إنّ حذف المضاف، وذلك كثيرٌ واسعٌ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه نحو: قوله تعالى:﴿ ولكنّ الّبرَ لمن اتّقى﴾؛ أي: بر من اتّقى. وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البّر من اتّقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، ومنه قوله تعالى:﴿واسأل القريةَ﴾(١)؛ أي:أهلها. وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى:﴿فقبضتُ قبضةً من أثرِ الرّسولِ﴾ (٢)؛ أي: من تراب أثر حافر الرّسول، ومثله مسألة الكتاب: أنت منّي فرسخان؛ أي: ذو مسافة فرسخين. وكذلك قوله

---

١ سورة يوسف ، الآية ٨٢.

(٢) سورة طه، الآية ٩٢.

تعالى:﴿وينظرونَ إليك تدورُ أعينهم كالّذي يُغشَى عليه من الموت﴾ [١] أي: كدوران عيون الذي يغشى عليه من الموت" [٢].

ولا يقف نزع الخافض(المضاف) وإقامة المضاف إليه مقامه في باب واحد من أبواب العربيّة كالنّص القرآني مثلاً، بل إنّه موجود في كلام العرب وأشعارها، وفي الكتاب العزيز، وهو أكثر من أن يحصى، ويعلّل ذلك **ابن قتيبة**؛ إذ قال:" إنّ حذف المضاف في كلام العرب، وأشعارها، وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، فأحسنه ما دلّ عليه المعنى، أو قرينة، أو نظير، أو قياس، فدلالة المعنى قوله جلّ جلاله:﴿ وأُشربُوا في قلوبهم العجلَ بكفرهم﴾ [٣] أي: حُبَّ العجلِ، وكقوله:﴿ فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا﴾[٤]؛ أي: أمر الله، وكقوله تعالى:﴿الحجُ أشهرٌ معلومات﴾[٥] أي: الحج حج أشهر معلومات، وكقولهم: مازلنا نطأ السَّماء حتّى أتيناكم؛ أي:ماءَ السّماء، وكقول المهلهل: [٦]

نبـــئتُ أنّ النـــــّار بعدَك أُوقِـــدَتْ وأســـتبَّ بعدك يا كلـــيبُ المجلـــسُ.

أي: أهل المجلس، وكقول المرقش: ليس على طول الحياة ندمُ. أي: على فقد طول الحياة." [٧]

يقول **ابن يعيش:**" اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، و إنّما سوّغ ذلك الثّقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدّلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر، استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى:"واسأل القرية" والمراد: أهل القرية؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل؛ لأن الغرض من السؤال ردّ الجواب، وليس الحجر والمدر ممّا يجيب واحد منها، وقوله

---

[١] الأحزاب، الآية ١٩.

[٢][٢] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٦٢، ٣٦٣.

[٣] البقرة، الآية ٩٣.

[٤] الحشر، الآية ٢.

[٥] البقرة، الآية ١٩٧.

[٦] البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في الأغاني ج٦، ص٤٧٩، ومغني اللبيب ص ٣٨١، ولا نسبة في الإنصاف ج١، ص ١٧٣.

[٧] العلوي، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص ٧٨– ٧٩.

:"(والعلم فيه) يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علماً على جواز حذف المضاف؛ إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ولكنَّ البِرَّ مَن آمَنَ باللهِ ﴾ فلابد من حذف المضاف؛ لأن البر حدث، ومن اتقى جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنه؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول، أو منزّلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، و الأول أشبه؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور، ومن ذلك قوله:" اللّيلة الهلال" لابدّ من حذف المضاف، رفعتَ الليلةَ أو نصبتَها، فإن رفعت كان التقدير: الليلة ليلةُ الهلالِ، وإن نصبت كان التقدير: ليلةَ حدوثِ الهلالِ، أو طلوعه، ومن ذلك قول الشّاعر:

المـــــالُ يُزرِي بأقـــوامٍ ذوي حَســـَبٍ وقد يُـــسوِّدُ غيرَ الـــسَّيدِ المـــالُ.[1]

فابن يعيش استشهد بهذا البيت؛ لأن المعنى المراد(فقد المال يزري) بجواز حذف المضاف، فحذفه لا يوقع المخاطب في لبس، بأن يسند الشيء إلى غير الذي أراد المتكلم إسناده إليه مثلاً، والبيت من هذا القبيل، فإنّ الشطر الثاني منه دال على المضاف المحذوف من قبيل أنه إذا كان المال يجعل غير السيد سيداً، فلابد أنّه ليس المال نفسه هو الذي يزري بذوي الحسب، بل عدم المال وفقدانه، وذلك ظاهر لمن تدبّر وتذوّق المعاني الشّعريّة التي يقصد إليها الشعراء، ويقول **ابن يعيش** في موضع آخر متحدثاً عن حذف المضاف: " وهو كثير واسع، وكان بعضهم مع كثرته لا يقيسه، بل يقصره على المسموع منه، فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله، ولا القياس عليه، لو قلت: رأيت هنداً، وأنت تريد غلامَ هندٍ، لم يجز؛ لأنّ الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفة المخاطب" [2]

ويذكر **ابن عقيل** أنّه يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتاً إليه و مطرحاً" فالأول نحو قوله تعالى:﴿أو كصيّبٍ من السّماءِ﴾[3] إذ التقدير: أو كذوي صيب، ولذا رُتِبَ على وفق المضاف المحذوف، فقيل(يجعلون)أي: يجعلون أصابعهم في آذانهم؛ والثاني هو الأكبر نحو:" واسأل القرية التي كنا فيها" فما أجري على ما بعد المضاف إليه حكم المذكور لا المحذوف، واجتمع الأمران في

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٢٣- ٢٤.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٢٤.

[3] البقرة ، الآية ١٩.

قوله تعالى:﴿ وكم من قرية أهلكناها﴾[1] ومعنى قوله: للعلم به؛ أي: ما يجهل معناه عند الحذف فإنه يمتنع حذفه، إلا في الضرورة ويضرب مثالاً على ذلك قول الشّاعر: [2]

عشــيّةَ فرّ الحارثيّون بعـــــدما قضَى نحبَهُ في مُلتقى القـــــومِ هَوبَرُ.

فهذا البيت الشعري استشهد به على أنّ المضاف يحذف لغير دليل في الضرورة، وقال الزّجاج والفراء في قوله تعالى:﴿ فمنهم مَنْ قضى نحبَهُ﴾[3] أي: أجله، والنّحب في اللّسان: الموت، وقيل: المدة والوقت، وقيل النّحب:النفس.[4] فالشاهد في هذا البيت هو حذف المضاف في قوله(هوبر)؛أي: ابن هوبر، وقد اختلف **النحاة** في الحكم على باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بين القياس والسماع، فقد ذكر كلٌّ من ابن جني وابن يعيش أنّ أبا الحسن الأخفش لا يرى القياس عليه واحتج عليه ابن جني بكثرة ما ورد منه.[5] ويرى الفراء أن ما ورد منه في القرآن الكريم كثير، ونعني بذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [6].

ويذكر **ابن يعيش** أن حذف المضاف قليلٌ في الاستعمال ضعيف في القياس ويعلل ذلك الضعف في القياس لوجهين: أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت: غلام زيد، فأصله: غلام لزيدٍ، وإذا قلت: ثوب خز، فأصله ثوب من خز، فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه، ودليل عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه، وليس كذلك في الفصل قبله نحو: ﴿واسأل القرية﴾؛ لأنك أقمت المضاف إليه مقامه وأعربته بإعرابه فصار المضاف المحذوف كالمطرح المنسي، وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به. *والوجه* ***الثاني***: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله، فمن ذلك قولهم في المثل:" ما كلّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة" فموضع الشّاهد أن ترفع (كل) بـــ"ما" وتخفض" سوداء" بالإضافة، والفتحة علامة الخفض؛ لأنه لا ينصرف وتمرة منصوب؛ لأنه خبر" ما" وبيضاء مخفوض أيضا على تقدير كل: كأنك لفظت بها، فقلت: ولا كلّ بيضاء، وشحمة

---

[1] الأعراف، الآية ٤.

[2] البيت لذي الرمة كما ورد في شرح المفصل لابن يعيش، ج٣، ص٢٤.

[3] سورة الأحزاب ، الآية ٢٣.

[4] ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص ٣٦٣.

[5] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٤٥١. وشرح المفصل ، ج٣، ص ٢٤.

[6] الفراء، معاني القران ، ج١، ص ٢٠٨.

منصوب عطفاً على تمرة، وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين وذلك أن بيضاء جرّ عطفاً على سواء، والعامل فيها وما كل، وقوله(شحمة) منصوب عطفاً على خبر ما، ومثله عندهم: ما زيد بقائم، ولا قاعد عمرو. تخفض قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء، وترفع عمراً بالعطف على اسم (ما) فهما عاملان: الباء، وما [١].

ويذكر **السيوطي** أن باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يكون لدليل يدل عليه جوازاً؛ إذ قال:" يحذف المضاف لدليل جوازاً نحو قوله تعالى:﴿ أو كظلّماتٍ في بحرٍ﴾[٢]؛ أي: كذي ظلمات بدليل﴿ يجعلون أصابعهم﴾ (٣) وإنّما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم، فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله: بالقياس مطلقا، فأجاز: جلستُ زيداً، على تقدير جلوسَ زيدٍ" [٤].

وقد يحذف متضايفان وثلاثة نحو:" ﴿ فإنّها من تقوى القلوبِ﴾ [٥]؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي التقوى، وقوله تعالى:﴿ فقبضتُ قبضةً من أثرِ الرّسولِ﴾[٦]؛ أي: أثر حافرِ فرسِ الرّسولِ. ومنه قوله تعالى:﴿ فكانَ قابَ قوسين﴾[٧]؛ أي: مقدار مسافة قربه مثل:(قاب). ثُمَّ الأفصح نيابة الثاني؛ أي: المضاف إليه على المضاف في أحكامه من الإعراب" [٨].

يقول **ابن مالك** في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:"

وربَّمـــا جرّوا الـــذي أبقَوا كَمَا قد كـــانَ قـــبلَ حذفِ ما تقدَّما

---

[١] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٢٦– ٢٧.
[٢] النور، الآية ٤٠.
[٣] سورة البقرة، الآية ١٩.
[٤] السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م ، ج٢، ص ٤٢٨.
[٥] الحج، الآية ٣٢.
[٦] طه، الآية ٩٦.
[٧] النجم، الآية ٩.
[٨] السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٤٢٨ – ٤٢٩.

لكـــــن بشرطِ أنْ يكـــــونَ ما حُذِفَ مماثلاً لـــــما عليه قـــــد عُطِفْ " [1]

ومعنى ذلك أنه يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ وجاءَ ربُّكَ ﴾[2] فحذف المضاف وهو(أمر) وأعرب المضاف إليه وهو(ربّك) بإعرابه، وقد اشترط ابن مالك بهذا الحذف أن يقوم مقامه شيءٌ مماثلٌ له ويعرب بإعرابه، وهذا ظاهر في هذين البيتين.

وذكر **ابن هشام** ظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، يقول في باب ذكر أماكن من الحذف متحدّثا عن حذف الاسم المضاف، فقد وقف على قوله تعالى:﴿وجاء ربك ﴾ [3] " فهذا من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالتقدير:﴿وجاء أمرُ ربّكَ﴾لاستحالة الحقيقة، فالمقصود به الأمر، وقوله تعالى:﴿ ذهبَ اللهُ بنورهم﴾[4] فالباء للتعدية؛ أي: أذهب الله نورَهم، ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأنّ الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، وقد ذكر **الشمني** أنه لو قال:(إن الحكم الشرعي إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام لكان أولى ليشمل الإباحة، فهي حكم مع أنّها ليست بطلب) " [5].

ومن المواطن التي ذكرها ابن هشام في حذف المضاف قوله تعالى :﴿ حُرِّمَتْ عليكم الميْتَةَ﴾[6]؛ أي : أكلها، ومنه :﴿ حرّمنا عليهم طيباتٍ﴾ [7]؛ أي: تناولها لا أكلها، ليناول شرب ألبان الإبل، وقوله تعالى:﴿ حُرِمَتْ ظهورُهَا﴾[8] أي: منافعها، ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما؛ أي: بكلام أو فعل قد وقع ومضى نحو قوله تعالى:﴿ أوفوا بالعقود﴾ ﴿وأوفوا بعهد الله﴾ [9] فإنهما قولان قد وقعا، فلا يتصوّر فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه:﴿ فذلكنّ الذي

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص ٧٦.

[2] سورة الفجر، الآية ٢٢.

[3] الفجر، الآية ٨٩.

[4] سورة البقرة، الآية ١٧.

[5] الصبان، الحاشية، ج٢، ص٢٥٥.

[6] المائدة، الآية ٣.

[7] النساء، الآية ١٦٠.

[8] الأنعام ، الآية ١٣٨.

[9] النحل، الآية ٩١.

لُمتنّي فيه﴾[1]؛ أي: الذّوات، فالذّوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير: في حبّه، بدليل:﴿ قد شغفها حبًّا﴾ إشارة إلى يوسف عليه السلام فهو لا يتعلق بذاته لوم، وإنما يكون ذلك بسبب حبه، وفي قوله تعالى:﴿ وكمْ من قريةٍ أهلكنَاهَا فجاءَها بأسُنَا﴾[2] فقدر النحويون(الأهل) بعد (من) وأهلكنا وجاء. ولكن هناك رأي **لأبي حيان** مفاده كيف يقدر(من) هنا وفي(جاء) ؟ فالتقدير كما يراه أبو حيان : أهلكنا أهلها فجاء أهلها [3]. وخالفهم **الزمخشري** في ذلك؛ إذ قال:" فإن قلت: هل يقدر حذف المضاف الذي هو(الأهل) قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكناها؟ قلت: إنما يقدر الضمير للحاجة، ولا حاجة؛ لأن القرية تهلك كما يهلك أهلها، وإنما قدرناه قبل الضمير في(فجاءها) لقوله: أوهم قائلون" [4]. وقد وافقهم **الزمخشري** في(فجاءها)، ويذكر ابن **الشجري** في هذا الباب قول الأعشى: [5]

ألم تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدا وعادك ما عادَ السّليمَ المسهدَ.[6]

إذ يذكرفيه حذف المضاف وإقامة صفته مقامه؛ أي: اغتماض ليلة رجل أرمد. وعكسه في نيابة المصدر عن الزمان: جئتك طلوع الشمس؛ أي: وقت. فحذف وقت وناب المصدر(طلوع) عنه؛ أي: وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك(جئتك مقدمَ الحاجِ) خلافاً للزمخشري، بل الَمقدَمُ اسم لزمنِ القدومِ.

ويخرِّجُ **ابن السّراج** حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على الاتساع؛ إذ يفرق بين الاتساع والحذف يقول: "اعلم أنَّ الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والذي قبله، أن هذا تقيمه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله، وإنما تقيم المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل

---

[1] يوسف، الآية ٣٢.

[2] الأعراف، الآية ٤.

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص٢٦٨.

[4] الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٥٣٩.

[5] البيت للأعشى في الخصائص ج٣، ص٣٢٢، ومغني اللبيب ص٨١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ج٢، ص١١٤، و همع الهوامع ج٢، ص٧٧.

[6] ابن الشجري، الأمالي، ج١، ص ٢٨٩٧.

الظرف يقوم مقام الاسم، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قوله تعالى:﴿ وسل القرية﴾ تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق، يريدون: أهل الطريق"[١]

وللمحذوف أدلة ذكرها **سيبويه** في كتابه منها ما يتعلق بالحال، ومنها ما يتعلق بالسياق أو المقال، ويضرب سيبويه مثالاً على المحذوف لدلالة الحال قولنا: "هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو"[٢]، ويضرب مثالاً على المحذوف للسياق أو المقال قوله تعالي: ﴿ أو كظلماتٍ في بحر لُجيٍّ يغشاهُ موجٌ﴾[٣] وهنا عودة الضمير إلى المضاف المحذوف مؤنثاً أو مذكراً، أو مفرداً، أو جمعاً. والمضاف إليه المحذوف يقوم مقامه بخلاف ذلك؛ إذ التقدير: كذي ظلمات، بدليل الضمير المذكر العائد عليه في (يغشاه)، ونجد هذا الخلاف بين الصفة والموصوف؛ إذ يكون الموصوف نكرة، والصفة معرفة، نحو: "له صوتٌ صوتُ الحمارِ، على ما أجازه الخليل"[٤]، والتقدير: مثل صوت الحمار؛ ليصح وصف النكرة بمثلها.

ومن شروط نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أن يقوم الدليل على تعيين المضاف المحذوف؛ وذلك لأمن اللبس وليجري الكلام وفق سنن العرب، فإذا لم يكن في الكلام دليل يعين المحذوف، فلا يجوز هذا الحذف؛ لأن في ذلك مخالفة، ونقضا لكلام العرب، علاوة على ما فيه من خلط للمعاني، يقول **العز بن عبد السلام** في ذلك:" والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا صلة إليه؛ لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض الكلام من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام وتقريب معانيه إلى الإفهام"[٥]

ويذكر **ابن مالك** أنه يجوز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جره، ويكون المحذوف ليس مماثلاً للفظ، بل مقابلاً له، ويضرب مثالا على ذلك قوله تعالى: ﴿ تريدونُ عرضَ الدُّنيا والله يريدُ الآخرة﴾[٦]، وذلك في قراءة من جر الآخرة، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، ومن النحاة من

---

[١] ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٥٥.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٦٩.

[٣] سورة النور، الآية ٤٠.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦١..

[٥] الإشارة إلى الإيجاز، العز بن عبد السلام، ص٢.

[٦] سورة الأنفال، الآية ٦٧.

يقدره بقوله: ﴿والله يريد عرض الآخرة﴾ فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به، ويجعل ابن مالك التقدير الأول أولى، وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح [١].

إن نزع الاسم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو باب كثير في الشعر والقرآن، وكلام العرب المنثور، وقد وصفه **سيبويه** بالاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ قال:" وهذا الكلام كثير وهو أكثر من أن أحصيه"[٢]، ويقول **الطبري** في تفسير قوله تعالى:﴿ في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا﴾ [٣]: أخبر الله عز وجل أن في قلوب المنافقين مرضا، وإنما عنى – تبارك وتعالى– بخبره عن مرض قلوبهم الخبر عن مرض ما في قلوبهم من الاعتقاد.[٤]

ويذكر **ابن جني** كثرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في العربية، يقول:" وحذف المضاف في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"[٥]، ويقول في موضع آخر محصياً لمواضعه في القران :" حذف المضاف قد كثر، حتى إن في القرآن – وهو أفصح الكلام– منه أكثر من مئة موضع، بل ثلاثمئة موضع، وفي الشعر منه ما لا أحصيه"،[٦] ويقول في موضع آخر:" كما أن حذف المضاف أوسع، وأفشى وأعم و أوفى ، وإن كان أبو الحسن قد نص على ترك القياس عليه"[٧]. واضطرب **ابن الحاجب** في مسألة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فقد ذهب الأكثرون إلى أن نزع المضاف قياسي مطرد، بينما أثبته ابن الحاجب مرة، ونفاه في موضع آخر، يقول:" وحذف المضاف جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه"[٨] ويذكر في موضع آخر كلاما منافيا لكلامه هذا؛ إذ قال في الإيضاح في شرح المفصل:" وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس"[٩]، وهناك رأي **لابن القيم** ينازع فيه ابن جني لادعائه فيه نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ قال:"

---

[١] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٧٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣٢ .

[٣] البقرة، الآية ١٠.

[٤] سبق تخريجه ص ٤٩.

[٥] ابن جني، أبو الفتح، المحتسب، ج١، ص ٢٩٠.

[٦] المرجع السابق، ج٢، ص ٢١٣.

[٧] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج٢، ص ٢٨٤.

[٨] ابن الحاجب، أبو عمر، الأمالي النحوية، ج٤، ص ٢٨٤.

[٩] ابن الحاجب، أبو عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ٣٢١.

الواقع أن كثيراً مما قبلوا به لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يمكن رده حيث لا مقتضٍ له ولا حاجة تدعو إليه، أو لأن التقدير قد يخل بالمعنى" [1]. ولكن **ابن القيم** بهذا القول لم ينفِ ظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إطلاقا، بل رأى أنه لا يصح في كل موضع يقبل تقدير المضاف حتى يكون في الكلام ما يدل على التقدير دلالة ظاهرة. إن حكم المضاف إليه أنه يعرب بإعراب المضاف؛ لأنه المعوض لهذا المحذوف ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي رفعا أو نصبا حسب حال المضاف، فمن حالة الرفع قولنا: جرى النهر؛ أي: جرى ماءُ النهر، ومن النصب قولنا: سألت المدينةَ؛ أي: أهل المدينة... وهكذا، ويجب أن يطابق المضاف إليه الذي ينوب عن المضاف مضافه في الإفراد والتثنية والتركيب والجمع والتذكير والتأنيث.

---

[1] حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣م، ص ٢١٠.

ثانياً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (الظرف):

قمت في هذا الجزء باستقراء أمثلة نزع الخافض(المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) في باب المفعول فيه(الظرف) بنوعيه الزمان والمكان، فقد أحصيتها وبينت ما فيها وفق الاستعمال الجاري في حماسة أبي تمام، وسأعرض للاستعمال الجاري بعد أن أبيّن آراء النحاة وأقوالهم في تحديد مصطلح الظرف، فالظرف اسم منصوب يدل على زمان أو مكان، والظرف بنوعيه يسمى المفعول فيه، وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين– أحيانا– مراداً منه الجار مع مجروره؛ لأن كلمة الظرف عندهم قد تشمل شبه الجملة وقد صرح بذلك **السيوطي** في "الهمع" في باب الظرف، وقد يطلق على شبه الجملة أيضا شبه المشتق أو شبه الوصف، وللظرف بنوعيه أحكام أشهرها:

١- أنه منصوب على الظرفية فلو كان مرفوعا أو ومنصوبا لداعٍ آخر غير الظرفية أو مجروراً، ولو كان الجار هو العامل في الظرفية، فإنه لايسمى ظرفاً ولا يعرب ظرفاً ولو دلَّ على زمان أو مكان . وناصبه يسمى عامله، وهو إما مصدر نحو: المشي يمين الطّريق أسلم ، والجري وراءَ السيارات يعرّض للخطر، وإما أن يكون العامل فعلاً لازماً أو متعدياً نحو: أنجزت عملي مساءً، ثم قعدت أطالع الكتاب، وإما أن يكون وصفا حقيقيا كاسم الفاعل أو اسم المفعول نحو: الطائرة مرتفعة فوق السحاب، وإما تأويلا ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية مثل: أنا عمرٌ عند الفصل في قضايا الناس، فالمراد من لفظة عمر(العادل).

٢- لابد أن يتعلق الظرف بناصبه، أي عامله فقد يكون عامله متقدّما عليه وهو الأصل، أو متأخراً نحو: عند الشدائد تذهب الأحقاد، والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان حرفا من حروف المعاني(حروف الجر، وحروف العطف – والاستفهام – والنفي.... وغيرها)

٣- يجوز حذف عامله جوازاً أو وجوباً، فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل كأن يقال: متى حضرت؟ فيجاب: يوم الجمعة ، أي: حضرت يوم الجمعة. [١]

يقول **ابن مالك** في نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً:

فـــــانصبهُ بالواقع فيه مُظهرَا كان و إلا فانوهِ مُقدَّرا.

[١] حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٤٢– ٢٤٣.

وكـــــــلٌ وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا مبهما.

نحو الجهات والمقادير ومـــــا صيغ من الفعل كمَرمَى من رَمَى.

فالمراد انصبه بواحد من الأشياء التي ذكرها، وإن لم يكن موجوداً فقدره، ثم يبين أن كل وقت؛ أي ظروف الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا، أمّا ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ماذكره من الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل.[١]

وذكر **سيبويه** باب نزع المضاف في المفعول فيه؛ إذ قال: " هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا بسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[٢] وهناك رأي آخر يورده أبو حيان في هذا الباب يقول فيه:" إذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقا فلا داعي لتقدير مضاف" [٣].

ويجعل **المبرد** هذه المصادر التي تدل على الحين من باب تقدير حذف المضاف؛ إذ قال:" وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف ، وذلك موعدك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وكان ذلك خلافة فلان،فالمعنى في كل ذلك: وقتَ خفوقِ النحم، وزمنَ مقدمِ الحاج، وزمنَ خلافةِ فلان وعلى هذا قال الشاعر: [٤]

وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ معارَ ابن همّامٍ على حيّ خثعمَا

أي: في هذا الوقت فأما قولهم: هو مني مقعد القابلة ومنزلة الولد فإنما أراد أن يقرب ما بينهما"[٥].

وهناك رأي إعرابي في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من قول الشاعر: [٦]

---

[١] ينظر: المرجع السابق، ج٢، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١،ص ١١٤.

[٣] المرجع السابق، ج٢، ص ١٢٢.

[٤] البيت مذكور في كتاب سيبويه،ج ١، ص١٢٠، والخصائص لابن جني، ج٢، ص٢٠٨.

[٥] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٤، ص ٣٤٣.

[٦] البيت منسوب لعمرو بن كلثوم في شرح الزوزني، معلقته ص ١٦٤، والبيت غير منسوب في الإيضاح ص ١٨٧.

صددت الكأس عنا أم عمروٍ فكان الكأس مجراها اليمينا

" فمن رفع مجراها بالابتداء كان اليمين في موضع الخبر كقولك: زيد عندك ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على وجهين: أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع، أو يريد المجرى مجرى اليمين فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه"[١]

يقول **ابن عقيل** في قول ابن ملك :

وما يرى ظرفاً وغيرَ ظرفٍ فذاك ذو تصرّفٍ في العرفِ.

وغيرَ ذي التّصرف الّذي لزمْ ظرفيّةً أو شبهها من الكلمْ.

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذاك في ظرفِ الزّمانِ يكثرُ.

" إن المصدر ينوب عن ظرف المكان قليلاً كقولك: جلست قرب زيد، والتقدير: مكانا قرب زيد ، فحذف المضاف(مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا يقال: آتيك جلوس زيد والتقدير: مكان جلوسه . وتكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو: اتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج، وخروج زيد، والأصل: وقتَ طلوع الشمس ووقتَ قدوم الحاج، ووقتَ خروج زيد، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر" [٢]

قال **ابن يعيش:**" وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام، فيقال: كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، ومنه : سير عليه ترويحتين وانتظر به نحو جزورين، وقوله تعالى:﴿ وإدبارَ النّجومِ﴾(٣) وإنما جعلوا ذلك توسعا وإيجازا ، وذلك بجعل المصدر حينا، وهو ليس من أسماء الزمان، وذلك بخلاف حذف المضاف؛ إذ التقدير في قولك: فعلته خفوق النجم وصلاة العصر: وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث؛ لأنها منقضية كالأزمنة وليست ثابتة. يقول **سيبويه:** وليس

---

[١] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ج١، ٦٥٤.

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٠٠.

(٣) سورة الطور، الآية ٤٩.

ذلك بأبعد من قولهم: ولد له ستون عاما، يعني إن حذفت الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم فإقامة المضاف إليه مقامه ليس بأبعد من ولد له ستون عاما؛ إذ قال: التقدير: ولد له الأولاد في ستين عاما، فحذف (في) و الأولاد، فالمحذوف شيئان، والمحذوف في قولك: خفوق النجم شيء واحد، وهو: زمن أو وقت، فهذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه"[١].

وقد تتبعت قواعد الاستعمال الجاري لنزع الخافض في ديوان الحماسة باب الظرف ووجدت عدداً من الأبيات المطابقة لحالة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في هذا القسم، وهي منقسمة بين الزمان والمكان، وقد قمت بتقسيمها وفق ذلك، فوضعت شواهد الزمان، وكانت هي الأغلب في الحماسة، ثم المكان، ووجدت أن أكثر شواهد التراث النحوي النظري قد أوردت دلائل نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الظرف الزماني، وقليل منها أشار إلى أمثلة نزع الخافض مع الظرف المكاني، وسأعرض للاستعمال الجاري **لنزع** المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحماسة، فمن الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحماسة قول الشاعر البعيث بن الحريث:(من الطويل) [٢]

خيالٌ لأمِّ السّلسبيلِ ودونها مسيرةَ شهرٍ للبريدِ المُذبذبِ.

إذ التقدير للمعنى: وقت مسيرة شهرٍ، فهو من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو دال على الزمان، فهذه الأسماء أعني المصادر تنوب عن اسم الزمان الواقع ظرفا في الأصل وبذلك يكون اسم الزمان مضافا إلى المصدر لذلك يجب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وقد اشترط النحاة في نيابة المصدر الذي هو مضاف إليه عن اسم الزمان والذي هو المضاف شرطا رئيسا في هذا الباب ألا وهو أن يكون المصدر النائب دالا على تعيين الوقت أو المقدار ونضرب مثلا على ذلك قوله تعالى:﴿ ومن اللّيل فسبّحهُ وإدبارَ النجومِ﴾ [٣] فالتقدير: وقت إدبار النجوم.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٤٥.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ٣٧٦. هو البعيث الحنفي كما في المؤتلف ص ٥٦، وهو البعيث بن حريث بن جابر بن سرى بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن حنيفة بن لجيم.

[٣] الطور، الآية ٤٩.

ومن المواضع التي نخرجها على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في ديوان الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قول الشاعر المثلم بن رياح بن ظالم(من الطويل): [١]

تصيحُ الرّديناتُ فينا وفيهم صياحَ بناتِ الماءِ أصبحن جوّعَا

إذ التقدير: وقت صياح بنات الماء، وبنات الماء (الضفادع) فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه في باب الظرف. ويرى **الرضي** أن المصدر يقام مقام الزمان " دون إضمار للمضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل، ولذلك ينصب الفعل مبهميهما ومؤقتيهما بخلاف المكان" [٢]

إن حذف المضاف هو حذف لايخل بالمعنى قال **القرطاجني:**" إنما يحسن الحذف مالم يشكل به المعنى لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة فيحذف ويكتفي بدلالة الحال عليه وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفية بالحال عن ذكرها على الحال، قال وبهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس" [٣]

ومن المواضع الشعرية التي نخرجها على نزع الخافض المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر ابن دارة(من الكامل):[٤]

إنّي امرؤٌ تجدُ الرّجالُ عداوتِي وجدَ الرّكابِ من الذُبابِ الأزرق.

فالركاب هي الإبل، ويريد أنه شديد الخصومة، فأصل التقدير: مكان وجد الركاب، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه.

ومن أمثلة الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر(من الوافر): [١]

---

(١) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة،ج١، ٣٨٤. ذكر التبريزي أنه المثلم بن رياح بن ظالم المري، وقال المرزباني في معجم الشعراء ص٣٨٦: المثلم بن رياح المري جاهلي.

(٢) الرضي ، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٤.

(٣) القرطاجني، حازم بن محمد بن حسن، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦م، ج٢، ص ١٥٩.

(٤) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ٤١٩.

ولستُ بصادرٍ من بيتِ جاري صدورَ العيرِ غمَّرَهُ الورودُ.

فأصل التقدير: وقت صدور العير، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه في باب المصدر النائب عن الزمان الذي هو ظرف في الأصل، وأعراب بإعرابه.

وخلاصة ما تقدم: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو باب أصل في الظروف، وذلك ما هدف إليه هذا الباب من الشرح والتفصيل والإسهاب . وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه**(باب الظرف)** في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	يصيح الردينيات فينا وفيهم صياح تجد الرجال عداوتي وجد الركاب	١٣١ ١٤٤	الثالث الرابع	٢
المخضرم	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠
الإسلامي	لم أجد لها دوراناً عندهم	٠	٠	٠
الأموي	صادر من بيت جاري صدور	١٣٦	الخامس	١
عباسي	لم أجد لها دوراناً عندهم			٠
دون تحديد العصر	لأم السلسبيل ودونها مسيرة شهر	١٣٠	الأول	١ (٤)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،هي قليلة جداً في الحماسة، بل تكاد تندر أيضاً، قلم أجد لهذه القاعدة دوراناً غير هذه المواضع التي ذكرتها. وقد وجدت فارقاً كبيراً في عدد المواضع بين نزع الخافض(الحرف) وبين نزعه مع(الاسم) في باب الظرف.

---

(١) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ٤٠٢.هو عقيل بن علقمة بن الحارث المري، شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية، وكان معروفا بكبره واعتزازه بنفسه، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج١١، ص ٨١، والخزانة ج٢ ص ٢٧٨– ٢٧٩.

ثالثاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه(باب الحال):

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحال، وبيّنتها ووجدت في الحماسة عدداً قليلاً جداً من المواطن، وسأعرض هذه الأبيات للدلالة على أصالة باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحال، لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم أعرض لبعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري للحال وفق نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج والخلاصة التي وصلت إليها.

إن الحال من المنصوبات التي ترد في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وللحال تعريفات متعددة في النحو ولكن أغلب هذه التعريفات يجمع على أنها الاسم النكرة الذي يأتي بعد تمام الجملة ولفظة الحال مما يذكر ويؤنث يقول **ابن أبي الربيع:**" وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد معرفة" [١] وصاحب الحال يكون في الغالب نكرة ويشترط في ذلك شروط وهي أن يكون نكرة مختصة أو يسبق بنفي أو شبهه أو تتقدم الحال على صاحبها أو تقترن بواو الحال يقول **سيبويه** في قولهم: هذا خاتم حديداً: إنه منصوب على الحال [٢].

الحال:"وصف منصوب فضلة يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معا أو من غيرهما وقت وقوع الفعل. وكلمة الحال صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة نحو: الحال طيب، أو الحال طيبة، وهذا الحال حسن، أو هذه الحال حسنة، أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط والفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه وهو خلاف العمدة. وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفا وإنما هذا هو الغالب ولا أن تكون فضلة فهذا غالب أيضا وقد تكون عمدة أحيانا في تمام المعنى الأساسي للجملة أو في معنى فساده فمن كونه عمدة كالحال التي تسد مسد الخبر في مثل: امتداح الغلام مؤدبا فإن المعنى الأساسي هنا لم يتم إلا بذكر الحال وقد تكون الحال جملة كما في قول الشاعر:

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٥١٣.

[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٨.

ولستُ ممَن يسعى لمكرمةٍ يسعى و أنفاسهُ بالخوفِ تضطربُ.

فالمعنى الأساسي لايتم لو حذفت الحال، والحال نوعان: منتقلة وهي الأكثر وثابتة وهي الأقل، **فالمنتقلة:** هي التي تبين هيئة شيء مدة مؤقتة ثم تفارقه بعدها فليست دائمة الملازمة له مثل: أقبل الرابح ضاحكاً فهي تدل على معنى ينقطع لا يلازم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها، و**الثابتة:** هي التي تبين هيئة شيء تلازمه ولا تكاد تفارقه ولها ثلاث صور:

١- أن يكون معناها التأكيد .

٢- أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فردا من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام، ويتكرر هذا الخلق والإيجاد طول الحياة نحو: خلق الله جسم النمر منقطا، وجلد حمار الوحش مخططا." [١]

وإذا ما قرأنا أبيات **ابن مالك** المنظومة في باب الحال وجدناها جامعة لكل ما يتعلق به؛ إذ قال:[٢]

" مــبينٌ هيئةٍ كظرفِ فضله حال كــ(مرّوا قاصدين دجلة)

والحال إن عـــــرف لفظاً فاعتقد تنكيره معناً وحدك اجتهد

ومصدرٌ مـــــنكرٌ حالاً يقع بكثرة كــ(جاء ركضاً اليسع)

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبُ مُفهمُ في حالِ كــ(فرداً أذهبُ)

وكـــــونهُ مــنتقلاً مشتقاً يغلـــــبُ ولـــــكن ليس مُستحقَا

وقد يأتي الحال مصدراً؛ إذ يقع هذا المصدر موقع الحال فيعرب حالاً لا معمول محذوف للحال، وفي هذا آراء متضاربة يذكرها **ابن مالك** بقوله:" وإن وقع المصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، وذلك خلافا للمبرد والأخفش، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾[٣] وقوله تعالى﴿ ادعوه خوفاً وطمعاً﴾ [٤] فالمبرد والأخفش يريان أن المصادر الواقعة مواقع

---

[١] حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ٣٦٤ ٣٦٥.

[٢] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١،ص ٢٧٦.

[٣٣] البقرة، الآية ٢٧٤.

[٤] سورة نوح، الآية ٨.

الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال، وليس بصحيح؛ لأنه إن كان دليلاً على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب ، فينبغي أن يجيز ذلك في كل مصدر له فعل، و لا يقتصروا على السماع"[١]. فالعامل في هذا الباب هو المصدر الواقع موقع الحال فقد أجمع كثير من النحاة على أن هذه المصادر الواقعة موقع الحال الأصل فيها وجود الاسم المضاف ثم حذف هذا المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في باب الحال، وأعراب بإعرابه.

فالمصدر يقع حالاً، ولو أن ذلك على خلاف الأصل، فالأصل في الحال أن يكون مشتقا لذلك رأوا فيه تقدير المضاف كقولنا في : جاء زيد ركضا: جاء ذا ركض، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ونسب **الصبان** هذا الرأي إلى الكوفيين [٢]

أو يؤول بالمشتق نحو: أتيته ركضا تأويله: راكضا أو أن لا تأويل ولا تقدير إنما وقع المصدر موقع الحال من باب المبالغة.

وقد اختلف النحاة في هذا الباب بين القياس والسماع،" إذ ذهب **سيبويه** والأكثرون إلى أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه إن كان مصدراً من نوع الفعل أو كان مصدراً من غير نوع الفعل " [٣] ولقد أجاز **المبرد** القياس على ما كان من نوع الفعل فيقيس على: "جئته ركضا، جئته سرعة فقال: ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ولكن جئته سعياً فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعياً" [٤].

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة لأبي تمام وجدنا عدداً من الأبيات الشعرية التي تطابق وتبين الاستعمال الجاري لحالة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحال، فالغالب في هذه

---

[١] ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٣٢٨.

[٢] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، ص ٣٢٧.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٠.

[٤] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٣، ص ٢٣٤.

الأبيات المنتقاة نيابة المصدر عن الحال فيعرب بإعرابه وذلك وفق تأويل المضاف فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، من ذلك قول الشاعر عروة بن الورد: [1]

فذلك إن تلقَ المنيّةَ تلقها حميداً وإن تستغني يوماً فأجددِ

فإننا نخرّج هذا البيت على باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأن التقدير: تلقها مثل حميد، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. ومن أمثلة الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في حماسة أبي تمام قول الشاعر المنخل بن الحرث اليشكري(من مجزوء الكامل): [2]

فـــــدفعتُهَا فـــــتدافعَتْ مـــــشيَ القطاةِ إلى الغديرِ

فهذا من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ التقدير: مثل مشي، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه في موقع الحال. ومن المواضع التي نخرجها على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في باب الحال قول الشاعر عبدة بن الطيب من باب المراثي(من الطويل): [3]

تحيةَ من غادرته غرضَ الرَّدى إذا زارَ عن شحطٍ بلادك سلّمَا.

فإننا نقول في هذا البيت: إنه منصوب على نزع الخافض؛ أي: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ أصل التقدير: مثل غرض الردى، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه وهو في موقع الحال، وكثيرة هي التأويلات النحوية التي خرّجها النحاة في باب نزع الخافض سواء أكان حرفا، أم اسما مضافاً؛ معللين ذلك بالتخفيف اللفظي، فالتخفيف هو

---

[1] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١،٤٢٤. سمي بالعروة من الشجر وهو ما لاييبس في الشتاء فتستغيث به الإبل في الجدب، وهو شاعر جاهلي، فارس من بني عبس، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج٢ ص ١٨٤، واللآلى ص ٨٢٢، والشعر والشعراء ص ٦٥٧.

[2] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٢٨. هو المنخل بن مسعود بن عامر بن ربيعة بن عمرو اليشكري، وهو قديم جاهلي، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج١٨ ص ١٢٥، والمؤتلف ص ١٧٨، والشعر والشعراء ص ٣٦٤.

[3] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٧٩١. عبد واحدة العبد، وهو نبت، وهو شاعر مقل مجيد، وهو مخضرم أدرك الإسلام فأسلم وكان من جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا الفرس بالمدائن، وكان أسود، وهذا البيت مذكرو في الأغاني ج١٨ ص ١٦٣. والشعر والشعراء ص ٧٠٥.

السبب الرئيس في مسألة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في نظر كثير من النحاة، ولا تقتصر هذه الظاهرة على النحاة بل هي ظاهرة معروفة عند كثير من القبائل، ويؤيد ما نذهب إليه قولهم في التخفيف:" إن التخفيف ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تسري في شرايين اللغة العربية ولها وجودها الفعلي نطقاً وتقنيناً، والذي يؤكد أن التخفيف لم يكن قائما في ذهن النحاة فقط، بل كان لدى كثير من القبائل وشمل كثيراً من المناطق العربية باعتراف بعض النحاة المحدثين" [١]. ومن المواضع التي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر عكرشة أبو الشغب يرثي ابنه(من البسيط): [٢]

ليتَ الجبالَ تداعت عندَ مصرعِه دكًّا فلم يبقَ من أركانها حَجَرُ

فالمصدر" دكا" هو في موضع الحال ينوب عنه، والأصل في نصبه نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ التقدير: مثل دكٍ، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه.

ومن أمثلة الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر دعبل الخزاعي(من البسيط) : [٣]

أضحى قِرىً للمنايا رهنَ بلقعةٍ وقد يكون غداةَ الرُّوعِ يقريها

فالاسم المنصوب رهن في موقع الحال منصوب على نزع الخافض وهو المضاف فقد أقيم مقامه وأعرب بإعرابه؛ لأن أصل التقدير: مثل رهن بلقعة. ومن أمثلة الحذف قولنا:" الجار قبل الدار" من تقدير فعل محذوف هو" التمسوا الجار قبل الدار"[٤] وإنما أسوق هذا المثل دليلا على الحذف ولو كان الحذف حذفاً للفعل. يقول **الجرجاني** في الحذف:" ولا يعد في أول الخاطر أن الذي قلت في شأن الحذف في تفخيم أمره التنويه بذكره وأن مأخذه مأخذ السحر ويبهر الفكر كالذي قلت وهذا فن آخر من معانيه عجيب" [٥]

---

[١] عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص٩.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ١٠٤٦.

[٣٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٩٨٧.

[٤] الهثيمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٩٩٤م، ج٥، ص ١٣٥٤٤.

[٥] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٢٢١.

ومهما يكن من أمر: فإن نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في باب الحال متأصل في بابٍ من أبوابه الدالة عليه، ألا وهو المصدر الواقع موقع الحال.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(**الحال**) في ديوان الحماسة لأبي تمام:

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	تلقَ المنية تلقها حميداً فدفعتها فتدافعت مشي القطاة	١٤٦ ١٧٥	الثامن الخامس عشر	٢
المخضرم	من غادرته غرض الردى	٢٦٤	الثاني	١
الإسلامي	لا دوران لها عندهم	٠	٠	٠
الأموي	لا دوران لها عندهم	٠	٠	٠
عباسي	تداعت عند مصرعه دكاً قرى للمنا رهن بلقعةٍ	٣٦٥ ٦٠٥	الثالث الثاني	٢
دون عصر	لا دوران لها عندهم			٠ (٥)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحال،هي قليلة جداً في الحماسة، بل تكاد تندر أيضاً، قلم أجد لهذه القاعدة دوراناً غير المواضع التي ذكرتها. فالحال في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو المصدر الواقع موقعه، ويبين هذا الجدول أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع المضاف في الحال هم شعراء العصرين الجاهلي والعباسي، ولم أجد لهذه القاعدة دوراناً عند شعراء العصر الإسلامي، ولا شعراء العصر الأموي، و لا الشعراء الذين لم يحدد عصرهم.

رابعاً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول المطلق:

قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في المفعول المطلق، وبيّنتها ووجدت في الحماسة كثيراً من المواطن، ولكنني عمدت إلى اختيار بعض الأبيات للدلالة على أصالة باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول المطلق، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم أعرض بعض الأبيات الشعرية في الحماسة التي تبين الاستعمال الجاري في المفعول المطلق، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته، والنتائج التي توصلت إليها.

إنّ المفعول المطلق من المنصوبات التي وردت في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ونخصُّ الخافض هنا الاسم فقط؛ لأن نصب المفعول المطلق لم يرد في باب الحذف للحرف، لذلك رأى البحث أن يفصّل القول في هذا الباب، وللمفعول المطلق تعريفات متعددة في كتب التراث النحوي، ولكن أغلبها من حيث المضمون يجمع على أنه المصدر الذي يصدر عنه فعله يقول **ابن يعيش:**"إن المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك؛ لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل، وينقسم إلى **مبهم** نحو: ضربت ضربا، وإلى **موقت** نحو: ضربت ضربة وضربتين"[1] فظاهر من هذا التعريف أن المصدر هومصدر الفعل الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود والذي يدل عليه هو صيغة الفعل وإنما قيل له: مفعول على معنى أن فعلك وقع به، وإنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه، ولعلنا نقيس على هذا اللفظ أنه قيل للمكان الذي تصدر عنه الإبل بعد الري مصدر كما يقال: مورد لمكان الورود.

ويسميه **سيبويه** الحدث والحدثان؛ وذلك لأنها أحداث الأسماء والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون، ومعلوم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها أيضا، وأما قوله: ينقسم إلى مبهم نحو: قمت قياماً وجلست جلوساً وذكر المصدر هنا لتوكيد الفعل فليس في ذكر هذا المصدر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك، ألا

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١٠٩– ١١٠.

ترى أنك إذا قلت : ضربت دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة كمية أو كيفية، فإذا قلت: ضربت ضرباً كان ذلك وصار بمنزلة جاءنا القوم كلهم من حيث لم يكن في" كلهم" زيادة على ما في القوم.[١] وقوله موقت يعني أن له مقداراً معيناً وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة: "سرت يوما وليلة فيكون لها مقدار معين، وإن لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الأمكنة(سرت فرسخا وميلا) فهو موقت؛ لأن له مقدارا معيناً فاعرفه".[٢]

واتّفق **البصريون والكوفيون** على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر؛ ولكنهم اختلفوا في أصل اشتقاق أحدهما من الآخر، فالبصريون جعلوا المصدر أصل اشتقاق الفعل، بينما جعل الكوفيون أصل الاشتقاق للفعل، والصحيح هو مذهب البصريين وذلك لعدة أسباب من أهمها: المصدر كثر كونه **واحداً** والأفعال ثلاثة، ماض .مضارع. أمر، فاشتقاقه من الثلاثة محال واشتقاقه من أحدهما محال أيضا فلا يتعين ترجيح أحدهما على الآخر. ومن ذلك أن المصدر **معناه مفرد** ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب، ومن ذلك أن **مفهوم المصدر عام** بينما مفهوم الفعل خاص، ومن هذه الأمور أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع، فالأصل المصدر والفرع هو الفعل، فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى واحد والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان فكان فرعا والمصدر أصلا، ومن تلك الأمور أن من المصادر **مالا فعل له لفظاً ولا تقديراً** وذلك نحو: ويح ، ويب، ويس، ويل، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال[٣]

وللمصدر أشياء تنوب عنه وتقوم مقامه ذكرها **ابن مالك** في تعريفه وتحديده لمصطلح المفعول المطلق كنيابة اسم النوع عن المصدر نحو: القهقرى والقرفصاء، أو نيابة الوصف عنه نحو قوله تعالى:﴿ واذكر ربك كثيراً﴾ [٤] وأن تنوب عنه الهيئة نحو قولنا: يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية، وقد تنوب عنه الآلة نحو قولنا: ضرب المؤدب الصبي قضيبا أو سوطا، أو أن تنوب عنه(كل) كما في قوله تعالى:﴿ فلا تميلوا كل الميل﴾[٥] أو أن تنوب عنه لفظة

---

[١] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١١٠.

[٢] المرجع السابق، ج١، ص ١٠٩.

[٣] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ١٧٩– ١٨٠.

[٤] آل عمران، الآية ٤١.

[٥] النساء، الآية ١٢٩.

بعض كقولنا: يعيش الإنسان بعض أيامه فرحاً وبعضها حزناً، أو أن ينوب عنه اسم الإشارة كما في قولنا: لأخذن ذلك الكتاب، أو أن ينوب عنه ضميركما في قوله تعالى: ﴿ فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾ [1] فالظاهر من هذه المعاني أنه ينوب عن المصدر ما ذكر من نوع أو هيئة أو لفظة كل أو لفظة بعض أو الضمير أو اسم إشارة، وهذا جلّ ما ذكره ابن مالك في هذه المعاني.[2].

يقول **ابن مالك** في المفعول المطلق:

" تـــــوكيداً أو نوعاً يبين العدد كسرْتُ سيرتين سيرَ ذي رشدْ

وقـــــد ينوب عنه ماعليه دلْ كجدَّ كلَّ الجدِّ وافرج الجذل

ومـــــا لتوكيدٍ فوحّد أبـــــدا وثنّي وأجمع غيرَه وأفردا" [3]

فالمصدر(المفعول المطلق) له ثلاثة أحوال: **أحدهما** أن يكون مؤكداً نحو: ضربت ضربا، و**الثاني** أن يكون مبينا للعدد نحو: ضربت ضربة وضربتين، و**الثالث:** أن يكون مبينا للنوع نحو: سرت سير ذي رشد. ويذكر أنه قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، ككل وبعض مضافتين إلى المصدر نحو:(جد كلّ الجد) وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو:(افرح الجذل) فالجذل: نائب مناب الفرح لمرادفته له.[4]

ويذكر **ابن عقيل** أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل في معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:" **<u>الأول</u>:** أن تجعله مفعولا مطلقا والنحاة في ذلك مذهبين، مذهب **المازني والسيرافي والمبرد** أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق له، ومذهب **سيبويه وجمهور النحاة** أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

<u>الثاني</u>: أن تجعل المصدر مفعولا لأجله وإن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله.

---

[1] المائدة، الآية ١١٥.

[2] ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج١، ص١٨٠

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٦١– ٥٦٢.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٦١.

الثالث: أن تجعل المصدر حالا بتأويل مشتق.[١]

ويقول **ابن عقيل** في شرح نيابة الآلة عن المصدر نحو: ضربته سوطا،" الأصل: ضربته ضربة سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم" [٢].

إن المفعول المطلق باب من أبواب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكثيرة هي الأبيات الشعرية التي وردت في ديوان الحماسة وفق هذا المعنى، وذلك يذكرنا بتلك الأمثلة التي أوردناها فيما ينوب عن العدد ومنها قولنا: ضربته ضرب سوط؛ إذ الأصل فيه: ضربته مثل ضرب سوط، فلما نزع المضاف(مثل) أقيم المضاف إليه مقامه وهو المصدر(ضرب) فنصب على نزعه، وقد ورد في مثل هذا كثير من الآيات القرآنية ومنها قوله تعالى في سورة الواقعة﴿فشاربونَ شُربَ الهيمِ ﴾[٣]؛إذ التقدير: فشاربون شرباً مثلَ شربِ الهيمِ..، ومن المواضع الشعرية التي نخّرجها على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتي تبين الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر أبي كبير الهذلي(من الكامل):[٤]

وإذا رميتَ به الفجاجَ رأيتَهُ يهوي مخارقَها هويّ الأجدلِ.

إذ الأصل في التقدير: يهوي مثلَ هوي الأجدل، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، إنّ هذا الحذف هو حذف لايخلُّ بالمعنى، بل يدعو إلى إعمال فكر، وتبصّر لرؤية جماليّة الحذف، وسحره في النّص الشعريّ **يقول الجرجاني:**" إنّ العربي ما كان يحذف إلا إذا كان الحذف بيّن المراد لا يضرُّ بالمعنى، ولا يخلُّ ببناء العبارة، أو الجملة، وأنطق بحجّته من الذّكر، فالذي يحذف يكون أنطق ما يكون إذا لم ينطق، وأتم ما يكون بياناً إذا لم يبن" [٥]

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص ٥٦١.

[٢] المرجع السابق، ج١، ص ٥٦٢.

[٣] سورة الواقعة، الآية ٥٥.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص٩١. كان أبو كبير قد تزوج أم تأبط شرا، وكان تابط شراً يبدي الكراهية لأبي كبير ويرتاب به وهو صغير، فلما كبر وترعرع خشي أبو كبير بأسه، فاحتال ليقتله، خرج به في غزوة ودفع به إلى بعض الأعداء ولكنه تمكن من الفتك بهم، ثم عزم على اغتياله وهو نائم فلم ينجح، فكف عن عزمه.

[٥] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٩.

ومن أمثلة الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحماسة قول الشاعر عروة بن الورد: [1]

مطلًّا على أعدائه يزجزونَهُ بساحتِهِم زجرَ المنيحِ المُشهّرِ.

فالتقدير: يزجزونه مثل زجر المنيح، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه في باب المفعول المطلق. وكان **ابن جني** من الأوائل في تأصيل ظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ ذكرها في جلّ مؤلفاته وذكر فيها كثيراً من الأمثلة الشعرية ومنها بيت الأعشى الذي أورده :[2]

" ألم تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدَا وبُتَّ كما باتَ السّليمُ المسّهّدا.

قوله (أرمدا) انتصب ليلة منه على المصدر، وتقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، فلما حذف المضاف الذي هو(اغتماض) أقام(ليلة) مقامه فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوبا عليه" [3]، ومن أمثلة الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في ديوان الحماسة قول الشاعر:[4]

إذا ما شددنا شدةً نصبوا لنا صدورَ المذاكي والرّماح المداعِمَا

فالتقدير: شددنا مثل شدة، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر عبد الشارق بن عبد العزي الجهني(من الوافر):[5]

سمعنا دعوةً عن ظهرِ غيبٍ فجلنا جولةً ثم ارعوينا.

فالتقدير: جلنا مثل جولةٍ، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه في باب المفعول المطلق، ومنه قول الشاعر وضاح بن إسماعيل(من الوافر): [1]

---

[1] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٢٣. سمي بالعروة من الشجر وهو ما لايبيس في الشتاء فتستغيث به الإبل في الجدب، وهو شاعر جاهلي، فارس من بني عبس، وهذا البيت مذكور في الأغاني ج٢ ص ١٨٤، واللآلى ص ٨٢٢، والشعر والشعراء ص ٦٥٧.

([2]) سبق تخريجه، ص ١٤٢.

[3] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ٣٢٣.

[4] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٨٤.

[5] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة ج١، ص ٤٤٦ .عبد الشارق كما يظهر من تسميته: شاعر جاهلي، وقولهم: عبد الشارق كقولهم عبد شمس ، وأما العزى فهو اسم صنم ، وهو تأنيث الأعز.

صبا قلبي ومالَ إليك ميلاً وأرّقني خيالُك يا أثيلا.

فالتقدير: ومال مثل ميل، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. يقول **ابن مالك** في نزع المضاف:

" وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفا.

يجوز حذف المضاف شرط أن يدل عليه دليل نحو: حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال، والأصل: حدثني أهل التجارب لوجود قرينة عقيلة تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا تتحدث، إنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها، فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجز حذفه. نحو: ذكروا للبخل مئة علة. فلا يجوز حذف المضاف(مائة)؛ إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مئة أو ألف أو غير ذلك" [٢] ومن الأمثلة التي نخرجها بالنصب على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في باب المفعول المطلق قول الشاعر الفند الرّماني(من الهزج): [٣]

لطاعنت صدورَ الخيـــــــ ـــــــــل طعناً ليس بالآلِي.

فالمصدر" طعناً" والذي هو في باب المفعول المطلق في محل نصب على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ الأصل في التقدير: طاعنت مثل طعن، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. ومن تلك المواضع في ديوان الحماسة قول الشاعر قبيصة بن النصراني الجرمي من طيء (من الطويل): [٤]

فقلـــــــتُ له لمّا بلـــــوت بلاءَهُ وأنّى بمتـــــــعٍ من خليلٍ مُفارقِ.

فالمصدر بلاء في محل نصب على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ التقدير: بلوت مثل بلاء، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وهو في باب المفعول المطلق مصدر الفعل.

---

(١) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة،ج١، ص ٦٤٣. اسمه عبد الرحمن بن اسماعيل ويذكر صاحب الأغاني" أنه والمقنع الكندي ، وأبو زيد الطائي يردون مواسم العرب مقنعين يسترون وجوههم خوفا من العين وحذراً عل أنفسهم من النساء لجمالهم"

(٢) الفوزان، عبد الله بن صالح، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، د.ت، ج٢، ص٧٧.

(٣) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٣٨.

(٤) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٢٢.

ويرى **صاحب الخصائص** أن هذا الضرب من الحذف؛ أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيه باب من الاتساع والتشبيه والتوكيد، ويفصّل فيه، فأما **الاتساع** فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لايصح في الحقيقة سؤاله، وأما **التشبيه** فلأنه شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، ومؤلفا لها، وإقامة **التوكيد** فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة السؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم(في قصة يوسف)، وهذا تناه في تصحيح الخبر؛ أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَنْ مِنْ عادته الجواب، وأورد ابن جني في ذلك المعنى أيضاً قوله تعالى:﴿ واسأل القرية﴾ وهو المثال الذي ساقه ابن يعيش وعلّق عليه الجرجاني في هذه المعاني [١]. يقول **محمد عوني** عبد الرؤوف:" كثيراً ما تكون كلمة الشاعر وخاصة الشاعر القديم عند اللغويين والنحاة هي الكلمة الفصيحة و الصحيحة التي يجب أن يقاس عليها، وإن وجدوا بها شيئا يخالف المألوف من كلام العرب، ونظموا نحوهم بناء عليه، فإنهم يحاولون الإتيان بالأسباب التي تتيح للشاعر الوقوع في مثل هذه المخالفات النحوية:" [٢]، فظاهر من هذا الكلام أن الشعراء فيما أوردوه من عصر الاحتجاج هم أصل وصلب القياس؛ إذ لا يقاس إلا بما جاء به الشعراء في ذلك العصر، والقياس يفتح الباب بمصراعيه أمام الدرس النحوي والتطبيق اللغوي لكل الدراسات النحوية والتطبيقية القائمة على النص الشعري في عصر الاحتجاج مادام ذلك لا يؤدي إلى فساد في المعنى، ولا يخل بالتركيب والصياغة النحوية، وإننا في مذهب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا نأتي بالخطأ أو الفساد في المعنى؛ إذ لا يكون في هذا الباب النحوي ما يخل بالمعنى، بل فيه ما يؤدي إلى إعادة للأصل النحوي عند تقدير المضاف، و زيادة في التوضيح عند ذلك التقدير، وليس في ذلك خطأ، بل ضرب من الصحة لباب نحوي لا يؤدي إلى إفساد وإخلال بالمعنى، أو الإتيان بما لا يجوز القياس عليه في الاستعمال، **فابن فارس** يذكر معاني باب الضرورة، وفي ذلك قياس نفيد منه في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ قال:" ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر أن يأتي في شعره بما لا يجوز وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته

---

[١] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ١٤٢.

[٢] عبد الرؤوف، محمد عوني، القافية والأصوات العربية ، مكتبة الخانجى، القاهرة، مصر، ١٩٧٧م، ص ١٣٠-١٣١.

العربية وأصولها فمردود، بل للشاعر إذا لم يطرد له الذي يرده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً و إبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لحناً" [1]

ومهما يكن من أمر: فإن نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو باب متأصل من أبواب النحو العربي، وحقَّ لنا في هذا الباب أن نفصّل القول فيه؛ لأنه ضرب من الإيضاح وزيادة في فهم المعنى.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحاله نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في **(المفعول المطلق)** في ديوان الحماسة :

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	شلن عليكم شولَ	٢٠	الثالث	
	ووطئتنا وطأً	٤٦	السادس	
	فإن تبغضونا بغضةً	٦٠	الثالث	
	يزجرونه بساحتهم زجرَ	١٤٦	السادس	
	لطاعنت صدور الخيل طعناً	١٧٧	الرابع	
	لمّا بلوت بلاءه	٢٠٣	الرابع	
	أودّهم ودّاً	٣٦٠	الثاني	
	إذا عضّت بك الحرب عضّةً	٦١٠	الخامس	
	فهلا سعيتم سعي	٦٢٤	السادس	
	عيونه إلى أعدائهم يمشون مشي	٧٢٧	السابع	
	وإني لأستحي حياءً	٧٧١	الأول	
	حدباء ومضاء صيغت صيغةً	٨٨١	الرابع	١٢
مخضرم	يهوي مخارقها هوي	١٢	السابع	
	أغنّي غناء	٣٥	السادس عشر	
	إذا الخيل صاحت صياحَ	٢٦١	الثالث	
	الذي إذا قال قولاً	٢٧٥	الثاني	٥
	جزت رحمٌ بيني وبين منازل جزاء	٦١٧	الأول	

[1] ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، د.ت، ص ٣٦٧– ٣٦٨.

إسلامي	قارعت معن قراعاً	١٩٧	الأول	
	يعزيت عن أوفى بغيلان عزاءَ	٢٥٦	الأول	٢
أموي	دعا دعوةً	٥٠	الأول	
	وما إليك ميلاً	٢١٤	الأول	
	إذا همّ همّاً	٢١٩	الأول	
	وصمّم تصميمَ	٢٢٣	السابع	
	إذا ما حملنا حملةً	٢٥١	الثامن	
	لو تزعزعنا تزعزعَ	٢٥١	الثامن عشر	
	لسلمت تسليمَ	٥١٨	الثاني	٧
عباسي	وانثلم المجد به ثلمةً	٣٢٤	الثالث	
	فأومأت إيماءَ	٦٥٠	السابع	٢
دون تحديد العصر	واضطرب القوم اضطرابَ	٢٢١	الثاني	
	يلوذ أمامي لوذَ	٢٢٣	الثاني	
	ونضرب ضرباً	٢٢٣	الثالث	
	نكحت ابنة بندقٍ نكحةً	٦٥٩	الأول	
	وأزور بيت الحق زورةَ	٧٥١	الثاني	٥
				(٣٣)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول المطلق، هي أكثر في الحماسة استعمالاً من المنصوبات الأخرى، ويبين هذا الجدول أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع المضاف في المفعول المطلق هم شعراء العصر الجاهلي، ثم شعراء العصر الأموي، ثم شعراء العصرين المخضرم ودون تحديد العصر، ثم شعراء العصر الإسلامي، ثم العصر العباسي. وعدد مواضع الاستعمال هو(٣٣) ثلاثة وثلاثون موضعاً.

خامساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في(المفعول لأجله):

قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في المفعول لأجله، وبيّنتها ووجدت في الحاسة عدداً من المواطن، وعمدت في هذه الدراسة التطبيقية إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول لأجله؛ بغية رسم منهج نحوي يبين الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم أعرض لبعض الأبيات الشعرية في الحماسة والتي تبين الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول لأجله، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته.

إن المفعول لأجله من المنصوبات التي ترد في باب نزع الخافض(المضاف) وإقامة المضاف إليه مقامه، فكما أن نزع الخافض(حرف الجر) في المفعول لأجله أصل في هذا الباب، فكذلك نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو أصل في هذا الباب أيضاً.

إن المفعول لأجله ثلاثة أقسام، وهذه الأقسام قياسية: منها المجرد من أل، والإضافة نحو قولنا: زرت المريض اطمئناناً عليه من باب الإضافة، وقولنا: لازمت البيت استجماماً مجرد من أل، والقسم الثاني هو المقترن بأل كقولنا: اسأل الخبير قصدَ الاسترشاد، والقسم الثالث وهو القسم الدقيق في استعماله وفهمه، والقليل التداول قديماً وحديثاً مع أنّه قياسي ومن المستحسن أن نتخفف من استعماله كقولنا: اجلس بين الأصدقاء الصلحَ، فإذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة أو مقترناً بأل التي تفيد التّعريف فإنه يكون معرفة وإذا كان مجرداً منها فإنه يكون نكرة. [1]

يقول **ابن مالك** في المفعول لأجله:" هو المصدر المعّلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً، وينصبه مفهم الحدث ظاهراً أو مقدراً نصبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لا نصب نوع المصدر خلافاً للزجاج، وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية جر باللام أو مافي معناها. وجر المستوفي لشروط النصب مقروناً بأل أكثر من نصبه، والمجرد

[1] ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٣٧.

بالعكس ويستوي الأمران في المضاف. ومنهم من لا يشترط اتّحاد الفاعل".[١] فظاهر من هذا التعريف أن المفعول له: هو مادل على مراد الفاعل من الفعل كدلالة الاستجمام من قولنا: لازمت البيت استجماما، فإن لم يكن المفعول مصدراً لابدَّ من الجر أو مافي معناها ونضرب مثالاً على ذلك قوله تعالى:﴿ وأنزلنَا إليكَ الذّكرَ لِتبيّنَ للنّاسِ ما نزّل إليهم﴾[٢] وإن كان المفعول لأجله مصدراً ووقته غير وقت المعلّل به نحو قول امرئ القيس:[٣]

فـــجئتُ وقـــدْ نضّت لـــنومِ ثيابَها لـــدى الستـــرِ إلا لـــبسةَ المتفّضلِ.

وقد يأتي المفعول لأجله مصدراً وفاعله غير فاعل المعلل به، ومن ذلك قول الشاعر أبي صخر الهذلي:[٤]

وإنّـــي لـــتعرونِي لـــذكراكِ هِزّةٌ كـــمَا انتفضَ العـــُصفورُ بـــلّلَهُ الـــقَطرُ.

يقول **ابن يعيش** في تعريف المفعول لأجله:" هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب له وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر، وادخار فلان، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً وفعلت ذلك أجل كذا وبالتنزيل: (حذرَ الموتِ)" [٥] فمن هذا التعريف لابن يعيش تبيّن لنا أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قدره وإنما يذكر علة وعذراً؛ لوقوع الفعل، وإنما وجب أن يكون مصدراً؛ لأنّه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، و الداعي إنما يكون حدثاً لاعياناً وذلك أن الفعل يجتذبه فعل آخر كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك، وزرتكَ لابتغاءِ معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب الاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب الزيادة، أو أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل ومن ذلك قولنا: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر حاصل معنى ، وفي التعريف إنما يجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، ونضرب مثالاً على ذلك قولنا: زرتك طمعاً في برّك، وقصدتك رجاءَ خيرك، فالطمع ليس من لفظ زرتك، والرّجاءُ ليس من لفظ قصدتك فلا

---

[١] ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ١٩٦.

[٢] سورة النحل، الآية ٤٤.

[٣] ديوان امرئ القيس، ص ٨٩،الأزهري، خالد بن عبد الله، وشرح التصريح على التوضيح ، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت، ج١، ص ٣٣٦.

[٤] الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٣٣٦.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٥٢.

يجوز لك أن تقول: قصدتك للمقصد، ولازرتك للزيارة؛ لأن المفعول له علّة بوجود الفعل، والشيء لا يكون علّة لنفسه إنما نصل به إلى غيره.

وللمفعول لأجله أحكام وهي:

١- إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرةً وجاز جرّه بحرف من حروف الجر التي تفيد التعليل، ويرى بعض النّحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً بالعامل الذي قبله؛ إنما يكون منصوباً على نزع الخافض؛ أي: عند نزعه من مكانه وحذفه.

٢- ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف؛ كأن يقال: إن الله أهل للشكر الدائم؛ فاعبده شكراً وأطعه. والتقدير: أطعه شكراً، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه. [١]وقد ذكر **ابن مالك** هذه المعاني في ألفيته إذ قال:

يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدرُ إنْ أبانَ تعليلاً كجُدْ شكراً ودِنْ

ومعنى ذلك أن المصدر ينصب إذا كان معناه مفعولاً له لإبانة تعليل ماقبله؛ أي: إن بيّن سبب ما قبله، وضرب لهذا مثالاً هو(جُدْ شكراً) بمعنى: جد لأجل الشكر، فكلمة(شكراً) مصدر بيّن سبب الجود، ومعنى(دِنْ): داين الناس بجودك وفضلك ليشكروك. فهو فعلُ أمرٍ من دانَ الرّجلُ غيرَه بمعنى صار دائناً له. وعلى هذا المعنى يصحّ أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف؛ تقديره شكراً، ويكون أصل الكلام: جد شكراً، ودن شكراً. ولقد ذكر **ابن مالك** شروط المفعول لأجله إذ قال في موضع آخر: [٢]

وهـــو بمـــا يعملُ فيهِ مُـــتّحدْ وقـــتاً وفـــاعلاً وإنْ شَرطٌ فُـــقِدْ

فاجـــرُره بالـــحرف ِوليسَ يمتنعْ مـــع الـــشروطِ كـــالزُّهدِ ذا قَنِعْ

فعبر هذه المعاني يؤكد لنا ابن مالك أن المفعول لأجله لا يكون إلا أن يتّحد مع عامله في الوقت والفاعل وهذا ظاهر من قوله:(بما يعمل فيه متحد) فإن فقد شرط فالجر بالحرف لا نصب. ثمّ بيّن أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استبقاء الشروط مثل: هذا قنع زهداً، فيصح هذا قنع لزهد. وقد

---

(١) ينظر، حسن ، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٣٧.

(٢) ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٣٧.

يقع المصدر المؤول موقع المفعول لأجله كما في قوله تعالى:﴿ يبيّنُ اللهُ لكم أنْ تضلُّوا﴾(١) والأصل: كراهة أن تضلوا، فالمصدر المؤول مفعول لأجله. والمفهوم أن المفعول لأجله هو كلمة كراهة وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها، ثمّ حذف المضاف، فقام المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، ومثل هذا المصدر المؤول وهو قوله تعالى في الآية الكريمة:﴿ لا تجهرُوا لهُ بالقولِ كجهرِ بعضِكُم لبعض أنْ تحبطَ أعمالُكُم وأنتُم لا تشعرون﴾(٢) فالأصل: كراهةَ أن تحبطَ أعمالكم فالمصدر المؤول في موضع المفعول لأجله المسبوق بمضاف مقدر محذوف، فالمفهوم أن المفعول لأجله هو كلمة كراهة وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه.

٣- يجوز أن يتقدّم المفعول لأجله على عامله، ومن ذلك قولنا: طلباً للنزهة ركبت الباخرة والأصل: ركبت الباخرة طلباً للنزهة.(٣)

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة لأبي تمام وجدنا فيه عدداً من المواضع الشعرية التي تنضوي تحت باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول لأجله، والتي تبين الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في الحماسة، ومنها قول الشاعر بلعاء بن قيس الكناني(من البسيط) :(٤)

بضربةٍ لم تكنْ منّـــي مخالســـةً ولا تعجّلتها جبنـــاً لا فرقَـــا

فهو في موضع نزع للخافض الاسم المضاف؛ إذ أصل التقدير: ولاتعجلتها مخافةَ جبن، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، ويؤيد ما نذهب إليه ما ذكره **ابن يعيش** في قول لبيد:

" حتّى تهجّرَ في الرّواحِ وهاجَهُ طلبَ المّعقّبِ حقّهُ المظلومُ

---

(١) سورة النساء، الآية ١٧٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية ٢.

(٣) ينظر:حسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٣٨- ٢٣٩- ٢٤٠.

(٤) المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٠. كان بلعاء هذا رأس بني كنانة في حروبهم، وهو شاعر محسن، مات قبل يو م الحريرة وهو اليوم الخامس من أيام الفجار .

يقول: حتى تهجر في الرواح؛ أي سار في الهاجرة وطلب منصوب على المصدر بما دل عليه المعنى؛ أي: طلب الماء طلباً مثل: طلب المعقب حقه المظلوم، ثمّ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[١] على أن حذف المضاف لا يكون إلا إذا كان الحذف بيّن المراد لا يضر بالمعنى ولايخل ببناء العبارة أو الجملة، فالذي يتأمّل البنى الحذفية عليه أن يترك قضية الصياغة ويتوجّه إلى الفكر؛ إذ يجب أن يشغل فكره في إشكال الحذف وركائزه ومن هنا لابد من ربط الفكر بالبعد النفسي في تحليله للبنى الحذفية؛" إذ إنّ الحذف يؤدي بالضرورة إلى دخول المحذوف دائرة الإبهام، وهو ما يؤدي إلى حصول ألم للنفس لجهلها به، فإذا التفتت إلى القرينة تفطّنت له فيحصل لها اللّذة بالعلم، واللّذة الحاصلة بعد الألم أقوى من اللّذة الحاصلة ابتداءً "[٢]

ومن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري في ديوان الحماسة قول الشاعر(من الطويل):[٣]

فلو أنَّ حيًّا يقبــلُ المــالَ فديــةً لُسقنَا لهُم سيــلاً من المــالِ مُفعَمــا.

و من أمثلة الاستعمال الجاري في الحماسة قول الشاعر إسحاق بن خلف(من البسيط): [٤]

تــهوى حــياتِي وأهــوى موتَهَا شــفقاً والمــوتُ أكــرم نزالٍ على الُحَــــرمِ.

فهذان البيتان هما في موضع نزع الخافض المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ الأصل في التقدير: يقبل المال طلبَ الفدية، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه . ويذكر **سيبويه** في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول لأجله؛ إذ يذكر قول الشاعر رؤبة :"[٥]

قد كُنتُ داينْتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاس والليانا.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٦٦.

[٢] عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية(قراءة أخرى)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٧م،ص٢٢١.

[٣]المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢١٦.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢٨٣.

[٥] البيت لرؤبة في كتاب سيبويه، ج١، ص ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٦، ص ٥٦، والشاهد فيه نصب الليان بإضمار عامل ، وقيل : يجوز أن يكون معطوفاً على مخافة.

والشاهد فيه نصب الليان بإضمار عامل محذوف والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثم حذف المضاف وهو(مخافة) الثاني وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه" [١] ومعنى ذلك البيت أنه داين بالإبل حسان؛ لأنه رجل غنيّ لا يماطل مخافة أن يداين غير حسان، لأنه إن داين غيره ماطل لإفلاسه. ويذكر **ابن يعيش** معنى هذا البيت؛ إذ قال:" يجوز أن يكون نصبه على تقدير: ومخافة الليان، فحذف المخافة وأقام الليان مقامه في الإعراب، فالشاهد فيه نصب الليان بالعطف على المعنى، وذلك كأنه قال: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه" [٢]

ومن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف في الحماسة قول الشّاعر (من البحر البسيط) :[٣]

فـــــدامَ لـــــي ولهُم مـــابِي وما بِهم ومـــــاتَ أكـــــثرُنَا غيظاً بـــــمَا يَـــــجدُ.

فالأصل في التقدير: ما أكثرنا كراهةَ الغيظِ، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه.

ومن تلك المواضع قول الشّاعر في الحماسةّ(من الكامل):[٤]

فـــــحملتُهَا وحـــــفرْتُ عندَكَ قـــــبرَها جــزعاً وكـــــنْتُ إخـــالُنِي لا أجـــــزعُ.

فهذا البيت الشعري هو في موضع نصب على نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ أصل التقدير: وحفرت عندك قبرها طلبَ الجزع، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، فعبر الدراسة التطبيقية على بعض النصوص الشعريّة في حماسة أبي تمام يحاول البحث أن يظهر أبرز معالم الاستعمال النحوي للشواهد الشعرية المطابقة لنزع الخافض (المضاف) في باب المفعول لأجله، فصلب هذه الدراسة هو بيان مصطلح نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بين النظرية والاستعمال، فالمقصود بالاستعمال: هو المواطن الشعرية التي أوردناها في هذا الباب. وإن كان بعض النحاة قد يرى أن هذا الباب باب ضعيف فهم يخّرجونه

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٩١.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص ٦٥.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٠٦.

[٤] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٩٠٧.

ويعللّونه على سعة الكلام والاتّساع، ولكن هذا لا يسوغ ادعاءهم؛ لأنه باب متأصل في النحو قديماً وحديثاً، ويشير إلى ذلك تمام حسان عن طريق مثال مقارب لمعاني رفض بعض النحاة لبعض الوجوه؛ إذ قال:" على أنّ الرّواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشّبهات، فقد كان الرّواة يأخذون من كلام العرب ما وافق أهدافهم ويتركون منه مالا يعجب به النّاس في الحاضرة ولاينفع اللّغويين، أو لايحفل به اللّغويون لبعده عمّا قعّدوه من قواعد" [1]

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحالة نزع الخافض في(**المفعول لأجله**) في ديوان الحماسة :

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	ولا تعجلتها جبناً	٨	الثالث	
	وأهوى موتها شفقاً	٨٦	الخامس	
	يخبأن الوجوه تستراً	٣٤٨	التاسع	
	لم يجثما خشية الردى	٣٨٧	السابع	
	يلمنني جهلاً	٧٤١	الأول	
	مات هزلاً	٧٨٤	الرابع	٦
مخضرم	فصددت عنهم طمعاً	٣٨	الرابع	١
الإسلامي	قتلنا مالكاً قسراً	٢٥٢	الخامس	
	دعت قمرية شجناً	٣١٠	السادس	
	قامت لأختها ولأخرى جزعاً	٨٤٧	الثاني	٣
الأموي	تبسّم كرهاً	٤١٤	الثاني	
	تقعقت مفاصلها خوفاً	٦٠٣	الثالث	
	طلب ابتغاء الشكر	٨١٠	الأول	٣
عباسي	أجابك طوعاً	٢٢٥	الخامس	
	في يد ضبثت به محاذرةً	٥٤٦	الأول	٢
دون تحديد العصر	فلو أن حياً يقبل المال فديةً	٥٢	الأول	
	ويبدي التداني غلظةً	٩٠	الثالث	

[1] حسان، تمام، نظم اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص ٨٣.

	ومات أكثرنا غيظاً	١٣٨	الثاني	
	طارت مخافة	١٦٧	الثاني	
	حفرت عندك قبرها جزعاً	٣٠٧	الثامن	
	هجوني سفاهةً	٦٢٨	الأول	
	من غير عسرة مخافةَ	٨٦٨	الأول	٧
				(٢٢)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامةالمضاف إليه مقامه في المفعول لأجله،هي أكثر في الحماسة استعمالاًمن نزع الخافض(حرف الجر)، ويبين هذا الجدول أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع المضاف في المفعول لأجله هم شعراء دون تحديد العصر، ثم شعراء العصر الجاهلي، ثم شعراء العصرين الإسلامي والأموي، ثم شعراء العصر العباسي، ثم العصر المخضرم. وعدد مواضع الاستعمال هو(٢٢) اثنان وعشرون موضعاً.

سادساً: نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (المفعول به):

لقد قمت في هذا الجزء باستقراء ديوان الحماسة، وبحثت فيه عن مواطن الشعر التي تبين قواعد الاستعمال الجاري في المفعول به، بيّنتها ووجدت في الحماسة عدداً من المواطن، ولكنني عمدت إلى اختيار بعض الأبيات المنتقاة للدلالة على أصالة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول به، وذلك لبيان الاستعمال الجاري لهذه القواعد في الحماسة. وسأبدأ بتحديد المصطلح وتعريفه ودلالة النصب فيه على نزع المضاف، ثم أعرض بعض الأبيات الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري للنصب على نزع المضاف في المفعول به، ثم أنهي هذا الجزء بإحصائيات تبين أكثر العصور استعمالاً وفق التقسيم العصري الذي اعتمدته.

يعرف **ابن مالك** الفعل المتعدي بقوله:[١]

علامةُ الفعلِ المُعدّى أنْ تصل (ها) غير مصدرٍ به نحو عَمَل

فانصـــــبْ به مفعولَه إنْ لم ينُبْ عن فاعلٍ نحو: تدبرَ الكتب

[١] ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٧٧.

فالمتعدي: ما جاز أن يتصل به (ها) ضمير لغير المصدر نحو: عمل، واللازم ما ليس كذلك نحو: شرف وظرف. ولا يجوز أن يتصل مثل هذه (الهاء) بالأفعال اللازمة التي ذكرناها فلا يجوز لك القول: شرفه زيد، وظرفه عمرو، فهذا فرق مابين المتعدي واللازم، وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم المفعول من لفظ ما عمل فيه، كقولك: ركب زيد الفرس، فالفرس مركوب، وتدبر زيد الكتاب، فالكتاب متدبر .

وزعم بعض **النحويين** أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر؛ لأنه محال أن يكون الفعل قويا ضعيفا في حال واحدة، والمفعول محلا للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح فينبغي على هذا أن يجعل نصحت زيدا وأمثاله الأصل فيه : نصحت لزيد، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأن النصح لا يحل بزيد [١].

إن المفعول به هو من المنصوبات التي تقع في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد امتلأت كتب التراث النحوي بتعريفات كثيرة تفصّل القول في هذا الباب، ولكن أغلب هذه التعريفات تجمع على أن المفعول به هو من باب نزع الخافض(المضاف) ونضرب مثلا لهذا الباب تلك الآية الكريمة وهي قوله تعالى:﴿ يأيُّها الّذين أمنوا إن تنصروا اللهَ ينصركم﴾[٢] فهي مثال لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ الأصل فيها: تنصروا دينَ اللهِ، فلما نزع المضاف(دين) أقيم المضاف إليه (الله) مقامه وأعرب بإعرابه.[٣]

ويذكر **ابن عصفور** في شرحه الكبير هذه الظاهرة ويضرب لها أمثلة في كتابه؛ إذ قال:" فإن قيل: فإنك تقول: ذكرت زيداً، وتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه، والذكر لا يحل بزيد. فالجواب إن الأشخاص لا تذكر فإذا قلت: ذكرت زيداً، فإنما هو على حذف مضاف تقديره: ذكرت أمر زيد، أو شأنه أو قصته، فالذكر يحل بشأن زيد وقصته بتسلط عليهما "[٤] فحذف المضاف كثير في القرآن والشعر وكلام العرب فلقد أشار إليه **ابن جني** في مواضع عديدة، منها قوله:" وحذف المضاف في

---

[١] ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص ٢٩٩- ٣٠٠.

[٢] سورة محمد، الآية ٨.

[٣] ينظر: العز بن عبد السلام ، الإشارة إلى الإيجاز، ص ١٩٤.

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٢٩٩.

القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"[١] وقال في موضع آخر:" وذلك كثير واسع"[٢] وقال **ابن قتيبة** في حذف المضاف في هذا الباب:" وأقول: إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى وأحسنه مادل عليه معنى أو قرينة أو نظير، أو قياس فدلالة المعنى كقوله جل جلاله:﴿ وأشربُوا في قلوبِهم العجلَ بكُفرِهم﴾؛ أي: حب العجل، أو كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[٣]؛ أي: أهل القرية"[٤].

ويقول **ابن يعيش** في المفعول به:" هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً، وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال من غير المتعدي ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة ويجيء منصوباً بفاعل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم معناه"[٥] فظاهر من هذا التعريف أنه الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل، وهو الاسم المنصوب في الحكم وقد يكون منصوبا بعامل ظاهر أو محذوف كما في بابنا الذي نتكلم عليه؛ أي باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه.

إن المضاف المنزوع في الأصل يقدر، ويقوم المضاف إليه مقامه في موقع المفعول به إذا تعدى فعل السمع إلى غير المسموع(ذات) وجاءت بعده جملة تدل على مسموع، نحو: سمعت زيداً يتكلم، وسمعت رجلا يتحدث، والتقدير: سمعت صوت زيد وصوت رجل في قول من لايعدي سمع إلا إلى مفعول واحد.[٦]

وقد ذكر **ابن القيم** باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه في المفعول به عندما وقف على الآية الكريمة والتي هي قوله تعالى:﴿واسأل القرية﴾[٧]؛ إذ يقول فيها:" إن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لايسوغ ادعاؤه مطلقا وإلا لالتبس الخطاب، وفسد الفاهم، و تعطلت الأدلة، وأنّه لا إضمار ولا حذف في الآية الّتي صارت العلم على باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه؛ لأن

---

[١] ابن جني، المحتسب، ج١، ص ١٨٨.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٦٢.

[٣] سورة يوسف، الآية ٨٢.

[٤٤] ابن الشجري، الأمالي، ج١، ص ٧٨– ٧٩.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١٢٤.

[٦] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، ص ٣١٢.

[٧] سورة يوسف، الآية ٨٢.

القرية اسم للسكان في سكن مجتمع فتطلق على السكان تارة وعلى المسكن تارة حسب سياق الكلام"[١]

وإذا ما قرأنا ديوان الحماسة لأبي تمام وجدنا فيه عدداً من الأبيات المطابقة لحالة باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه في باب المفعول به والتي تبين الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في الحماسة، ومنها قول الشاعر حيّان بن ربيعة الطّائي(من الوافر): [٢]

وإنّا نـــــضربُ الملـــــحاءَ حتّى تولّي والسّيوفُ لنا شـــــهودُ.

فهذا البيت الشّعري في موضع نزع المضاف وإقامة المضاف إليه؛ لأن الملحاء هي الكتيبة، والمعنى يسوّغ لنا وجود اسم مضاف محذوف؛ لأن أصل التقدير: نضرب فرسان الملحاء، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، ومن مواضع الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في الحماسة قول الشاعر(من البحر البسيط):[٣]

إنّي رأيتُكَ تَقضِي الدّينَ طالبَهُ وقطرةُ الدّمِ مكروهٌ تقاضيهَا

فالمعنى فيه: تقضي صاحب الدين، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه في باب المفعول به. فالأبيات الشعرية التي نسوقها في هذا الباب الداعي إلى تقدير المضاف فيها هو المعنى، ففي تقدير المضاف زيادة في الفهم، وإدراك للمراد وحسن الاختيار وفيها دلالة على ما لا يجوز قصره على الشاهد الشعري دون الدلالة على الاستعمال كما بيّن ذلك **الراجحي** بقوله:" وقصر الدّرس النّحوي على هذا المستوى من اللّغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربيّة على أساس من النّصوص المختارة ممّا أبعدهم عن الاستعمال الشّائع في هذه اللّغة، لم يكن مناص من أن يواجه نصوصاً من هذا المستوى الأدبي، وتخالف ما وضعوه من قواعد؛ فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير، واعتساف التفسير، وتقديم المسوغات بشتى الطرق حتى تعود هذه الاستعمالات إلى طريق الرواة واللغويين في نقلهم النصوص " [٤]

---

[١] ابن القيم، بدائع الفوائد، ج٣، ص ٥٣٥.

[٢] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٢٨٩.

[٣] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٤٠٨.

[٤] الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، ص٤٨.

ومن أمثلة الاستعمال الجاري في ديوان الحماسة قول الشاعر باعث بن صريم بن أسد(من الكامل):[1]

سائل أسيدَ هل ثأرتُ يوماً أم هل شقيتُ النفسَ من بلبالها.

فهذا البيت في موضع نزع المضاف؛ لأن المعنى هو: سائل رجال أسيد، فهي قبيلة فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه في باب المفعول به، ومن تلك المواضع قول الشاعر ُسليمى بن ربيع بن ضبة(من الكامل):[2]

وصفحتُ عنّي ذي جهلها ورفدتُهَا نصحي ولم تصبِ العشيرةَ زلّتي.

فالأصل في التقدير: لم تصب أهل العشيرة، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، ومن أمثلة الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في الحماسة قول الشاعر جابر بن حريش(من الطويل):[3]

ومعيناً يحمِي الصّوار كأنَّـــــهُ متخَّمطٌ قـــــطمٌ إذا ما بربرا.

فهو في موضع نزع المضاف؛ لأن الصوار هو القطيع والمعنى: يحمي ثيران الصوار، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه في باب المفعول به ، ويؤيد ما نذهب إليه ما ذكره **ابن يعيش** في باب التعدية؛ إذ قال:" وسمعت ليس منها والحق أنّه يتعدّى إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع، فإن عديته إلى غير مسموع فلا بدّ من قرينة بعده للحال أو غيره تدل على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: سمعت زيداً، يقول: فزيد مفعول على تقدير حذف المضاف؛ أي:

---

[1] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٣١. شاعر جاهلي، ساق التبريزي نسبه" هو باعث بن صريم بن تميم بن ثعلبة بن عبر ابن حبيب بن كعب بن يشكر".

[2] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٥٥٢. يقال سلمان أو سلمى بن ربيعة شاعر جاهلي من بني ضبة، والبيت مذكور في الخزانة ج٣ ص ٤٠٢، ونسبها الأصمعي في الأصمعيات(١٨) على علياء بن أرقم، ويذكر الجاحظ في الحيوان (ج٥، ص ٧٤) أنها لعمرو بن قميئة.

[3] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة،ج١، ص ٥٩٣.

قول زيد"[1]، ومن المواضع الشعرية التي تبين الاستعمال الجاري لهذه القاعدة في ديوان الحماسة قول الشاعر:[2]

سقاهُ الرّدى سيفٌ إذا سلّ أومضت إليه ثنايَا الموتِ من كلَّ مَرقَبِ.

فهو من باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول به؛ لأن الأصل في التقدير: سقاه طعم الردى، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه في باب المفعول به.

وخلاصة ما تقدم: إن نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه باب راسخ، ومصطلح مهم من مصطلحات النحو القديم منذ سيبويه ومن جاء بعده إلى يومنا هذا، ولقد حاول البحث في هذا الفصل أن يسلط الضوء على أبيات الحماسة لأبي تمام وفق باب المنصوبات، ويهدف من ذلك إلى توطيد مصطلح نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بين النظرية والاستعمال؛ بهدف رصد وبيان قواعد الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحماسة.

وهذا جدول إحصائي أبيّن من خلاله الاستعمال الجاري لحالة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في **(المفعول به)** في ديوان الحماسة :

العصر	الموضع في البيت الشعري	رقم القصيدة	رقم البيت	المجموع
الجاهلي	لم أجد لها دورانا عندهم	٠	٠	٠
المخضرم	أضاع الشباب	٢٦٣	الخامس	١
الإسلامي	نزور القرى	٧٦٨	الأول	١
أموي	ظللت أساقي الموت إخوتي	٢٥١	الخامس	٢
	أما ترهبان النار	٢٥١	السادس عشر	
عباسي	يعقوب لا تبعد وجنبت الردى	٣٢٧	الأول	١
دون تحديد العصر	فيا شمل شمّر واطلب القومَ	٢٤٢	الثاني	
	قمت به أحمي الذمار	٢٤٦	الثاني	
	ولا يسألون الركب	٢٩٩	الأول	
	أحب الفتى ينفي الفواحش	٤١٥	الأول	

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٦٢- ٦٣.

[2] المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص ٦٩١.

	الذي يبتغي القرى	٦٥١	الثالث	
	لاقى الحمام	٧٩٦	الأول	
	ولقد هجيت الركب	٨٣٦	الأول	٧ (١٢)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في المفعول به،هي أقلّ في الحماسة استعمالاً من نزع الخافض(حرف الجر)، ويبين هذا الجدول أن أكثر الشعراء استعمالاً لنزع المضاف في المفعول به هم شعراء دون تحديد العصر، ثم شعراء العصر الأموي، ثم شعراء العصور الإسلامي والعباسي والمخضرم، ثم شعراء العصر الجاهلي، وعدد مواضع الاستعمال هو(١٢) اثنا عشر موضعاً.

وبعد أن بيّنت مواضع الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الحماسة، سأعرض هذه المواضع بدءاً من الأكثر استعمالاً لنزع المضاف من خلال هذا الجدول الإحصائي:

الباب الأكثر استعمالاً في الحماسة	الترتيب	المجموع
المفعول المطلق	١	٣٣
المفعول لأجله	٢	٢٢
المفعول به	٣	١٢
الحال	٤	٥
الظرف	٥	٤

وهذا جدول إحصائي أبين من خلال تدرج الشعراء في الاستعمال الجاري لنزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في هذا لفصل حسب التقسيم العصري الذي اعتمدته:

الشعراء الأكثر استعمالاً لنزع الخافض في الحماسة	الترتيب	المجموع
شعراء العصر الجاهلي	١	٢٠
شعراء دون تحديد العصر	٢	١٩
شعراء العصر الأموي	٣	١٣
شعراء المخضرمون	٤	٨
شعراء العصر العباسي	٥	٧
شعراء العصر الإسلامي	٦	٦
مجموع مواضع الاستعمال لنزع الخافض.الحرف	=	٧٣

الخاتمـــــــــــــــة

عالج هذا البحث ظاهرة نزع الخافض بين النّظرية والاستعمال، فهو مصطلح نحويّ وباب كبير من أبواب النّحو العربي، ولذلك سعى البحث إلى رصد حدود نظريّة نزع الخافض في كتب التّراث النّحوي قديمها وحديثها، ولم يقف البحث في هذه الدّراسة على نزع الخافض(حرف الجر) فقط، بل درس الخافضين(الحرف والاسم) وبيّن دلالة الخافض ودوره في السّياق؛ وفق النّاحية المعنويّة والتّركيبية، وما لها من أثر في ذلك، وكذلك دلالة حذف الاسم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وما بين هذين الخافضين من تلازم.

وقد عرّج البحث على الألفاظ والاصطلاحات الدّالة على نزع الخافض عند النّحويين؛ وأعني بذلك الاصطلاحات التي أطلقت على هذا المفهوم من حذف وإيصال، وفقدان، وسقوط، واتساع، وسعة، وإلغاء، وإيجاز، واختصار، فقد وازن البحث بين هذه الاصطلاحات، وبيّن أن المصطلح الأكثر استعمالاً واستخداماً في كتب النّحاة هو(نزع الخافض).

وسعت الدّراسة في هذا البحث إلى تحديد القول وتفصيله في مصطلح نزع الخافض، لذلك بدأت دراسته من اللّغة والاصطلاح، ثمّ تناولت ما يرتبط بهذا المصطلح من علاقة وارتباط بالعامل النّحوي، فالعامل النّحوي هو أساس، وقاعدة رئيسة في النّحو، ثمّ أكدت على دور الحذف في هذا المصطلح، فالحذف أساس من الأسس وركيزة من الرّكائز المرتبطة بمسألة نزع الخافض، وبيّنت الدّراسة ما اتّصل بنزع الخافض من تسمية وأسباب ودواعٍ تدعو إلى هذا النزع، والشروط الواجب توافرها عند نزع الخافض، ولعلّ من أكثرها دوراناً واستعمالاً في نحونا العربيّ كثرة الاستعمال والإيجاز والاختصار. كما كان للقياس والسّماع دور مهمّ في مسألة نزع الخافض، فالقياس باب واسع من أبواب النّحو مرتبط بكلّ مسائله وأبوابه ولا يستطيع أحدٌ أن ينكرَ دورَ القياسِ وأهميته في مسألة نزع الخافض الحرف أو الاسم. كما ذكرت ارتباط باب التّضمين وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، بمسألة نزع الخافض.

لقد بيّن البحث ظاهرة نزع الخافض بين النّظريّة والاستعمال، فالنّظريّة النّحوية هي ما أورده البحث عنها في كتب النّحو، وأمّا الاستعمال الجاري، فهو بيان تلك المواضع عبر

استعمال الشّعراء لها في ديوان الحماسة لأبي تمّام، وقد خلص البحث إلى مجموعة من **النّتائج** وهي:

١- إنّ نزع الخافض مصطلح نحويّ قديم، وهو مصطلح مبثوث في كتب النّحاة الأصول قديمها وحديثها، ولكنّ القدماء قد بيّنوا هذا المصطلح واستطردوا بالحديث عنه في أصولهم أكثر من النّحاة المحدثين، فلم أجد عدداً من المؤلفات النّحوية الحديثة التي تناولت هذه الظاهرة إلا بعدَ جهدٍ، ولم تكن هذه المؤلفات التي تناولت هذا المصطلح قد أسهبت بالحديث عنه، بل عبّرت عن هذه الظاهرة بشرح مبسط، وربّما لم لا يتجاوز هذا الشرح في بعض هذه المؤلفات الحديثة عدداً من السّطور في بعض الأحيان.

٢- إنّ أساس نظريّة نزع الخافض هو نظريّة العامل، فالعامل النّحوي له دور مهمّ وارتباط وثيق بنزع الخافض في مستوياته جميعاً، وذلك ما بيّنه البحث في فصوله الثّلاثة، وهذه النّظرية خضعت لبعض الرّفض لها من بعض النّحاة، ولكنّ ذلك لم يقلّل من أهمية هذه النّظرية والتصاقها بمسألة نزع الخافض.

٣- إنّ الحذف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنزع الخافض، فالحذف ظاهرة من الظواهر المهمّة والمشتركة بين اللّغات الطبيعيّة جميعاً، ويقع الحذف ويكون لأغراض معيّنة، ولعلّ من أهمها الإيجاز والاختصار والاتّساع باللّغة.

٤- إنّ هناك اضطراباً في الحكم على نزع الخافض من حيث السّماع والقياس، وذلك ما بيّنه البحث في كلّ باب من أبواب المنصوبات سواء أكانت هذه المنصوبات من المفعولات، أم من غير المفعولات كالحال والتمييز، ولم يكن هذا الاضطراب في الحكم على نزع الخافض من حيث السّماع والقياس بين النّحاة فيما بينهم فقط، بل يظهر هذا الاضطراب في الحكم عند النّحوي الواحد وهذا ما أورده البحث آنفاً.

٥- إنّ التّضمين يشوب مسألة نزع الخافض وذلك في باب التّعدية واللّزوم، وإن كان بعض النّحاة يربط مصطلح التّضمين بمصطلح المجاز، ويخرّج كثير من النّحاة عند المفاضلة بين نزع الخافض والتّضمين. نزع الخافض.

٦- إنّ ما يسمّى نزع الخافض بين النّظرية والاستعمال هو تأصيل للنّظرية النّحوية القديمة، فالاستعمال المعاصر لهذه النّظريّة هو استمرار للأشكال المنحدرة من القديم،

فهذه النّظرية ماثلة جارية في لغة الشعر، وأخصّ بالذّكر هنا ديوان الحماسة لأبي تمّام.

٧- إنّ اختلاف آراء النّحاة في إعراب الاسم المنصوب على نزع الخافض يعود إلى الاختلاف بينهم في الأذواق والثقافات، وكذلك يعود إلى الاختلاف في فهم السّياق، ولا ضيرَ في هذا الاختلاف في الوجوه الإعرابيّة؛ لأنّ ذلك هو متعة النّحو ولذّته، وإنّ علة هذا النّصب هي وصول الفعل إليه بعد نزع الخافض.

٨- إنّ حذف الخافض إنّما يكون لأسباب وغايات، وهذه الغايات تخضع للدّلالة، وتخضع هذه الدلالة لأغراض لعلّ من أهمها كثرة الاستعمال والاختصار والإيجاز.

٩- إنّ لحروف المعاني دلالة واضحة وصلة عميقة تربط مسألة نزع الخافض(حرف الجر) بها، فإنّ لكل حرف من حروف المعاني التي يتمّ نزعها معنى يؤديه يحدده السّياق، وهنا تمكن هذه العلاقة المهمّة بين نزع الخافض وحروف المعاني.

١٠- إن الجداول الإحصائية التي أوردها البحث تبيّن الاستعمال الجاري لنزع الخافض(حرف الجر) في الحماسة، فأكثر المواضع استعمالاً لهذه المسألة المفعول به، ثم نزعه مع(أنْ، وأنّ)، ثم نزع الخافض مع(ربّ)، ثم المفعول لأجله، ثم التمييز، ثم الحال، وتبينّ الإحصاءات أيضاً التطابق والتوافق بين القاعدة النحوية في التراث النحوي، وبين الاستعمال الجاري لها في حماسة أبي تمّام.

١١- ينقسم الاسم بعد نزع الخافض(الحرف) إلى قسمين: قسم ينزع فيه الخافض وينصب الاسم بعد نزعه، وذلك في المنصوبات من المفعولات، وغيرها من المنصوبات كالحال والتمييز، والقسم الثاني: ينزع فيه الخافض ويبقى الاسم مجروراً بعد نزعه، وذلك في ربّ.

١٢- إنّ نزع الخافض(حرف الجر) في الحماسة هو أكثر استعمالاً ودوراناً من نزع الخافض(الاسم المضاف)، وذلك ما بيّنته الجداول الإحصائية، فقد بلغ عدد مواضع الاستعمال الجاري لنزع الخافض(الحرف) ٣٦٣، بينما كان عدد مواضع الاستعمال الجاري لنزع الخافض المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ٧٣.

١٣- إنّ أكثر الشعراء استعمالاً لنزع الخافض في الخافضين(الحرف والاسم) هم شعراء دون تحديد عصر الشاعر، ثم شعراء العصر الجاهلي، ثم شعراء العصر

الأموي، ثم شعراء العصر الإسلامي، ثم الشعراء المخضرمون، وأخيراً شعراء العصر العباسي.

وأخيراً أقول:

إنّ هذا البحث هو جهد المُقَلْ، وهو تأصيل لنظريّة نزع الخافض في التّراث النّحوي واستعماله في ديوان الحماسة لأبي تمّام، ولا يدعي البحث الكمال، وإنّما جاء البحث بغيةَ رسم منهج نحويّ لغويّ معاصر ربط النّظريّة بالاستعمال.

والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

- إبراهيم عيادة، د. محمد، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.
- أرسطو، كتاب الشعر، تحقيق: د. محمد شكري عياد، دار الكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٦٧م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التّصريح على التّوضيح، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- الأشموني، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- الأصفهاني،أبو الفرج، علي بن الحسين، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- الأفغاني، د. سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة، سورية، ط٢، ١٩٥٧.
- الأمير، محمد بن محمد السنباوي، حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة عيسى الجليس، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط١، ١٩٥٧م .
- الأهدل، ابن عبد الباري، شرح الكواكب الدّرية، تح: عبد الله الشعبي، مؤسسة الكتب العربية، د.ت.
- ابن بابشاد، طاهر أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
- أبو تمام، ديوان الحماسة، رواية الجواليقي، شرح وتعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- التهانوي، محمد بن علي بن علي بن محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٢م.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،٢٠٠٠ م.
- جواد، مصطفى، دراسات في فلسفة النحو الصرف والرسم، مطبعة أسعد، ١٩٦٨م.
- ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب ، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، دار إحياء التراث القديم،ط١،١٣٧٤هـ.
- ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: د. محمد حسين شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ابن جني، أبو الفتح، المنصف لكتاب التصريف، تأليف: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي، مصر، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح،عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د،ت.
- ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العكيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- الحريري ، القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، اربد، ط١، ١٩٩١م.
- حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- حسان، د. تمام، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.
- حسان، د.تمام، نظم اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٤، د.ت.

- حسنين، د. عفاف، في أدلة النحو، جامعة عين شمس، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر ١٩٩٦م.
- حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م .
- الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، دار العلم، حلب، د.ت.
- ابن حمدون، أبو العباس،أحمد بن محمد، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد صدقي، دار الفكر، بيروت،١٩٩٥م.
- الحمصي، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن علي، حاشية ياسين على ألفية ابن مالك، المطبعة المولولية، فاس،١٣٣٧هـ .
- حمودة: طاهرسليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- أبو حيان، أثير الدين،ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٩.
- أبو حيان، البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١٩٩٠،٢م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف،تذكرة النحاة، تحقيق:عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- ابن الخباز، أبو العباس، أحمد بن الحسين بن أحمد، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩١م.
- خليفة، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦م.
- ابن الدهان، أبو محمد، سعيد بن المبارك بن علي، الفصول في العربية، تح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م.
- الراجحي، د. عبده، النحو العربي في الدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
- الراجحي، د.عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، ١٩٧٤م،الدار المصرية اللبنانية،د.ت.
- الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تعليق: يوسف حسن عمر،جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.
- الرّماني، النكت في إعجاز القرآن ، دار المعارف، مصر، د. ت. ص ٧٦.

- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى، دار ليبيا للنشر، بنغازي، ١٩٩٦م.
- الزجاج، إعراب القران ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط٣، ١٩٨٦م.
- الزجاجي، ابن أبي الربيع أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٩٩٦م.
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٢، د.ت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر،الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧م.
- السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- السامرائي، محمد صالح، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، د.ت.
- ابن السراج، أبو بكر، محمد بن السري، الأصول في النّحو،الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن السكيت، الإبدال، تحقيق: د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية، مراجعة: علي الجندي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٨م.
- السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق،١٩٨٧م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٨م.

- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- السيوطي، جلال الدين، عبد القادر بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ابن الشجري، أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، مصر، ١٩٦٣م.
- شمس الدين، د. جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩٤م.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٧، د.ت.
- ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، دار المعارف ، القاهرة، مصر .
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، بيروت، ط٢،١٩٧١م.
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، بيروت، ط٢،١٩٧١م.
- عبد الرؤوف، محمد عوني، القافية والأصوات العربية ، مكتبة الخانجى، القاهرة، مصر، ١٩٧٧م.
- عبد العزيز، د.محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٩٥.
- عبد اللطيف، د. محمد حماسة، النحو والدلالة، دار الشروق، ٢٠٠٠م.
- عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية(قراءة أخرى)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- العز بن عبد السلام،أبو محمد، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز،أ: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية،بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- ابن عصفور،علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي،(الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- عفيفي، د. أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدر المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠ .
- العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني،الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت.
- علي أكبر بن محمود، التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، دار المعارف النظامية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٤٠هـ.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، د.ت.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٩٦٩م .
- الفارسي، أبو علي، الإغفال، (وهو المسائل المصلحة من كتاب المعاني للقرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، إصدار المجمع الثقافي ، أبو ظبي، د.ت.
- الفارسي، أبو علي، الإيضاح، تحقيق:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن احمد عبد الغفار، كتاب الشعر أو(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الفارقي، الحسن بن أسد، الإفصاح، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، د.ت.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، د.ت.
- الفوزان، عبدالله بن صالح، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، د.ت.
- قباوة، د.فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
- القرطاجني، حازم بن محمد بن حسن، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، ١٩٦٦م .

- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، د.ت.
- القرطبي، جامع البيان لأحكام القران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط١، ١٩٩٦م.
- الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية، د.ت.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة دار الفرقان ، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للنشر، د.ت.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، تح: عبد المنعم أحمد الهريدي، جامعة أم القرى، مكة،٦٧٢ هـ.
- المبرد، أبو العباس مجمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٣٨٥٩هـ.
- المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
- المجاشعي، أبو الحسن، علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، تحقيق: جميل حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٩٨٥م.
- مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط، مكتبة دار الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤م.
- محمد، د.عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- المرزوقي، محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة،القاهرة، ١٩٥٩م.

- مكي،أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الصالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظي، بغداد، ط١، ١٩٧٥م.
- أبو موسى، د.محمد محمد، خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط٦، ٢٠٠٤م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٤م.
- الهثيمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٩٩٤م.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيى الدين درويش، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٧م .
- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣١٢هـ.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.

- **الرسائل والدوريات:**

- من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، د. يوسف بن عبد الله الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، ع: ٢٨، جمادى الثانية، ١٤٢٤هـ.

- نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير.إعداد الطالب: حسين بن علوي بن سالم الحبشي،إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الجليل عبيد حسن العان، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، اليمن، ١٤٢٥هـ.
- مجلة مجمع اللغة الأردني، عدد: ٣٣، ١٩٨٩م، الأردن.

ملخص البحث:

إنّ مصطلح نزع الخافض مصطلح نحوي استعمله العرب في كلامهم شعراً ونثراً وهذا المصطلح النّحوي يخضع لبابين من أعظم أبواب النحو العربي وهما: السّماع والقياس، فالمنصوب على نزع الخافض اسم منصوب يذكر بعد فعل حقّه أن يتعدّى بالحرف، ولكنه يحذف عند تعيينه، وهذا الحذف يخضع لغرض الإيجاز والاختصار. نحو قولنا: دخلت الدّار، ومررت البيت؛ أي: دخلت في الدّار، ومررت بالبيت.

ولقد أشار النّحاة القدامى إلى استعمال هذا المصطلح في كتبهم، فكان استعماله في الشعر والنثر في عصور الاحتجاج وما تلاها، وأول إشارة وردت لهذا المصطلح هي ذكر سيبويه له في كتابه في بابين من أبواب كتابه:فالباب الأول هوباب"الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعولين" والباب الثاني هو باب" ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص" .

وتعدُّ ظاهرة حذف حروف الجر من أكثر الظواهر شيوعاً في الكلام العربي، وهي من المسائل المهمة التي لفتت أنظار الباحثين إليها، فلقد أشار النحويون القدامى إلى هذه الظاهرة، وإلى كثرة هذا الحذف، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف؛ إذ أجازوا حذف بعض حروف الجر، وبقاء عملها قياساً "ومن ذلك حذف رب مثلاً، وأجازوا النصب على نزع الخافض، والنصب يعدّ هنا ظاهرة من ظواهر الخفّة وهذا إذا دلّ على شيء، إنّما يدلّ على ميل العرب إلى التخفيف، فهم قد يضمرون، أو يحذفون مما كثر في كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج".[1]

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع المنصوب على نزع الخافض في النحو العربي، وإنما وجدت بعد بحث واستقصاء بعض تلك الدراسات، وهي شذرات نحوية جعلت من نزع الخافض صلباً لها، ولكن هذه الدراسات على وجودها تكاد تندر في مجال النص الشعري، ودراسته جمعاً وتطبيقاً، لذلك آثرت أن يكون البحث أول رسالة جامعية مستقلة جعلت من المنصوب على نزع الخافض في حماسة أبي تمام عنواناً لها...

[1] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٦٣.

يمتاز البحث بأنه أول رسالة مستقلة بحثت مسألة نزع الخافض في حماسة أبي تمام؛ إذ يرود هذا البحث آفاقاً تتراءى جدتها، فهو يحاول الوقوف على مسألة نحوية قل ما التفت الباحثون إليها، ولم تلقَ حماسة أبي تمام حقّها من البحث وفق مصطلح نزع الخافض(الحرف والاسم)، ولم يخصص لهذا المصطلح من الدراسة سوى بعض المقالات المتواضعة التي لا تتصل بموضوع هذا البحث إلا في جزئيات محدودة.

وقد سبقت البحث دراسات قليلة تمحورت حول نزع الخافض منها(**الحذف في القرآن الكريم**) وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الدكتوراه قدمت إلى جامعة الخرطوم، أعدها الطالب: فضل محمد النمس، وقد تناول فيها الباحث حذف الحروف من القرآن الكريم، ولم تكن مخصصة لحذف الخافض، بل لحذف الحروف عامة .

ومن تلك الدراسات (**نزع الخافض في الدرس النحوي**) وهي رسالة جامعية أعدت لنيل درجة الماجستير قدمت إلى جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، في اليمن، أعدها الطالب: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، وقد عرضت هذه الرسالة للتغيير الحاصل عند حذف الخافض، ولم تكن هذه الرسالة مخصصة بجانب من الجوانب، بل اقتصرت هذه الرسالة على الجانب النّظري.

ولم تقتصر الدراسات السابقة على الرسائل بل كان هناك عدداً من الأبحاث المنشورة التي تناولت هذا الموضوع منها(**المنصوب على نزع الخافض في اللغة العربية**) وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين للدكتور: جهاد يوسف العرجا، وقف هذا البحث على المنصوب على نزع الخافض وفق الواقع العملي للغة العربية نطقاً واستعمالاً وهو بحث صغير لا يتجاوز عدداً من الصفحات.

ومن الأبحاث المنشورة والتي صلبها مرتبط بموضوع نزع الخافض البحث المجزوء من الكتاب الموسوم بـــ(دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم" **مسألة نزع الخافض)** وهو بحث صغير من هذا الكتاب عرض فيه الباحث بعض الآراء، ولم يتجاوز به حدود مسألة نزع الخافض في الحرف، وإيصال الفعل إلى مفعوله، ولم يتطرّق فيه إلى حذف المضاف البتة.

ولابدّ من تقدير تلك الدراسات والإفادة منها، ولكنها تلتقي مع موضوع البحث في جزئيات محدودة، وهذا ما يعطي البحث الأهمية ويمنحه أسباب الجدة.

وأما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي، عمدت فيه إلى وصف هذه الظاهرة وصفاً مفصلاً وذلك في مسألتي نزع الخافض(الحرف و الاسم)، وأظهرت المنهج الوصفي في هذا البحث عبر تطبيقه على ديوان الحماسة لأبي تمام.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة فصول تسبقها هذه المقدمة، **فالفصل الأول** عالج فيه البحث مصطلح نزع الخافض في الدرس النحوي بين اللغة والاصطلاح، وارتباط نزع الخافض بمسألة العامل النحوي، وعلاقته بالحذف، وضوابط نزعه من تسمية وأسباب، والشروط الواجب توافرها عند نزع الخافض، ثم تطرق إلى ارتباط مصطلح نزع الخافض بالقياس والسماع، وإلى علاقته بالتضمين، ثم تناول مصطلح نزع الخافض بين النظرية والاستعمال، كما بين ارتباط نزع الخافض بحروف المعاني.

وتناول **الفصل الثاني** نزع الخافض(حرف الجر) وورده في المنصوبات، فقد بدء الفصل بمعنى الحرف في اللغة والاصطلاح، ثمّ بين بعد ذلك مواطن هذا النزع في المنصوبات من المفعولات (كالمفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه" الظرف") وكذلك نزعه مع غير المفعولات من المنصوبات كالحال والتمييز، ونزعه مع أنْ وأنّ، وقد جسد الفصل هذه المواطن عبر دراستها وتطبيقها على حماسة أبي تمام في باب نزع الخافض. الحرف.

ويقف **الفصل الثالث** على مسألة نزع الخافض المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛إذ بدء الفصل بمصطلح نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النحو، ثم تطرق إلى مواضع هذا الحذف في المنصوبات من المفعولات(كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول المطلق) وكذلك في المنصوبات من غير المفعولات كالحال، فظاهرة نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هي من الظواهر الكثيرة الورد في النحو العربي، والغالب فيها تخريج النحاة ذلك النزع على التوسع، وهي كثيرة كالرمل سعة. وقد ربط الفصل مصطلح نزع المضاف بديوان الحماسة لأبي تمام عبر اختيار أبيات منتقاة تناسب نزع المضاف وتتطابق مع مواضعه. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي وصل إليها.

Tishreen University

Human Arts Faculty

Arabic Department

Theoritical and practical study of Removing preposition in Hamasat Abi Tammam

By

Obaida Alshibly

Supervised by

Dr. Samira Mousa

٢٠١٤